

الاشتقاق و المشتقات

دكتور

ممدوح عبد الرحمن الرمالي

أستاذ العلوم اللغوية

ورئيس قسم النحو و الصرف و العروض

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ

وَمُرْسُولَهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسُتْرُ دُونِ إِلَى عَالَمِ الْغَيْبِ

وَالشَّهَادَةِ فَيَنْبِئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

[التوبة ١٠٥]

إهداء

إلى معلمتى الأصيلة السيدة / جلييلة حسنين منصور التى علمتتى أبجديات
الحياة والمعرفة ، وشمعتى التى تضيء لى السبيل بعد أن أظلمت عيناى ،
وشراعى الذى يشق لى الأجواء بعد أن ضاق الزحام بمنكبى ، وكهفى الذى أخفى
فيه ضعفى عن أعين الناس ، وساعدى وعونى يوم لم ينفعنى جهدى واجتهادى ،
وصديقتى بعد أن دفنت أصحابى فى التراب ، ومركبى الذى يقلننى بعد أن ضاق
الطريق بقدمى

فعدت كذى رجلين رجلٍ صحيحةٍ

ورجل رمى فيها الزمان فشلت

وكت كذات الظلع لما تحاملت

على ظلّعتها بعد العثار استقلت

المقدمة:

تنسجم العربية بظواهر عديدة تنفرد بها ، وربما اشتركت معها فى ذلك بعض اللغات من عائلة اللغات السامية أو لغات من عائلات أخرى ، ومن هذه الظواهر المهمة ظاهرة الاشتقاق ، فاللغة العربية لغة يكسائر لغات العالم ، لها مجموعة من المفردات والأبنية محدودة إذا قيست بالمعانى التى يتداولها ناطقو العربية ومستعملوها ، ولكن تلجأ اللغة إلى مجموعة من المسالك تسلكها فى طريق تنمية مفرداتها وأبنيتها أو تطويع هذه الأبنية لتقبل اللغة ما يمكن أن يطرأ عليها أو تفترضه من مفردات لغات أخرى .

والاشتقاق هو المسلك الذى تسلكه العربية فى تنمية مفرداتها من داخلها ، والاشتقاق هو أحد طرق التصريف أى أنه إذا كانت هناك مجموعة من الظواهر تنضوى تحت التصريف ، فإن الاشتقاق أحدها وأهمها .

وقد حاولنا فى هذا الدرس أن نجعل من الباب الأول مضموناً لهذه الأفكار والتى تجعل من الاشتقاق ظاهرة يعتمد عليها التصريف وارتباط هذا الاشتقاق بأبواب التصريف من ناحية ، واعتماد أبواب النحو ووظائفه عليه من ناحية أخرى . أما الباب الثانى : فقد تضمن عرضاً وتحليلاً للمشتقات ، حيث تناول أبنيتها واستعمالاتها الشائعة وما ندر أو شذ من أبنية أخرى . كما تناول الوظائف المتعددة للمشتق الواحد ، بحيث يؤدى البناء الواحد أو الصيغة معنى أو استعمال مشتق آخر ، وهكذا فى جميع المشتقات .

وقد زيلنا هذا الباب بما يدرج ضمن المشتقات ، وفيه خلاف كأسماء الآلة والتفضيل وصيغ التعجب دون أن نتعرض للجانب التركيبى أو الأسلوبى التى يختص بها علم النحو .

والله أسأل التوفيق والسداد ، وهو وحده سبحانه وتعالى ولى التوفيق كما أسأله أن ينفع بهذا العمل .
الأسكندرية - فى أكتوبر ٢٠٠٢

د/ ممدوح عبد الرحمن الرمالى

رئيس قسم النحو والصرف والعروض - كلية دار العلوم

الباب الأول

الاشتقاق وقضاياها

توطئة:

إن ألفاظ اللغة العربية تتجمع في مجموعات كل مجموعة منها تشترك مفرداتها في حروف ثلاثة وتشترك في معنى عام ، ثم تنفرد كل كلمة في المجموعة وتتميز عن قريباتها في النسب بصيغتها أو مبناها وتختلف في معنى خاص بها .

فعالم ، وعليم ، وعلامة ، ومعلم ، واستعلم ، ومعلوم ، تشترك كلها في الانتماء للثلاثي [ع ل م] ، ثم انفردت كل مفردة بصيغة مستقلة وبدلالة مكتسبة على الدلالة الأصلية .

إن هذه الحروف أو الأصوات الثلاثة التي تشترك فيها مجموعة من الألفاظ تعتبر العنصر الأساسي في تركيب الكلمة العربية وتسمى المادة الأصلية ، وهي العنصر الثابت وما سواها يعتبر حروفاً زائدة ، وقد جمعها علماء اللغة العربية في كلمة " سألتمونيها "

فالاشتقاق يحدد الكلمة أو مادتها الأصلية الأساسية ، ومعناها الأصلي والأبنية تحدد شكلها ، وهذا الشكل يكسبها معنى زائداً يضاف إلى المعنى الخاص ، فالاشتقاق هو " أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب ليبدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلف حروفاً أو هيئة كـ " ضارب " من ضرب ، و " حذر " من " حَذِرَ " . والاشتقاق من خصائص اللغة العربية ووسيلتها لإثرائها بملايين المفردات .

مفردات ظاهرة الاشتقاق :

- ١- ثبات أصولها .
 - ٢- اشتراك الألفاظ المنتمية لأصل واحد يؤدي إلى اشتراك في المعنى العام .
 - ٣- القيمة التعليمية فإن معرفة بضع كلمات من مجموعة معينة يمكن المتعلم من معرفة سائر مشتقاتها معرفة إجمالية .
 - ٤- الخاصة الاشتقاقية تمكن الدارس من تمييز الدخيل والغريب من الأصل ، فإن لم يكن للكلمة أى صلة بالمادة الاشتقاقية فهي غريبة ملحقة .
 - ٥- أن الخاصية الاشتقاقية فى العربية تمتاز عن ظاهرة الاشتقاق فى غيرها من اللغات بذلك القدر المشترك فى المادة الأصلية والمعنى العام ، فكلمة "أخ" ، وأخت فى العربية مشتقان من الأصل " أخو " ، ولا نجد لذلك مثيلاً فى الإنجليزية ، فـ " أخ " Brother - وأخت " Sister " فلا يجمعهما رابط وكذلك فى العربية ذهب ، ويذهب إذا قورنتا بـ went ، go ، فأخ وأخت اشتراكاً فى المادة الأصلية " أ ، خ ، و " ولا نرى ذلك فى اللغتين الإنجليزيتين، وترى مثل ذلك فى ذهب ويذهب، ولا نرى فى went ، go .
- وظاهرة الاشتقاق من خصائص اللغة العربية والاشتقاق توليد ألفاظ جديدة من أصل واحد ، والأسماء المشتقة قسمان : أحدهما خالص الاسمية يوصف ولا يوصف به ، وهو اسما الزمان والمكان واسم الآلة والآخر يكون صفة أو موصوفاً وهو اسم الفاعل ، اسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل .
- وبعد الاشتقاق فى العربية أهم وسيلة لتوليد الألفاظ ولهذا عنى به لغويو العرب قديماً وحديثاً وأفردوه بالتأليف فى كتب مستقلة أو فى فصول طوال من مؤلفاتهم منهم قديماً : الأصمعى - قطرب - أبو الحسن الأخفش - أبو نصر الباهلى - والمفضل بن سلمة - والمبرد - وابن دريد - والزجاج - وابن السراج - والرمانى - والنحاس - وابن خالويه - وابن جنى .
- ومنهم حديثاً أ/ محمد المبارك - والأستاذ سعيد الأفغانى - والشيخ عبد القادر المغربى .

تعريف الاشتقاق :

للاشتقاق معنيان : أحدهما لغوى ، والآخر اصطلاحى .

المعنى اللغوى : الاشتقاق لغة هو أخذ شق الشيء أى نصفه أو جانب منه ، ومنه قالوا : اشتقَّ الفرسُ فى عدوِّه " ، يريدون أنه مال فى أحد شِقَيْهِ .

وقالوا : " قَعَدُوا فى شِقِّ من الدَّار " يريدون فى ناحية منها ، وقال رجل لآخر يحمل جُوالقاً يريد أن يدخل به داراً " استشفَّ به حتى يَنفُذَ البابَ يريد حرِّفه على أحد شقيه .

وقالوا : طارت من الخشبة ، أو القصبه ، شِقَّةٌ ، يعنون طارت منها شَطِئَةٌ .

والاشتقاق فى اللغة : أخذ شيء من شيء بينهما ارتباط ، يقول ابن منظور : " واشتقاق الشيء " : بنيانه من المرتجل ، واشتقاق الكلام : الأخذ فيه يميناً وشمالاً .

واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه . ويقال : شقق الكلام إذا أخرجه أحسن مخرج ، والأقرب من المعانى السابقة إلى معنى الاشتقاق المعنى الذى يشير إلى أنه أخذ الحرف من الحرف ، والحرف هنا لا يقصد به حرف المعجم ، وإنما يقصد به الكلمة بنوعيتها " الاسم والفعل " ؛ لأن الحرف بالمصطلح النحوى لا يخضع للتصريف .

المعنى الاصطلاحى :

أما معنى الاشتقاق اصطلاحاً فهو : " أخذ كلمة من أخرى لمناسبة بين الكلمتين فى المعنى ولو مجازاً " .

الاشتقاق : بالرجوع إلى الأصل الذى اشتقت منه الكلمة ، فأينما حرف لم يكن فى الأصل فهو زائد مثل ذلك " فاهم " ، فإن الأصل الذى اشتقت منه هو " فهم " لذلك نحكم بزيادة الألف ، فإن احتمل الاشتقاق وجهين صحيحين اخترت واحداً منها للحكم بالأصالة أو الزيادة .

مدان ذلك : اسم العلم حسان يحمل ان يكون مسنفاً من الحس وهو الفعل
المستأصل وعندها يكون وزنه " فعلان " ، الألف والنون زائدتان وهو ممنوع من
الصرف ، ويحتمل أن يكون من الحسن وعندها يكون وزنه التصريفي " فعَّال "
السين ، السين الأولى زائدة وعلى هذا يكون غير ممنوع من الصرف .

والاشتقاق Etymology عند الغربيين فهو أحد فروع علم اللغة يدرس
المفردات ، وينحصر مجاله في " أخذ ألفاظ القاموس كلمة كلمة وتزيد كل واحدة
منها ، وبما يشبه أن يكون بطاقة شخصية يذكر فيها من أين جاءت ؟ ومتى ؟
وكيف صيغت ؟

والنقلبات التي مرت بها : فهو بهذا المفهوم علم نظري عملي يعنى بتاريخ
الكلمة ويتتبع حياتها على مر الأزمان والعصور ، وأما عند علماء العربية فهو :
" علم تطبيقي عملي يقوم على توليد لبعض الألفاظ من بعض ، والرجوع بها إلى
أصل واحد ، يحدد مادتها ويوحى بمعناها المشترك الأصيل مثلما يوحى بمعناها
الخاص الجديد " (١) .

والاشتقاق هو أخذ فرع من أصل أو أخذ صيغة أخرى مع التناسب ،
ويعرفه عبد القاهر الجرجاني [ت ٦٧١ هـ] بقوله : " الاشتقاق : نزع لفظ من
آخر بشرط تناسبها معنى وتركيباً وتغايرهما في الصيغة بحرف أو بحركة ، وأن
يزيد المشتق على المشتق منه بشيء كـ " ضارب ، أو مضروب " يوافق " ضارباً
" في جميع ذلك ، فلا يقال " ذئب " من سرحان لفقد التركيب والمعنى الزائد .

ولا ذَهَبَ من " ذَهَبَ " لفقد تغاير الصيغة ، والمعنى الزائد ، ولا ضريب
بمعنى المضروب من الضرب لاتحاد الصيغة ، ولا شاهد من شهيد لفقد المعنى
الزائد .

(١) د/ صبحي صالح : دراسات في فقه اللغة ، ص ١٧٤ .

والاشتقاق في الاصطلاح :

وجود تناسب بين كلمتين في اللفظ والمعنى يمكن بواسطته ردّ إحداهما إلى الأخرى ، ثم تردان جميعاً إلى المادة الأصلية ، وهي أحرف ثلاثة أصول ، مثل :

ضرب : وهو فعل ماض / وضارب : وهو اسم فاعل .

ففي كل واحد منهما أصول ثلاثة مشتركة وهي " ض ر ب " اشتقا منها مع تباين الحركات وزيادة على تلك الأصول في اسم الفاعل خاصة .

فالمعنى إذن مشترك بين الفعل المذكور واسم الفاعل منه مع زيادة في معنى اسم الفاعل على ما عليه في الفعل نتيجة لزيادة الألف فيه ؛ ولأن كل زيادة في مبنى الكلمة تقابلها زيادة في المعنى وإلا كانت تلك الزيادة عبثاً .

وقيل : إن علم الاشتقاق هو : " علم باحث عن كيفية خروج الكلم بعضها عن بعض بسبب مناسبة بين المخرج والخارج بالأصالة والفرعية باعتبار جوهرها ، والقيد الأخير يخرج علم الصرف ؛ إذ يُبحث فيه أيضاً عن الأصالة والفرعية بين الكلم ، لكن لا بحسب الجوهرية ، بل بحسب الهيئة ، فمثلاً يبحث في الاشتقاق عن مناسبة " نهَقَ - نَعَقَ " بحسب المادة ، وفي علم الصرف عن مناسبة بحسب الهيئة فقط .

ومن خلال نظرتنا إلى هذه التعريفات المختلفة نجد علماء العربية القدماء قد تنبّهوا إلى فكرة الاشتقاق منذ بدءوا يبحثون في اللغة وربطوا بين الألفاظ ذات الأصول المتماثلة والمعاني المتشابهة ، واتضح لهم ناحية الأصالة والزيادة في مادة الكلمة وتأكدت ملاحظاتهم فيما بعد حين بحث المستشرقون في اللغات السامية . ولم يكد ينتصف القرن الرابع الهجري حتى رأينا البحث في الاشتقاق يستقر على مقاييس جمهرة العلماء واعترفوا بها وأصبح الاشتقاق عندهم يعنى استخراج لفظ من آخر متفق معه في المعنى والحروف الأصلية ، فإذا اتحد المشتق والمشتق منه في ترتيب الحروف سمى هذا بالاشتقاق العام ، وإلا فهو الاشتقاق الكبير أو الأكبر هو وسيلة لنمو اللغة ، وهو نوع من التوسع في اللغة يحتاج إليه الكاتب وتلجأ إليه المجامع اللغوية للتعبير عما قد يستحدث من معان مما يساعد اللغة على

مسايرة التطور الاجتماعى ... على ان العلماء حصروا دائرة المشتق والمشتق منه فى دائرة الكلمة العربية .

قال الجوالقى [ت ٥٣٩ هـ] :

قال ابن السراج : فى باب ما يجب على الناظر فى الاشتقاق : مما ينبغى أن يحذر منه كل الحذر أن يشتق من لغة العرب لشيء من لغة العجم فيكون بمنزلة من ادعى أن الطير ولد الحوت (١) .

قال ابن دحية فى التنوير : الاشتقاق من أغرب كلام العرب ، وهو ثابت عن الله تعالى ينقل العدول عن رسول الله ﷺ ؛ لأنه أوتى جوامع الكلم وهى جمع المعانى الكثيرة فى الألفاظ القليلة ، فمن ذلك كقوله فيما ضح عنه يقول الله : " أنا الرحمن خلقت الرحم وشققت لها من اسمى " وغير ذلك من الأحاديث (٢) .

قال حمزة بن الحسن الأصفهاني فى كتاب الموازنة : " كان الزجاج يزعم أن كل لفظين اتفقت بعض الحروف ، وإن نقص حروف إحداها عن حروف الأخرى فإن إحداها مشتقة من الأخرى ، فنقول : الرجل مشتق من الرجل ، والنور إنما سمي نوراً ؛ لأن ينيّر الأرض ، والثوب إنما سمي ثوباً ؛ لأن تاب لباساً بعد أن كان غزلاً (٣) .

هذا وقد أفرد الاشتقاق بالتأليف جماعة من المتقدمين منهم : قطرب - ابن دريد - الأصمعى - الزجاج - الرمانى - النحاس - ابن خالويه .

(١) مقدمة كتاب المعرب : ص ٣ .

(٢) السيوطى : المزهرة فى علوم اللغة ، ١٠١/١ .

(٣) السيوطى : السابق ١٠٦/١ .

أقسام الاشتقاق:

والاشتقاق على ثلاثة أقسام : وذلك أن التناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه إما أن يكون فى المعنى وفى اللفظ جميعاً مع ترتيب الحروف الأصول فيهما . وإما أن يكون ذلك التناسب فى المعنى وفى اللفظ جميعاً مع عدم الترتيب فى الحروف الأصول .

وإما أن يكون فى المعنى وحده ويكون - مع ذلك - أكثر حروفهما من نوع واحد وباقيها من مخرج واحد أو من مخرجين متقاربين .

الاشتقاق الصغير:

وهو ما كان التناسب فيه بين مأخوذ والمأخوذ منه فى المعنى واللفظ وترتيب الحروف ، نحو : ذهاب - ذهب - يذهب - وهو ذاهبٌ ونحو : جلوس - وجلس - ويجلس وهو جالسٌ ونحو : ضرب وضرب ويضرب وهو ضاربٌ ومضروب .

وأساسه اشتراك فى المادة الأصلية ، من حيث حروفها وعددها وترتيبها واشتراكها فى المعنى العام وتشتق بهذا الاشتقاق الصيغ الحية وهى أكثر الصيغ تتوالأ واستعمالاً وهى الأزمنة الثلاثة الماضى والمضارع والأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، واسم الآلة ، وأسماء الزمان والمكان ، واسم المرة ، والهيئة ، والمصدر الميمى .

والاشتقاق الصغير أكثر أنواع الاشتقاق غزارة وإنتاجاً ويعتبر أصدق وأكبر مصدر لإثراء العربية بالمفردات والصيغ والتراكيب وهما عماد علم الصرف .

والاشتقاق الصغير يشترط فى هذا النوع من الاشتقاق أن يتفق المشتق والمشتق منه فى الأحرف الأصلية وفى ترتيبها وفصائل الكلمات الناتجة منه عشر ، وقد سبق ذكرها .

سبب تسميته بالصغير:

سمى هذا الاشتقاق بالصغير ؛ لأنه لا يحتاج إلى تعب وكد وتأمل في معرفته ، أما معرفة الأصل والفرع من هذه الأمثلة فهذا راجع إلى معرفة الخلاف بين البصريين والكوفيين في أصل المشتقات ذات الاشتقاق الصغير .

الاشتقاق الكبير:

وهو ما كان التناسب فيه بين المأخوذ والمأخوذ منه في المعنى واللفظ من غير ترتيب الحروف ، نحو : جَذَبَ - جَبَذَ / أَيْسَ - يَيْسَ / وَحَمَدَ - مَدَحَ .
والاشتقاق الكبير أساسه اشتراك في المعنى العام والمادة الأصلية من حيث عدد حروف الأصل لا ترتيبها وتقوم على التقليلات الستة .
ففي تقاليب مادة " ج ب ر " أنها تشترك في معنى القوة :

[١] جبر : جبر العظم قوله - واجبرت الرجل : أرغمته وفيها قوة - والجبر : الملك ، والجبار : النخل الذى فات اليد .

[٢] " ب ر ج " : البرج بياض العين وصفاء سوادها وتبرج المرأة إظهار محاسنها فكأنها بذلك تزداد قوة .

[٣] " ر ج ب " : رجب الرجل قوى وعظم ، ومنه شهر رجب سمي بذلك لتعظيم العرب له .

[٤] " ج ر ب " : الجرب الداء المعروف وكذلك الجربة الجماعة من الناس ؛ لأنهم يقوون باجتماعهم .

[٥] " ب ج ر " : البجرة السرة الناتئة وأمر بجرى أى عظيم .

[٦] " ر ب ج " : الرجل الرباجى المفتخر بأجداده .

وهذا الاشتقاق غير مطرد في العربية فلا نستطيع أن نعلم لأى أصل في العربية فنقلبه التقليب الستة ويستقيم لنا معنى المفردة وإنما يستأنس به لمعرفة دلالة مفردة ما وقد يصح .

والاشتقاق الكبير يسمى بالقلب أيضاً ، وهو أن يكون بين اللفظان تناسب فى المعنى ، واتفاق فى الأحرف الأصلية دون ترتيبها ، مثل : جذب - جذب ، فإن الحروف فى المشتق هى عينها فى المشتق منه ، والمعنى فيهما متناسب ، وإنما الفرق بينهما أن الباء فى الأول بعد الذال على عكس الثانى

ولما لم يكن معروفاً على جهة اليقين أى اللفظين أسبق على صاحبه فى هذا النوع من الاشتقاق ، ليكون السابق هو المشتق منه ، واللاحق هو المشتق ، فقد اصطلاحاً على أن الكلمة الأكثر شيوعاً وتداولاً تجعل الأصل المشتق منه ، والأخرى الأقل شيوعاً تجعل مشتقاً .

فمن ثمة كان الجذب هو الأصل ، و " جذب " هو الفرع المشتق ؛ لأن "جذب" دائر على ألسنتهم أكثر من " جذب " ، وأمثلة هذا النوع فى العربية كثيرة ، منها :

[الشوب] : أى الخلط ، يقولون : شاب الرجل اللبن بالماء : إذا خلطه به .

فإذا قدمت الواو على الشين قلت " وَشَبَ " ، ثم جمعتها صارت " أوشاب " ، وهم الأخلاط من الناس .

وإذا قلت " وبش " ثم جمعتها سارت " أوباش " ، وهم الأخلاط من الناس أيضاً . و "أوبشت الأرض " أنبتت واختلط نباتها .

وإذا قلت : " بوش " مقلوب ما تقدم ، كان معناها : القوم المختلطين من قبائل شتى .

و " البوش " أيضاً : طعام بمصر من حنطة وعدس يجمع ويغسل فى زبيل ويجعل فى جرة وبطين ويجعل فى التتور ، وقد سمي بذلك لما فيه من الاختلاط ، وتركته " هوشا بوشاً " مختلطين ، و " بوشوا تبويشاً " اختلطوا .

ومن ذلك " خرشب عمله " : إذا لم يحكمه ، فإذا قدمت الشين على الراء وقلت " خرشب عمله " كان معناه أيضاً أنه لم يحكم العمل .

ومنه أيضاً : " طفا " فوق الماء : علا عليه ، فإذا قدمت الألف على الفاء صارت " طاف " ، فطاف مقلوب طفا ، ومعناها متناسب متقارب ، وذلك لأن من طفا على وجه الماء ، فلما يثبت في موضع ، وإنما هو طائف متنقل على سطحه .
ومنه " الطوف " وهو قربٌ تتفخ ويشد بعضها إلى بعض ، ثم تتركب ويحمل عليها في البحر .

إن لعلم اللغة الحديث في هذا النوع من الاشتقاق رأى يخالف رأى اللغويين العرب القدماء ، فهذا العلم لا يرى بين " جذب - جذب " علاقة اشتقاقية ، بل يرى ظاهرة صوتية يسميها بظاهرة الانتقال المكاني ، حيث تتبادل الأصوات أمكنتها في الكلمة الواحدة ، وهي إحدى ثلاث ظواهر في التبدلات الصوتية .

" التماثل - التخالف - الانتقال " لكنه من الإنصاف للغويين العرب أيضاً أن نقول : إن علم اللغة الحديث إذا نجح في تفسير مجموعة مثل " جذب - جذب " بظاهرة الانتقال المكاني فإنه يعجز عن تفسير مجموعات كثيرة من مثل " طاف - طفا " ، و " خربش خشرب " بهذه الظاهرة .

فالمعروف أن الانتقال المكاني بين أصوات الكلمة لا يؤدي إلى تغيير أو تحويل لمعنى الكلمة كما يفعل الاشتقاق ، وإذن فإن العلاقة بين " طاف - طفا " هي علاقة اشتقاقية ؛ لأنها ليسا بمعنى واحد ، بل هما بمعنىين متتامين متقاربين خلافاً للحال مع مجموعة " جذب - جذب " ، بل لقد ذهب ابن جنى إلى أبعد مما ذهب إليه غيره من اللغويين العرب فقرر وجود معنى مشترك بين تقاليب الفعل الثلاثي الستة ، وسمى ذلك بالاشتقاق الأكبر .

يقول ابن جنى : ^(١) " وهذا موضع لم يسمعه أحد من أصحابنا ، غير أن أبا على - رحمه الله - كان يستعين به ويخلد إليه مع إعواز الاشتقاق الأصغر ، لكنه مع هذا لم يسمعه ، وإنما كان يعتاده ويستروح إليه ويتعلل به ، وإنما هذا التقليل لنا نحن ، وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن وذلك أن الاشتقاق على ضربين : كبير

(١) ابن جنى : الخصائص ، باب الاشتقاق الأكبر ، ص .

وصغير ، فالصغير ما فى ايدى الناس وكتبهم . كان تاخذ اصلا من الاصول
فتقرأه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه ، وذلك كتركيب " س ل م "
فإنك تأخذ منه معنى السلامة فى تصرفه ، نحو : " سلم ويسلم وسالم وسلمان
وسلمى والسلامة والسليم " .

وأما الاشتقاق الأكبر فإن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى
تقاليبه الستة معنى واحداً تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها
عليه ، ثم مضى ابن جنى يضرب الأمثلة على قاعدته ، وهذا واحد منها :

[ق و ل] : فى جميع تراكيبها الستة تدل على الإسراع والحركة .

[ق و ل] : وهو القول وذلك أن اللسان والفم يخفان له ، وهو بضد
السكوت الذى هو داعية إلى السكون .

[ق ل هـ] القلّو : حمار الوحشى ، وذلك لخفته وإسراعه ومنه " قلوت
السر والسويق " وذلك لأن الشيء إذا قلّى جف وخفى ، وكان أسرع إلى
الحركة والطف .

[ق و ل] : الوقف للوعل ، وذلك لحركته ، وتوقل فى الجبل إذا صعد
فيه ، وذلك لا يكون إلا مع الحركة والاعتمال .

[و ل ق] : ولق يلق إذا أسرع .

[ل و ق] : فى الحديث : " لا آكل من الطعام إلا ما لوّق لى " ، أى ما
خدم وأعملت اليد فى تحريكه ، ومنه اللوقة الزبدة ، وذلك لخفتها وإسراع
حركتها ، وأنها ليست لها مسكة الجبن .

[ل ق و] : اللقوة للعقاب ، قيل لها ذلك لخفتها وسرعة طيرانها فى الجو .

وابن جنى قد ردّ كل هذه المقاليب إلى معنى واحد هو الإسراع والحركة ،
بل إن ابن جنى نفسه كان قد لاحظ ذلك ، لكنه اعتذر منه بأن التباعد فى المعنى
بين المشتق والمشتق منه ، قد يحصل حتى فى الاشتقاق الأصغر وأنه إذا حصل
هذا التباعد عن المعنى المشترك فى الاشتقاق الكبير لزم رد التباعد بلطف الصنعة
والتأويل إليه ، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك فى التركيب الواحد ، لكن ابن جنى نسى

ان هذا التكلف الذى يسميه " لطف الصنعة والتأويل " لا يحتاج إليه من اشتغافى الاشتقاق الأصغر إلا كل ما يتوهم وجود علاقة اشتقاقية بين كل كلمتين اشتركتا فى أصول واحدة ، وهو ما حدث لابن جنى نفسه عندما توهم وجود اشتقاق بين فعل " امسك " وكلمتى " المَسْك - المِسْك " الأولى بفتح فسكون ومعناها الجلد والثانية بكسر فسكون ، وهو اسم لعطر معروف ، فقال : إنما سُمى الجلد مسكاً ؛ لأنه يمسك ما تحته من لحم وعظام ، كما سُمى المِسْك مسكاً ؛ لأنه يجذب الإنسان إليه فكأنه يمسكه .

والمعروف أن كلاً من المَسْك والمِسْك من الدخيل الذى لا علاقة له بالعربية . وقد تحمس لنظرية ابن جنى كثير من العلماء ، وقاموا بعملية استقراء واسعة فى محاول لجمع أكبر عدد ممكن من الأدلة والبراهين على صحتها ، ومع ذلك لا يزال فيها جوانب ضعف كثيرة ، فهى فى أغلب الأحيان تطالبنا بالتسليم بأن العرب الأولين أدركوا بالبداهة وحدها ما لم يدركه غيرهم بالروية وأعمال الفكر .

وعلى كل حال فإن ما جاء به ابن جنى لا يزال فى مجال النظريات التى تحتل الكثير من الأخذ والرد ، ولم يخرج بعد إلى مجال الحقائق العلمية التى لا يختلف فيها اثنان .

سبب تسميته بالاشتقاق الكبير :

سمى هذا الاشتقاق بالاشتقاق الكبير ؛ لأنه يحتاج إلى كد وتعب وتأمل فى التعرف عليه ؛ نظراً للتغيير الذى دخله بالتقديم والتأخير وعدم ترتيب الأحرف .

كيفية معرفة الأصل والفرع من الاشتقاق الكبير :

يمكن التعرف على الأصل من هذا الإشتقاق والفرق بإحدى الطرق التالية :

[١] الرجوع إلى المصدر إن كان الاشتقاق بين فعلين أو اسمين مشتقين فالأول مثل " رأى " و " راء " وهما فعلاان والمصدر " رأى " بفتح الراء وسكون

الهمزة . وهذا الترتيب فى المصدر يحدد أن الأصل هو الفعل الأول فىكون
الفعل الثانى قرعاً .

والثانى مثل " الواحد " و " الحادى " فبينهما اشتقاق كبير وهما اسمان
مشتقان والرجوع إلى المصدر وهو " الوحدة " يحدد أصالة الاسمين إذ الترتيب فى
المصدر يشير إلى أصالة " الواحد " وفرعية " الحادى " .

[٢] الرجوع إلى المصدر : إذا كان الاشتقاق الكبير بين جمعين وذلك مثل "
قووس " بضم فضم ، و " قسى " يكسر فكسر فتشديد فمفرد الجمع " قوس
" وهذا المفرد يشير إلى أن الجمع الأول " قووس " أصل نظراً لترتيب
أحرفه على وفق ترتيب أحرف هذا المفرد فىكون الجمع الثانى فرعاً عن
الأول .

[٣] الرجوع إلى كثرة التصاريف فكثرة تصاريف إحدى الكلمتين تدل على أنها
أصل وغيرها فرع مثل " الوجه " و " الجاه " فبينهما اشتقاق كبير وكثرة
تصاريف الاسم الأول تدل على أنه الأصل وغيره فرع فقد ورد فى كلام
العرب : " الوجهان " و " الأوجه " ، و " الوجوه " و " الوجيه " ، و "
الموجه " و " التوجيه " .

وهذه تعريفات مختلفة وكثيرة وترتيب الأحرف فيها كترتيب الاسم الأول "
الوجه " فدلّت كثرة التصاريف على أصالة وفرعية الثانى .

الاشتقاق الأكبر:

وهو ما كان التناسب فيه بين المأخوذ منه فى المعنى وأكثر الحروف ،
وكان باقى الحروف من مخرج واحد أو من مخرجين متقاربين

نحو تَلَبَّ - تَلَمَّ ، هَتَنَ - هَتَلَ

نَعَقَ - نَهَقَ

والاشتقاق الأكبر أساسه اشتراك فى المعنى بين ألفاظ منتمية لأصول ثلاثية
تتفق فى حروفها أو بعضها فى مخارج أصواتها أو فى صفات هذه الأصوات ،

ومثال ذلك هدير ، وهديل من هدر وهدل فهذان اصلان ثلاثيان انفق اللفظان فى
مخارج الحروف الصوتية تماماً واختلفا فى الراء واللام متقاربان فاشترك لذلك فى
المعنى العام وهو الصوت فالهدير : صوت البحر ، والهديل صوت الحمام ولما
كانت الراء أشد من اللام فصارت هدير أقوى من صوت هديل .

وبنفس هذا التفسير ندرك العلاقة بين كل مفردتين متقابلتين فيما يلى :

قشط وكشط	أز - هز
كبح وكمح	عصر وهصر
هطل وهتز .	

وقد أورد ابن جنى فى (باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعانى) كثيراً من
الأمثلة المتعلقة بهذا الضرب .

وقال فيه : - " هذا باب واسع من ذلك قوله تعالى " إنا أرسلنا الشياطين
على الكافرين تؤزهم أزاً " أى تزعجهم وتقلقهم فهذا فى معنى تهزهم هزاً والهمزة
أخت الهاء . فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة
لأنها أقوى من الهاء وهذا المعنى أعظم فى النفوس من الهز لأنك قد تهز ما لا
بال له كالجذع والساق نحو ذلك والإشتقاق الأكبر يسمى الإبدال أيضاً وهو أن
يكون بين اللفظين تناسب فى المعنى ومخارج الحروف المختلفة مثل " نعق - نهق
" فالمعنى متقارب إذ هو فى كل منهما الصوت المستكره وليس بينهما تناسب فى
اللفظ ، لأن فى كل من الكلمتين حرفاً لا يوجد نظيره فى الأخرى ، غير أن
الحرفين الذين اختلفا فيهما (العين فى الأولى والهاء فى الثانية) متناسيان فى
المخرج فإن مخرجهما جميعاً للحلق .

وفى هذا النوع من الإشتقاق - كما فى سابقه - لا يمكن معرفة الأصل
المشتق منه ، والفرع الذى هو المشتق ، كما أن العلماء لم يقرروا مبدأ يميزون به
بين الاثنين كما فعلوا فى الإشتقاق الكبير .

هذا والمدققون فى علماء اللغة لم يشترطوا فى الإشتقاق الأكبر وجود
التناسب فى المخارج بين الأحرف المختلفة ، بل توسعوا فى تعريف هذا الإشتقاق

ومفهومه ، وجعلوه بحيث يتناول إبدال حرف من آخر مطلقا ، وافقه فى المخرج أو لم يوافقه بشرط حصول التناسب المعنوى بين اللفظين فمن أمثلته ولا تناسب فى المخارج بين الحروف المختلفة " صرير " البكرة ، و " صريف " الباب والقلم ، و " الخرق " و " الخرب " و " الخرت " ، و " هديل " الحمام ، و " هدير " البعير ، و الجمجمة والهمهمة - ومه وقد أبدل الحرف الثانى فى المضعف حرفاً آخر .

(كدَّ - كدح) ، رصَّ - ورصف - (زحَّ - زحل) (رج - رجب) - (ضمَّ - ضمد) - (ردَّ - ردع) - ومنه وقد أبدلت ألف الناقص حرفاً آخر .

رسا - رسب / سما - سمق / زجا - زجر / هذى - هذر / محا - محق
احتفى - احتفل / - ومنه وقد حول المضاعف إلى أجوف ضر - ضار / كعَّ
عن لقياه وكاع " إذ نكص .

كيفية التعرف على الأصل من الاشتقاق الأكبر : -

يمكن التعرف على الأصل والفرع من هذا الاشتقاق الأكبر عن طريق الرجوع إلى كثرة الاستعمال فما كثر استعماله - من الكلمتين المتفقتين فى أكثر الحروف مع التناسب فى المعنى - كان أصلاً وما قل استعماله كان فرعاً . مثل لعل ، ولعن فقد حكم الصرفيون على أصالة " لعل " وفرعية " لعن " لكثرة استعمال " لعل " ومثل " إياك " و " هياك " و " إياك أصل " هياك " نظراً لكثرة استعمال " إياك " وقد ورد القرآن الكريم على الأصل قال تعالى : " إياك نعبد وإياك نستعين " ^(١) ومثل " خامل " و " خامن " ف " خامل " أصل لكثرة استعمالها و " خامن " فرع .

وهكذا يتضح أن كثرة الاستعمال مع الاشتقاق الأكبر تساعد على معرفة الأصل والفرعى .

(١) سورة الفاتحة : الآية ٥ .

ملاحظات على أقسام الاشتقاق:

[١] الأقسام الثلاثة تشترك في أن بين اللفظ المأخوذ واللفظ المأخوذ منه تناسباً في المعنى .

فالذهاب مع ذَهَبَ وَيَذْهَبُ ، والجلوس مع جَلَسَ وَيَجْلِسُ
والضرب مع ضَرَبَ وَيَضْرِبُ مشتركة في المعنى العام . وكذلك مَدَحَ مع
حَمِدَ ، وَحَبَذَ مع جَذَبَ وَأَيْسَ مع يَأْسَ

وكذلك تَلَمَّ مع تَلَبَّ وأيضاً نَعَقَ مع نَهَقَ وَهَنَّ مع هَتَلَ مشتركة في المعنى .
[٢] النوع الأول والنوع الثانى يشتركان في أن بين اللفظ المأخوذ واللفظ المأخوذ
منه تناسباً في اللفظ دون النوع الثالث فجميع حروف " جلس " الأصول
موجودة في الجلوس . وجميع حروف ذَهَبَ موجودة في الذهاب وجميع
حروف ضرب موجودة في الضرب وكذلك أيضاً جميع حروف " مدح "
الأصول موجودة في حَمِدَ وجميع حروف حَبَذَ موجودة في جَذَبَ وجميع
حروف أَيْسَ موجودة في يَأْسَ . لكن الموجود من حروف تَلَمَّ في تَلَبَّ
والموجود من حروف نَعَقَ في نَهَقَ وكذلك الموجود من حروف هَتَلَ في
هَنَّ ، والموجود من حروف نَعَقَ في نَهَقَ اثنان .

وأما الحرف الثالث فهو مختلف في كل كلمتين متقاربتين من هذه الكلمات
ومع اختلافه في اللفظ مع الحرف الذى يقابله فهو من مخرجه أو من مخرج قريب
من مخرجه .

[٣] النوع الأول يمتاز عن النوعين الآخرين باتحاد ترتيب الحروف الأصلية في
اللفظ المأخوذة واللفظ المأخوذة منه ، فموضع الجيم واللام والسين في جلس
هو نفس موضعها في الضرب لم يتقدم أحدهما على الآخر ولم يتأخر عنه
ولم يفصل بين أحدهما والآخر حرف أصلى ، بخلاف حَبَذَ وَجَذَبَ فقد
تقدمت الباء في جذ على الذال مع أنها في جذَبَ متأخرة عنها ، وبخلاف
نَعَقَ وَنَهَقَ فإن النون وإن وقعت في أول الكلمتين والقاف وإن وقعت في

آخر الكلمتين قد فصل بينهما حرف أصلى وهو العين فى نطق والهاء فى نهق .

[٤] يشترط فى النوع الثالث " الاشتقاق الاكبر " عدم توافق الكلمتين فى جميع الحروف ، لأن الكلمتين توافقتا فى جميع الحروف مع الترتيب بينها لكان هو النوع الأول ولو توافقتا فى جميع الحروف من غير ترتيب لكان هو النوع الثانى " الاشتقاق الكبير " .

وبعض العلماء يسمى القسم الأول " الاشتقاق الأصغر " ويسمى القسم الثانى " الاشتقاق الصغير " ويسمى القسم الثالث " الاشتقاق الكبير " وهذا اختلاف فى التسمية وليس خلافاً فى حقيقة واحد منها .

الفصل الثانى

الجامد والمشتق

- المشتق .

- تعريف المشتق .

- ما يشمله المشتقات عند الصرفيين .

- ما يشمله المشتقات عند النحويين .

- العلاقة بين المشتقات عند الصرفيين والنحويين واللغويين .

- سبب تسمية المشتق بالمشتق .

- شروط المشتق .

- الاشتقاق والجمود .

- الاشتقاق من أسماء الأعيان والأجناس .

الجامد والمشتق :

ينقسم الاسم باعتبار أخذه من غيره وعدم أخذه من غيره إلى جامد ومشتق ، فالجامد ما لم يؤخذ من غيره ، والمشتق بخلافه .

الاسم الجامد : - ما دل على ذات ومعنى والذات ما تقوم بنفسها لأنها تكون علامة لشيء حسي يشغل حيزاً في الطبيعة . كأسماء الأجناس .

واسم الجنس : - ما دل على واحد من أفراد كثيرين يشتركون معه في الصفات والسمات والخصائص الجوهرية مثل امرأة ورجل وحصان - حجر وغصن .

أو الاسم الجامد :- هو الاسم الذي لم يؤخذ من غيره بل وضع على صورته الحالية منذ البدء وليس له أصل يرجع إليه وهو نوعان ذات ومعنى .

فاسم الذات : وهو الاسم الذي يمكن أن يقع ضمن الحواس الخمسة السمع - البصر - اللمس - الذوق - الشم .

اسم المعنى : وهو الاسم الذي لا يمكن أن يقع ضمن الحواس الخمس ولا كيان له يعرف به مثل معرفة وعلم

واسم المعنى هو الأصل الذي تؤخذ منه المشتقات والأفعال ولذا سمي مصدراً .

والاسم الجامد : اسم لم يؤخذ من الفعل مثل " أرض - دار - باب " وهو على نوعين اسم الذات : وهو ما دل على ذات محسوسة مثل " رجل - فرس " واسم معنى : وهو ما دل على معنى قائم في الذهن مثل " شجاعة - نكاء - حرص " .

والاسم الجامد : ما يدل على ذات أو معنى بدون وصف مثل أسماء الأجناس المحسوسة " أسد - إنسان - شجر - بقر " وأسماء الأجناس المعنوية مثل " ضوء - نور - فهم - قيام " .

الاسم المشتق :

ما دل على حدث وذات يرتبط بها الحدث على وجه مخصوص مثل كاتب ومكتوب - مكتبة ... الح .

والاسم المشتق : هو الاسم الذى أخذ من غيره وله أصل يرجع ويتفرع منه ولا بد فيه من أن يقارب أصله فى المعنى وأن يشاركه فى الحروف الأصلية وأن يدل على ذات أو على شئ آخر اتصل به هذا المعنى بأى وجه من الوجوه .

والمشتقات هى : اسم الفاعل - واسم المفعول - والصفة المشبهة وأسماء الزمان والمكان والآله والتفعيل مثل : " علم معلوم - عليم علام " .

المشتق : - اسم أخذ من الفعل ، مثل " علم - مكتوب - ملعب " المأخوذة من الأفعال " علم - كتب - لعب " والأسماء المشتقة من الفعل عشرة وهى اسم الفاعل - اسم المفعول - الصفة المشبهة - صيغ المبالغة - اسم التفضيل - اسم الزمان - اسم المكان - اسم الآله .

المشتق :- ما أخذ من غيره ودل على ذات مع ملاحظة صفة مثل : " فاهم - أديب ويأتى الاشتقاق من أسماء الأجناس المعنوية مثل : " علم من العلم " فهم من الفهم - قعد من القعود - ولا يأتى الاشتقاق من اسم الجنس المحسوس إلا قليلاً مثل : " نَرَجَسْتُ الدَّوَاءَ - أَسْبَعْتُ الأَرْضَ - أَوْرَقْتُ الأشجار - اسْتَنَوَقَ الجمل " وذلك كله من " النرجس - السبع - الورق - الناقة " والاشتقاق هو أخذ كلمة من أخرى لمناسبة بين الكلمتين فى المعنى ولو مجازاً .

ومن أسماء الأجناس المعنوية المصدرية يكون الاشتقاق كنصر من النصر وفتح من الفتح وفهم من الفهم وقل الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة .

والخلاصة : قسم اللغويون الأسماء إلى جامدة ومشتقة فأما الجامدة فهى التى لم تولد من غيرها مثل : الأرض والتراب والماء والشمس والقمر والجبل والنهر وهذه أسماء ذوات دلت على ذى شكل يشغل حيزاً فى الطبيعة ومنها أيضاً رجل وامرأة وحصان وشجرة وغصن .

ومثل القيام والقعود والنوم والنجاح والإخفاق والإهمال وهذه أسماء معانى
دلت على معانٍ مجردة ومثل الضمائر وأسماء الأشارة والأسماء الموصولة
وأسماء الشرط والاستفهام لا تحمل دلالة مباشرة على ذات أو " معنى " بل تتعلق
أحياناً بأسماء معانٍ مثل هذا العمل - هذه الاستقامة على أن بعضها لا يتعلق إلا
باسم معنى مثل ضمير الشأن ، وبعضها لا يتعلق إلا بالذات مثل : من الإستفهامية
والشرطية والموصولة ، وإما المشتق فإنه اسم اشتق من غيره أو ولد منه مثل
كاتب المولّد من كتب أو من الكتاب هذا عن الاسم الجامد والمشتق والفرق بينهما
والاسم المشتق هو ما اشتق من غيره ودل على ذات وحدث ينسب إليها

نحو عالم : يدل على إنسان وصف بالعلم .

حامل : يدل على امرأة نسب إليها الحمل .

قتيل : يدل على إنسان قُتل .

المشتق

تعريف المشتق :

يعرف المشتق عدة تعريفات عند الصرفيين .

الأول : تعريف لفظي مع ملاحظة الاسمية . وهو " ما أخذ من غيره " أى الاسم المأخوذ من غيره مثل " كاتب " و " فاهم " و " قائم " و " منطلق " و " مكتوب " .

الثاني : تعريف معنوي مع ملاحظة الاسمية أيضاً وهو : " ما دل على ذات ومعنى " والمراد بالذات ما يقوم بنفسه والمراد بالمعنى : الحدث الذى يقوم بغيره .

الثالث : تعريف معنوي مع ملاحظة الاسمية والفعلية وهو : " ما دل على ذات أو زمان مع دلالاته على المعنى أو الحدث " وهو بهذا يشمل الأسماء والأفعال .

ما يشمله المشتق عند الصرفيين :

- يشمل المشتق عند الصرفيين ثمانية مشتقات اسم الفاعل - اسم المفعول - صيغ المبالغة - الصفة المشبهة - اسم التفضيل - اسم المكان - اسم الزمان - اسم الآله .

المشتق عند النحويين :

يعرف المشتق عند النحويين بأنه : ما أخذ من المصدر ليبدل على الحدث وصاحبه وعلى هذا يشمل المشتق خمس مشتقات .

- اسم الفاعل - صيغ المبالغة - اسم المفعول - الصفة المشبهة - اسم التفضيل .

أما اسم الزمان واسم المكان واسم الآله فمن الجوامد لأنها تدل على الحدث ، ولا تدل على صاحب الحدث بل تدل على زمانه أو مكانه أو آله .

المشتق عند اللغويين :

يعرف المشتق عند اللغويين بأنه كل ما أخذ من غيره سواء دلَّ على ذات وحدث أم لم يدل .

وعلى هذا يكون المشتق واسعاً في بابه عندهم فيشمل كل المشتقات النحوية والمشتقات الصرفية ويزيد على ذلك فيشمل بعض أسماء الذوات والأعيان المأخوذة من بعض المعانى مثل " العُقار المأخوذة من العقر ومثل " غراب " المأخوذة من الإغتراب ومثل جرادة المأخوذة من الجرد روى أن النابغة نظر فإذا على ثوبه جرادة فقال : " جرادة تجرد وذات ألوان " (١) .

العلاقة بين المشتقات عند اللغويين والصرفيين والنحويين :

الاشتقاق عند اللغويين أعم منه عند الصرفيين وعند النحويين أعم منه عند النحويين على ما تقدم .

سبب تسمية المشتق بالمشتق :

سمى المأخوذ من غيره بالمشتق على معنى أنك تشفه فتستخرج منه معنى الأصل الذى اشتق منه .

قال ابن عصفور : " وأما المشتق فيقال لفرع الذى صيغ من الأصل لأنك تطلب معنى الأصل فى الفرع فكأنك تشتق الفرع لتخرج منه الأصل وكأن الأصل مدفون فيه والمشتق منه هو الأصل (٢) .

شروط المشتق :

ويشترط فى المشتق أن يقارب أصله فى المعنى كالجاهل والجهل ، والمنصور والنصر ، والعظيم والعظمة ، وأن يشاركه فى الأحرف الأصلية

(١) ابن عصفور الممتع فى التصريف ٤٩/١ .

(٢) ابن عصفور الممتع فى التصريف ٤٤/١ .

فالأصول فى " الضَّرْب " هى الضاد والراء والباء وهى نفسها فى : ضاربٌ - ضروب - ضرائب - ضريب - مضروب - مضرب - مضربٌ وقد تكون هذه المشاركة فى بعض الحروف مقدرة ، نحو : القول فالواو وهى أصل فيه مقدرة فى " قائل " وكذلك ياء البيع " مقدرة فى " بائع " وواو " الرضوان " مقدرة فى " مرضى " .

الاشتقاق والجمود :

الصيغة والاشتقاق والجمود ثلاثة جوانب ترجع إلى الشكل واللفظ فى المقام الأول ، ويقال إن لها تأثيراً ملحوظاً فى الدلالة على المعانى والأبواب النحوية ^(١) . وتوجيه بنية الكلمة والتركيب عموماً ، وقبل أن نبين ذلك ينبغى أولاً : أن نفرق بينها .

إن الاشتقاق - وعكسه الجمود - فمصطلح يختلف مدلوله باختلاف المجال المستخدم فيه بين النحو والصرف واللغة ^(٢) . كما أن معالجته حديثاً تختلف عن تناول القدماء له والاشتقاق فى النحو يقصد به غالباً كون الكلمة دالة على ذات موصوفة بالحدث وهذا ينطبق على هذه الصفات اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وأمثلة المبالغة ^(٣) ، وهى تتحمل الضمير وقد ترفع اسم ظاهراً .

وأما فى الصرف فيتسع مفهوم الاشتقاق ليشمل مشتقات أخرى ، وهى : أسماء الزمان والمكان ، والآلة ، والمرة ، والهيئة ، وما شابهها ؛ وذلك لأنه فى الصرف يعنى " اشتراك كلمة مع أخرى فى معناها العام وفى نوع حروفهما الأصلية وعددها وترتيبها " ^(٤) .

(١) د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢١٠ .

(٢) د/ عبد الله درويش : دراسات فى علم الصرف ، ص ٣٦ ، ط ١٩٦٢ م ، مكتبة الشباب ، القاهرة .

(٣) ابن جنى : الخصائص ، ١٣٦/٢ .

(٤) شرح الأشمونى : ١٩٧/١ - ١٩٨ .

مع زيادة إفادة على المعنى الأصلي وهذا هو ما يسمى بالاشتقاق الصغير أو الأصغر ، وربما يكون أكثر المعانى المناسبة للاشتقاق فى الصرف والنحو - فى رأينا - أن نجعله بمعنى عام يجمع بين مفهومه فيها معاً فنقول: إنه أخذ كلمة من أصل معين وتصرف هذا الأصل على أبنية مختلفة للدلالة على الذات والحدث^(١) ، أو الحدث والزمن، ونقصد بهذا القيد الأخير الفعل، وبناء على هذا تكون المشتقات نوعين صفات وغير صفات .

وأما الجمود : فهو إما متعلق بالاسم ، وأما متعلق بالفعل ، ونستطيع أن نعرف الجمود فى الاسم من وجهة نظر القدماء خاصة بأنه عدم مجيء الاسم على صيغة من صيغ المشتقات واقتصاره على دلالة واحدة هى الذات أو الحدث وتجرده من الدلالة على الصفة ، وهذا يعنى أن الجمود يوجد فى أنواع الكلم التالية: الكلمات التى لا تتصرف اشتقاقياً مطلقاً ، كالضمائر والكلمات القابلة للتصرف الاشتقاقى ، ولكن فى معانٍ أخرى ، مثل : رجل ، حجر ، كما يوجد أيضاً فى الكلمات التى يفترض أنها - من وجهة نظر خاصة - أصل المشتقات ونعنى بذلك المصدر ، نحو : ضَرَبَ وخروج ، وأما الجمود فى الفعل فهو عدم تغيير بناء الفعل ولزومه شكلاً واحداً .

ومن القضايا المتعلقة بالاشتقاق والجمود عند النحويين والصرفيين القدماء البحث فى أصل الاشتقاق ، فالبصريون رأوا أنه المصدر ، والكوفيون رأوا أنه الفعل الماضى المجرد ، وقد طال خلافهم فى هذا^(٢) .

وهذه المسألة تفضى إلى الحديث عن رأى اللغويين المحدثين فى الاشتقاق ، وفى هذا الصدد نشير إلى أن كثيراً منهم أنكر أن يكون الأصل فيه المصدر أو الفعل ، وإنما هو عند هؤلاء يتمثل فى الجذر أو المادة اللغوية ، ومعنى هذا أن كلاً من المصدر والفعل مشتق^(٣) .

(١) د/ عبد الله درويش : دراسات فى علم الصرف ، ص ٣٨ .

(٢) ابن الأنبارى : الإنصاف فى مسائل الخلاف ، المسألة ٢٨ ، ٢٣٥/١ .

(٣) د/ عبد الرحمن محمد أيوب : دراسات نقدية فى النحو العربى ، ص ٢٤٥ ، ١٩٥٧ م ، مكتبة الأنجلو المصرية .

وبناء على ذلك وضع د/ تمام حسان تقسيماً جديداً للجامد والمشتق يقوم على أساس أن الكلمات نوعان : صلبة ومشتقة .
فالصلبة تعنى : ما لا صيغة له وهو الضمائر ، والظروف ، والأدوات ، وبعض الخوالف . وأما الكلمات المشتقة فهي نوعان : متصرفة ، وجامدة .
فأما المتصرفة : فتشمل : المصدر والفعل بأزمنته المختلفة ، وصفات الفاعل والمفعول والمبالغة والتفضيل ، والصفة المشبهة ، وأسماء المرة ، والهيئة ، والآلة ، والزمان والمكان . وأما الجامدة : فهي ما لا تتضح الصلة بين بعضها وبعض ، مثل : فرس ، ، ، ورجل ، وتراب (١) .
إن الاشتقاق يعد تصرفاً فى بنية الكلمة ، أى أنه لا يوجد إلا فيما له صيغة ، وأما الجمود فكثيراً ما يعنى لزوم الكلمة شكلاً واحداً ثابتاً كما قد يعنى أحياناً تغيير شكل الكلمة وبنيتها ، ولكن فى حدود معينة ، ومعنى هذا أن الجمود يرتبط كثيراً بعدم تصرف الكلمة .
وأخيراً : فإن الاشتقاق والجمود جانبان لفظيان شكليان .

الاشتقاق من أسماء الأعيان والأجناس :

قد وقع الاشتقاق من أسماء الأعيان والذات ، وقد قال السيوطى : "الأعلام غالبها منقول بخلاف أسماء الأجناس ، فلذلك قل أن يشتق من اسم جنس ؛ لأنه أصل مرتجل ، قال بعضهم : " فإن صح فيه اشتقاق حمل عليه ومنه : غراب من الاغتراب ، وجراد من الجرد " (٢) .

وقال أبو حيان فى الاشتقاق : " الأصل فى الاشتقاق أن يكون من المصادر وأصدق ما يكون فى الأفعال المزیدة والصفات منها ، وأسماء المصادر ، والزمان والمكان ، ويغلب فى العلم ويقل فى أسماء الأجناس " (٣) .

(١) د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٦٨ - ١٧٠ .

د/ تمام حسان : الأصول ، ص ١٢٢ - ١٢٩ .

(٢) السيوطى : المزهرة فى علوم اللغة ، ٢٤٠/١ .

(٣) الارتشاق لأبى حيان : تحقيق د/ مصطفى النحاس ، ص ١٥ ، ط ١ ، المسألة ٢٨ .

فقالوا : مدرهم من درهم ، ومذهب ومفضض من الذهب والفضة ،
استحجر من الحجر ، وتربت يده من التراب ، واستنوق الجمل ، وكان حماراً
فاستأثن . وتمنطق من المنطقة ، وتمكحل من الكحل .

ومن ذلك الاشتقاق من العدد على وزن فاعل مراداً به البعض ، قال خالد
الأزهري : " الاشتقاق من أسماء الأعيان لم يصرح المتقدمون بقياسيته لقلة ما
ورد من المشتقات من الأعيان ونحن لا نقف باللغة موقف الجمود والتضييق ، بل
نسايرها مع التطور العلمى لتعبر عما قد يستحدث من معان ، ولما كانت المشتقات
من الأعيان تدعو إليها الحاجة ، فحاجة العلم ماسة إلى الاشتقاق منها ، لذلك رأى
مجمع اللغة العربية اعتباراً ذلك قياساً للضرورة في لغة العلوم ^(١) .

وبذلك يمكن أن نشق صيغاً جديدة لم ترد في المروى من أساليب العرب
ويكون لاشتقاقنا سند قوى تبرر ذلك ، فإذا سمع من العرب : تمكحل من الكحل ،
وتمندل من المنديل ، وتمكن من المكين ، وتمذهب من الذهب ، لذا لا نعجب
حينما ترى بعض الباحثين من المحدثين يجعل مثل هذا الاشتقاق قياساً وأن يجيز
قول النجار : " معجنت الخشب " أى وضع عليه المعجون .

ومن هذا ما ورد عن عمر رضي الله عنه : اخشوشنوا وتمعددوا ، أى أن التمعدد
التشبه بمعد ، وهى من قبائل العرب يقول : تشبهوا بهم فى خشونة عيشهم ،
واطراح زى العجم وتنعمهم ، فقد اشتق من معد تمعدد .

(١) انظر هذا القرار فى مجلة " مجمع اللغة العربية ، ٣٦/١ ، ١٢/٢ .

الفصل الثالث

- علاقة الاشتقاق بالتصريف .
- الأصلية والفرعية .
- أصل المشتقات .
- الاشتقاق بين مستوى الصرف والمعجم .

علاقة الاشتقاق بالتصريف :

إذا أمعنا النظر فى نصوص الصرفيين رأيناهم لا يفرقون بين التصريف والاشتقاق ، فيسمون الاشتقاق تصريفاً ، والاشتقاق هو الأصل فى الدليل على الزيادة " (١) .

وهو أعدل شاهد فى الاستدلال على أصالة الحروف وزيادتها ، وقد رأينا أنهم منعوا الحروف أن تُمَثَّلَ بالفعل ؛ لأنه لا يعرف لها اشتقاق ، وقد قال السيرافى فى الاشتقاق : " فأما الاشتقاق فهو أن ترد عليك الكلمة ، وفيها بعض حروف الزيادة ، فإذا صرفتها سقط ذلك الحرف فى بعض تصاريفها ، فيحكم على الحرف بالزيادة لسقوطه فى بعض تصاريف الكلمة ، وذلك نحو : الهمزة فى " أحمر " ، والألف فى " ضارب " ، والواو فى " كوثر " ، والياء فى " سعيد " ؛ لأنك إذا اعتبرت " أحمر " وجدت الفعل الذى تصرف منه أحمر هو " اَحْمَرٌ يَحْمَرُ " ، فتجد الهمزة ساقطة فى يَحْمَرُ ، وتجد أيضاً المصدر الذى هو مأخوذ منه الحُمْرَة وليس فيها همزة (٢) ، فأحمر متصرف من " اَحْمَرٌ يَحْمَرُ " ، وهذان بعض تصاريف الكلمة ، وهو يسمى الصيغ المختلفة من ماضٍ ومضارع ونحوهما " تصاريف " .

والاشتقاق : إنما هو الاستدلال على زيادة الحرف بسقوطه فى بعض الصيغ المشتقة التى سماها " تصاريف " ، أما اشتقاق هذه الصيغ من المصدر ، فقد سماه تصريفاً ، كما رأينا فى قوله : " فإذا صرَّفَها " .

وكذلك فعل الرُّماني فأطلق على الاشتقاق : " التصريف " ، قال : وإنما جازت الزيادات فى الكلام ؛ لأن المعنى الواحد لما كان يتصرف فى الأوجه المختلفة ، فتارة يكون فى جهة الماضى ، ومرة يكون فى جهة المستقبل ، ومرة يكون فى جهة الحاضر ، ومرة يكون فى جهة الأمر ، ومرة يكون فى جهة النهى

(١) شرح كتاب سيبويه للرماني : ٥٠ .

(٢) المصدر السابق : ٥٨٠/٥ .

، ومرة فى جهة الفاعل ، ومرة فى جهة المفعول ، ومرة فى جهة صيغ المبالغة ، ومرة فى جهة الآلة للعمل ، ومرة للمخاطب ، ومرة للغائب ، ومرة للمتكلم ، ومرة لجماعة المتكلمين ، فتصرف المعنى الواحد فى هذه الأوجه الكثيرة أوجب أن يتصرف اللفظ بالصيغ المختلفة من الأصل الواحد ليدل على المعنى الواحد فى الجهات المختلفة ، مثال ذلك : معنى الضرب يتصرف فى كل هذه الأوجه التى ذكرنا فنقول : ضَرَبَ بمعنى كان منه ضَرْبٌ ، وسيضرب بمعنى : سيكون منه ضرب ، ويضرب : بمعنى يكون منه ضَرْبٌ ، واضرب : بمعنى ليكن منك ضَرْبٌ ، ولا تَضْرِبْ بمعنى لا يكن منك ضرب ، وضارب بمعنى فاعل للضرب ، ومَضْرُوب : مفعول به الضرب ، وضروب : بمعنى كثير الضَّرْبِ ، ومِضْرَاب : بمعنى آلة للضرب ، وتَضْرِبُ للمخاطب بالضرب ، ويَضْرِبُ للإخبار عن الغائب بالضرب ، وأَضْرِبُ لإخبار المتكلم عن نفسه بالضرب ، ونضرب لإخباره عن نفسه مع غيره بالضرب (١) .

ولم يختلف ابن جنى عن السيرافى والرمانى فى هذا الشأن ، بل إن كلامه أوضح من كلاهما فى الدلالة من الخلط بين التصريف والاشتقاق ، وإن كان قد نبه على تداخل المصطلحين ، وأوماً إلى الصلة بينهما ، فتارة يُسمى الاشتقاق تصريفاً ، وتارة يسميه اشتقاقاً ، وإذا وقفنا على كلامه استبان ذلك واتضح .

قال ابن جنى : " معنى قولنا التصريف هو أن نأتى إلى الحروف الأصول ، وسنوضح قولنا الأصول - فتتصرف فيها بزيادة - حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير ، فذلك هو التصرف فيها والتصريف لها ، نحو قولك : ضَرَبَ ، فهذا مثال الماضى ، فإن أردت المضارع قلت : يَضْرِبُ ، أو اسم الفاعل فقلت : ضاربٌ ، أو اسم المفعول قلت : مضروب ، أو المصدر قلت : الضرب ، أو فعل ما لم يسم فاعله قلت : ضَرِبَ ، وإن أردت أن الفعل كان من أكثر من واحد على وجه المقابلة قلت : ضاربٌ ، فإن أردت أنه استدعى الضرب قلت : استَضْرَبَ ، فإن أردت أنه كثر الضرب وكرره قلت : ضَرَبَ ، فإن أردت أنه كان فيه الضرب فى نفسه مع اختلاف وحركة قلت : اضطرب .

(١) شرح كتاب سيبويه للرمانى : م ٥ .

وعلى هذا عامة التصريف فى هذا النحو من كلام العرب ، فمعنى التصريف عموماً هو ما رأيناه من التلعب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعانى المفادة وغير ذلك (١) .

وقال فى موطن آخر : " وينبغى أن يُعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسباً قريباً واتصالاً شديداً ؛ لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة ، فتصرفها على وجوه شتى ، مثال ذلك : أن تأتى إلى ضَرَبَ ، فتبنى منه مثل : جَعَفَرُ ، فنقول : ضَرَبْتُ ، ومثل : قِمَطَرٍ : ضَرَبْتُ ، ومثل دِرْهَمٍ : ضَرَبْتُ ، ومثل عِلْمٍ : ضَرَبَ ، ومثل ظَرْفٍ : ضَرَبَ .

أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة (٢) ، وكذلك الاشتقاق أيضاً ، ألا ترى أنك تجيء إلى الضرب الذى هو المصدر ، فتشتق منه الماضى ، فنقول : ضَرَبَ ، ثم تشتق منه المضارع فنقول : يَضْرِبُ ، ثم تقول فى اسم الفاعل : ضَارِبٌ ، وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة ، ألا ترى إلى قول روبة فى وصفه امرأة بكثرة الصخب والخصومة تشتق فى الباطل منها الْمُتَدَقُّ . وهذا كقولك : تتصرف فى الباطل ، أى تأخذ فى ضروبه وأفانيه ، فمن هنا تقارب واشتبكا ، إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه .

والاشتقاق أقعد فى اللغة من التصريف، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق يدلك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتاباً فى النحو إلا والتصريف فى آخره والاشتقاق إنما يمر بك فى كتب النحو منه ألفاظ مشردة لا يكاد يعقد لها باب .

فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلام الثابتة ، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة (٣) : والتصريف هو السبيل الوحيد - عنده - إلى الاشتقاق ، فالتصريف : " يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم الحاجة ، وبهم إليه أشد أفاقه ؛

(١) ابن جنى: التصريف الملوكى ، تحقيق : محمد النعسان ، ص ٥ ، ٦ ، ط ٢ ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المنصف فى شرح كتاب التصريف للمازنى : لابن جنى ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين

، ١ / ٣ - ٤ ، ١٣٧٣ هـ ، ١٩٥٤ م .

لأنه ميزان العربية وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به (١) .

وإذا كان التصريف هو الطريق إلى الاشتقاق ؛ لأنه يحدد أبنية الصيغ المشتقة ، فإن الاشتقاق هو أهم دليل لمعرفة الزائد من الأصلي .

قال أبو عثمان المازني : " فإذا وجدت حرفاً من حروف الزيادة سوى الواو والياء والألف فى شيء يشتق من معناه ما يذهب فيه ، فاجعله زائداً ، نحو : رَعَشَنَ ؛ لأنه من الرَّعْشَةِ يدلك على ذلك قوله " (٢) :

مِنْ كُلِّ رَعَشَاءٍ وَنَاجٍ رَعَشَنٍ

فهذا ثبت

الأصلية والفرعية :

الأصل والفرع من المصطلحات الأصلية فى الدرس اللغوى عند العرب ، وقد درسوا خلالها العديد من القضايا اللغوية هادفين إيضاح بعض الظواهر ووضع قواعد للجملة العربية ، وهناك أصل وفرع يتصل بالصيغ الصرفية والتحويل فيها ، فمثلاً :

" أمين " إن الأصل فيها هو القصد .

وانمد مد ليرتفع الصوت بالدعاء .

و " خير " و " شر " فى التفضيل ، أصلهما " أخير " أشرر " ، فحذفت الهمزة بدليل ثبوتها فى قراءة أبى قلابة " من الكذاب الأشر " (٣) بفتح الشين وتشديد الراء ، وقول الشاعر :

بلال خير الناس وابن الأخير

(١) المرجع السابق : ٢/١ .

(٢) المرجع السابق : ١٦٦/١ .

(٣) سورة القمر : ٢٦ .

واختلف فى سبب حذف الهمزة منهما ، فقليل : لكثرة الاستعمال ، وقال الأخفش : " لأنهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما ، فعلى هذا فيهما شذوذان ، حذف الهمزة وكونهما افعل لهما .

ويرى اللغويون أن : " اسم الفاعل " هو الأصل ، " وصيغ المبالغة " فرع . قال ابن يعيش : " اعلم أنهم قد نسبوا على غير المنهاج المذكور وذلك لأن لم يأتوا بياء النسبة ، لكنهم يبنون بناء يدل على نحو ما دلى عليه بياء النسبة . وذلك لأن فاعلاً " هو الأصل .

وإنما يعدل عنه إلى فعال للمبالغة ، فإذا لم ترد المبالغة جئ به على الأصل ، لأنه ليس فيه تكثير (١) .

ولذلك إذا أردت أن تكثر الفعل ، كان للتكثير أبنية ، فمن ذلك " فعال " تقول: رجل قتال إذا كان يكثر القتل فأما قاتل فيكون للقليل والكثير لأنه الأصل (٢) . ومن ضروب " فعال " أن تكون صفة غالبية نحو قولك يا فساق ويا غدار ويا خباث ونحو ذلك مما ذكره الزمخشري ، وأصلهما فاعلة نحو فاسقة وغادره وخميمة (٣) .

ولقد أشار الخليل إلى أن الثنائى من الكلمة أصله أن يكون حرفاً مثل " قد - هل - لو

فإذا صيرته اسماً : " أدخلت عليه التشديد " فقلت هذه لو مكتوبة ، وهذه قد حسنة الكتابة ، زدت واواً على واو ، ودالاً على دال ، ثم أدغمت وشدت فالتشديد علامة الإدغام والحرف الثالث كقول أبى زبيد الطائي .

ليت شعري وأيئ منى ليت
إن ليتا وإن لوا عناء .

(١) ابن يعيش : التصريح على التوضيح ١٠٠/ ٢ .

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ١٣/ ٦ .

(٣) الخليل بن احمد الفراهيدى : كتاب العين تحقيق د/ عبد الله درويش ج١ ص ٥٥ المقدمة .

وهناك أصل وفرع فى صيغ الجمع ويتصل بالتحويل . قال الله تعالى :
﴿ لن تمسنا النار إلا أياماً معدودة ﴾ ^(١) وقال تعالى : ﴿ معدودات ﴾ ^(٢) .

لأن الأصل فى الجمع إذا كان واحده مذكراً أن يقتصر فى الوصف على
التأنيث نحو " سرر مرفوعة . وأكواب موضوعة . ونمارق مصفوفة . وزرابى
مبثوثة " ^(٣) فجاء فى البقرة على " الأصل " وفى آل عمران على الفرع ^(٤) .

ومما يتصل بالأصلية والفرعية " العلامة " وهى تتصل فى بعض الأحيان
بـ " الفصائل النحوية ، وقد توقف اللغويون أمام الصفة التى يستوى فيها المذكر
والمؤنث فى سقوط علامة التأنيث وذلك فى فعول بمعنى فاعل . نحو

رجل صبور ← رجل صابر

رجل شكور ← رجل شاکر

رجل ضروب ← رجل ضارب

امراة صبور ← امراة صابرة

امراة شكور ← امراة شاکرة

امراة ضروب ← امراة ضاربة .

وسقوط التاء يفرق به بين " فعول " بمعنى " فاعل " وبينه إذا كان بمعنى " مفعول " نحو حلوبة - وحمولة .

قال الشاعر فيها اثنتان وأربعون حلوبة

سوداً كخافية الغراب الأسحم

فقد تم اثبات التاء لأنها بمعنى حلوبة .

(١) البقرة : ٨٠ .

(٢) آل عمران : ٢٤ .

(٣) الغاشية : ١٦ .

(٤) البرهان فى علوم القرآن للزركشى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط ١/١٢٨ ، ١٣٧٦هـ -

١٩٥٧ م .

ومثل ذلك صيغة " فعيل " إذا كانت بمعنى مفعول نحو كف خضيب أى
كف مخضوبة ، لحية دهين أى لحية مدهونة .

حذفت التاء للفرق بينه وبين ما كان بمعنى " فاعل " نحو سميع وعليم .
ويربط ابن يعيش " الحذف " بذكر الموصوف وفهم المعنى بذكره ، أو ما
يقوم مقام ذكره ، فأما مع حذف الموصوف فغير جائز لأنه يؤدى إلى الإلتباس فى
التركيب .

رأيت خضيباً غير صحيح لغوياً ، إذا كان الأصل المقدر هو رأيت كفاً
خضيباً .

فقد تم حذف الموصوف " كفاً وأقيمت الصفة " خضيباً مقامه - فصارت
مفعولاً به.

وهناك ما يستوى فيه المذكر والمؤنث فى لزوم تاء التأنيث ، ويتصل
بالتحويل فى الصيغة وذلك نحو غلام يفعه بمعنى يافع .

فكلمة " يفعه " لا تتبع غلام فى التذكير ، بل لابد من اثبات التاء ، لأنها
للمبالغة فى الوصف ، ومع ذلك فتلك التاء لا تدخل فى صفات الله سبحانه وتعالى
وإن كان معناها المبالغة لوجود لفظ التأنيث ، ولا يحسن إطلاقه على البارئ لأنها
مبالغة بـ " علاقة نقص " .

ونشير إلى أنهم : " ربما مالوا إلى الإستيثاق ، وإزالة الشك عن السامع ،
فأدخلوا الهاء فى المؤنث الذى لفظه مخالف لفظ ذكره ، فمن ذلك قولهم : شيغة
وعجوزة ، أدخلوا الهاء على جهة الاستيثاق ، والأكثر فى كلامهم : عجوز " بغير
هاء ، بخلاف لفظ الأشى لفظ المنكر .

أصل المشتقات :

المادة الأصلية هى أساس الإشتقاق فى العربية والمفردات الجديدة المأخوذة
منها هى المشتقات فى المادة الأصلية أهى الماضى المجرد أم المصدر .

فرأى الكوفيون أن الفعل هو الأصل والمصدر يجئ بعده ، ورأى البصريون أن المصدر و الأصل ؛ لأنه اسم بسيط دال على حدث دون زمان بخلاف الفعل الذى يدل على الحدث والزمان معاً .

والأصل فى الاشتقاق هو المصدر ويراد به المصدر الأصلي ، نحو : جَمال - طَرَب - فُهْم - سَوال - تعاون - مجادلة - استعداد - اطمئنان - احرنجام ، وقد صيغت منه المصادر الفرعية .

مصدر المرة ومصدر النوع والمصدر الميمى ومنه أيضاً اشتقت الأفعال والأسماء المشتقة : الفعل الماضى ، الفعل المضارع ، وفعل الأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، واسما الزمان والمكان ، واسم الآلة .

وقد ذهب نحاة الكوفة إلى أن الفعل هو أصل الاشتقاق وعنه صدر المصدر والمشتقات ، وقد زعم ابن طلحة أستاذ الزمخشري أن المصدر أصل مستقل ، والفعل أصل آخر مستقل ، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر .

وذهب السيرافى والفارسى إلى أن الفعل مشتق من المصدر وهو أصل للمشتقات من الأسماء ، يريد أن الأسماء المشتقة فروع عن المصدر بواسطة الفعل . أما فى شأن النوع الأول " الاشتقاق الصغير " ، فقد اختلف علماء العربية فى الأصل والفرع ولهم فى ذلك أقوال كثيرة متشعبة غير أن أشهر هذه الأقوال أربعة :

القول الأول : أن المصدر هو الأصل ، وما عداه من الفعل بأنواعه الثلاثة ، وسائر المشتقات من الصفات كاسم الفعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، ومن غير الصفات كاسم الزمان واسم المكان ، واسم الآلة فروع عن المصدر ومأخوذة منه ، وهذا قول جمهور البصريين .

القول الثانى : أن الفعل أصل للمصدر وغيره من المشتقات ، وهذا قول جمهور الكوفيين .

القول الثالث : أن المصدر أصل للفعل وحده ، والفعل أصل لما بقى من المشتقات ، فيكون اسم الفاعل - مثلاً - فرع عن المصدر بواسطة الفعل .

القول الرابع : أن المصدر أصل مستقل ، والفعل أصل آخر مستقل وليس أحدهما فرعاً عن الآخر ، ولا مأخوذاً منه . وهذا قول طلحة أستاذ جاز الله الزمخشري .

فأما الكوفيون الذين ذهبوا إلى أن الفعل أصل للمصدر وغيره فقالوا : إن الذى حملنا على ما ذهبنا إليه هو أننا رأينا المصدر تابعاً للفعل فى الصحة والاعتلال يصح إذا صحَّ فعله ، كما نقول قَاوَمَهُ قِوَاماً وَلَاوَدَ لَوَاداً ، واستنوق استنواقاً ، وأغِيلَتِ المرأةُ إغِيالاً .

ويعتَلُّ إذا اعتَلَّ فعله ، نحو : قامَ قِيَاماً ، ولَاذَ به لِيَاذاً ، وصامَ صِيَاماً ، واستقامَ فلانٌ استقامةً ، واستشاطَ فلانٌ غضباً استشاطاً ، واستعاذَ استعاذةً ، وأقامَ إقامةً ، وأجابَ إجابةً ، وأبانَ إبانةً ، ويقع أيضاً مؤكداً للفعل ، نحو : ضَرَبْتُ ضَرْباً ، خَرَجْتُ خُرُوجاً ، سَكَتُ سَكُوتاً ، وأيضاً الفعل يعمل فى المصدر كما تقدم من الأمثلة .

ولمَّا رأينا المصدر تابعاً للفعل فى الصحة والاعتلال يصحُّ إذا صحَّ ، ويعتَلُّ إذا اعتَلَّ حكمنا بأن المصدر فرعٌ عن الفعل ؛ لأن كونه تابعاً له يناهى كونه أصلاً له ، ولما رأينا المصدر يقع تأكيداً للفعل ورأينا الفعل يعمل فى المصدر ولا يعمل المصدر فيه ، علمنا أن الفعل متقدم الرتبة على المصدر ، ضرورة وجوب تأخر التوكيد عن المؤكد والمعمول عن العامل ، فقضينا - من أجل هذا كله - بأن الفعل أصل ، والمصدر فرع عنه .

وما يقطع بصحة قولنا أنا نظرنا فى العربية ، فوجدنا أفعالاً ليس لها مصادر ، مثل : عسى ، وليس ، ونعم ، وبئس ، وحبذا ، وأفعال التعجب كافة ، فلو كان المصدر هو الأصل للزم وجود الفرع فى هذه المثل من غير أصل له ، وهذا أمر غير مستقيم فى بدائه العقول .

وأما البصريون فقالوا : إنا نظرنا فوجدنا المصدر يدل على شيء واحد وهو الحدث ، ورأيت الفعل يدل على شيئين ، وهما الحدث والزمان ، وكل صفة مشتقة تدل على شيئين أيضاً وهما الحدث وصاحبه ، فلما رأينا ذلك اعتقدنا أن المصدر أصل للفعل وذلك من جهتين :

أولاهما : أن المصدر يدل على الواحد والفعل غيره من المشتقات يدل على الاثنين : **والجهة الثانية :** أن كلاً من الفعل وسائر المشتقات يدل على جميع ما يدل عليه المصدر ، وهو الحدث ، فأما المصدر فلا يدل على جميع ما يدل عليه كل من الفعل وغيره من المشتقات ، ضرورة أن كل واحد منها يشتمل على زيادة لا يدل عليها المصدر .

فلما رأينا ذلك حكمنا بأن المصدر هو الأصل ؛ لأننا نعلم أن الفرع لابد أن يكون فيه الأصل ، ثم يزيد زيادة تتبى عن تميزه وانفصاله ، وذلك شيء ثابت في الأصول ، والفروع المشاهدة في الحس ، ألا ترى أن الآلة المتخذة من الفضة والتي هي فرع عن الفضة فيها الفضة وزيادة الهيئة العارضة لها بالصناعة .

وأيضاً المصدر اسم ، والاسم يستقل بنفسه ، ويستغنى عن الفعل ، بآية أن الكلام المفيد الذي يحسن السكوت عليه قد يتألف من الأسماء وحدها ، والفعل لا يستقل بنفسه ولا يستغنى عن الاسم ، ضرورة أنه لا يمكن أن يتألف الكلام المفيد من الأفعال وحدها ، ولا شك أن الذي يستقل بنفسه وهو دائماً مفتقر إلى غيره يكون فرعاً ، ويقوى هذا المذهب أمران :

أولاهما : أن العلماء قد تضافرت كلمتهم على تسمية هذا الذي جعلوه أصلاً للاشتقاق بـ " المصدر " ، والمصدر هو ما تصدر عنه الأشياء فكان خليقاً بأن يعتقد أنه المأخوذ منه .

والأمر الثانى : أنه رأينا لا يجرى على وزن واحد ، كما هو الحال فى اسم الفاعل ، واسم المفعول ، فإنهما يجريان على زنة واحدة ، ولا يطرد جريانه على نسق واحد ، علمنا أنه ليس مأخوذاً من غيره .

وأما فى شأن النوعين الثانى والثالث من أنواع الاشتقاق ، أى "الاشتقاق الكبير" - الاشتقاق الأكبر .

فلا يختلف العلماء فى أنه : " منى أمكن أن تكون كل واحدة من الكلمتين المتناسبتين أصلاً قائماً بنفسه ليس مأخوذاً من غيره ولا متفرعاً عنه ، فلا يجوز لك أن تجعل إحداهما فرعاً عن الأخرى وتحكم بأن هذه مقلوبة أو مبدلة من تلك ؛ لأن إحداهما ليست بأولى من الأخرى فتجعلها أصلاً لها ، فإذا لم تجد بداً من أن تجعل إحداهما أصلاً والأخرى فرعاً ، ولم يكن لك سبيل إلى أن تجعل كل واحدة منهما أصلاً مستقلاً قائماً بنفسه ، فحينئذ يتعين عليك أن تحكم لأكثرها تصرفاً وأوسعهما دائرة استعمال بأنها هى الأصل وأن صاحبها فرع عنها .

وبيان هذه القاعدة مع نوع من التفصيل أن نقول لك : قد تجد إحدى الكلمتين المتفتقتين فى الحروف الأصول مع الاختلاف فى ترتيب هذه الحروف ذات أصل موافق لها فى ترتيب حروفها ، والأخرى ليس لها أصل يوافقها أو تجد العلماء جعلوا أصل هذه الأخرى هو أصل الأولى ، ومثل ذلك : ناء يَنَاء مع نأى يَنَأى ، فهذان فعلان ثلاثيان مجردان اتفاقاً فى الحروف واختلافاً فى ترتيبها حتى كان أحدهما أجوفاً والآخر ناقصاً وهما بمعنى واحد .

ولكن العلماء لم يذكروا للأجوف منهما مصدراً يوافقه فى ترتيب الحروف وجعلوا مصدرهما جميعاً هو النأى ، فوجب أن يجعل نأى يَنَأى أصلاً لناء يَنَاء .

ونقول : الدليل على أن نأى أصل لناء هو المصدر ، فهذا واحد من الدلائل التى تعرف بها كون إحدى الكلمتين أصلاً ، وقد تجد إحداهما أكثر فروعاً من الأخرى ، ومثال ذلك الوجه مع الجاه والواحد مع الحادى .

فإنك تجد الوجه أكثر فروعاً من الجاه مع كون الوجه والجاه بمعنى واحد ، وكذلك نجد الواحد أكثر فروعاً من الحادى مع كونهما بمعنى واحد ، فقد قال العرب : توجّه فلانٌ ، ووجهٌ ، وواجهٌ ، وفلانٌ ذو وجّاهة ، وكل هذه الفروع توافق الوجه فى ترتيب الحروف ولم يجئ شيء من ذلك على ترتيب الجاه .

وقال العرب : تَوَحَّدَ ووَحَّدَ ، وقالوا : وَحَدَ بوزن علم ، وكرم ، وحادة ، ووُحُوْدَة ، وقالوا فى جمع واحد : وَحْدَان ، ولم يقولوا شيئاً من ذلك على ترتيب حروف الحادة فعلمنا من كثرة فروع الوجه وعدم نظائرها للجاء أن الوجه أصل للجاء ، كما علمنا من كثرة فروع الواحد وعدم نظائرها للحادى أن الواحد أصل الحادى ، فهذا دليل ثانى من الدلائل التى تعرف بها أصالة إحدى الكلمتين .

وقد تجد إحدى الكلمتين مشتملة على سبب يقتضى إعلالها ، ولكنها بقيت مصححة ولم تُعَلَّ مع أن نظائرها من الكلمات المشتملة على هذا السبب قد أعلت ، ومن أمثلة ذلك أيسى مع يئس ، فإن الياء المتوسطة فى أيس متحركة مفتوح ما قبلها ڤ فكان حقها أن تقلب ألفاً ؛ وذلك لأن كل ياء أو واو وقعت عيناً فى فعل ثلاثى تقلب ألفاً ، مثل : بَاعَ ، وَمَاتَ ، وَقَالَ ، وَصَالَ ، فلما وجدنا أيس مصححة مع وجود سبب قلب يائها ألفاً علمنا أنها صحّت لكونها فرعاً عن " يئس " الذى لا سبب فيه للإعلال ، فهذا دليل ثالث من الدلائل التى تعرف بها كون إحدى الكلمتين أصلاً والأخرى فرعاً عنها .

والخلاصة : أنه لمعرفة كون إحدى الكلمتين المتفقتين فى عدد الحروف الأصول وفى المعنى - مع اختلافهما فى ترتيب الحروف - أصلاً ، والأخرى فرعاً عنها أسباب أشهرها ثلاثة أسباب :

الأول : أن تكون الكلمتان فعلين ، وقد جاء المصدر على ترتيب إحداهما دون الأخرى ، مثل : نَاءَ يَنَاءَ مع نَأَى يَنَأَى ، فإن المصدر هو النأى فيهما فهو يدل على أن نَأَى أصل لنَاءَ .

الثانى : أن تكون الفروع الكثيرة قد جاءت على ترتيب إحداهما دون الأخرى مثل الوجه مع الجاء ، والواحد مع الحادى ، فإن الفروع الكثيرة قد جاءت على ترتيب الوجه وعلى ترتيب الواحد دون الجاء والحادى ، فدلّ ذلك على كون الوجه أصلاً لجاء ، وكون الواحد أصلاً للحادى .

والثالث : أن تكون إحدى الكلمتين قد صحّت مع وجود سبب الإعلال فيها ، والثانية لا سبب لإعلال فيها ، مثل : أيس مع " يئس " ، فإن سبب الإعلال موجود فى " أيس " ولم تعلّ للإشارة إلى كونها فرعاً عن " يئس " الذى لا سبب فيه .

الاشتقاق بين مستوى الصرف والمعجم :

قد تقوم بين الكلمات التي جاءت على صيغ مختلفة صلة رحم معينة قوامها اشتراك هذه الكلمات المختلفة الصيغة في أصول ثلاثة معينة ، فتكون فاء الكلمة وعينها ولامها فيهن واحدة ، وهذه الصلة تدرس في الصرف تحت اسم "الاشتقاق" وفي المعجم تحت اسم " الاشتراك في المادة " ، ولم يكن الاختلاف بين الصرفيين والمعجمين منصّباً على تسمية الظاهرة فحسب ، وإنما تعدى ذلك إلى المنهج وطريقة النظر .

فأما الصرفيون فقد نظروا إلى المسألة من وجهة نظر المعنى الوظيفي من ناحية ثم وجهة نظر التجرد والزيادة من ناحية أخرى ، فأما المعنى الوظيفي الذي تشترك فيه المشتقات جميعاً فهو صلتها بمعنى الحدث ، فهذا المعنى يوجد في أصفى صورة في المصدر ويكفي لمعرفة ذلك أن نقرأ قول ابن مالك فيه :

المصدر اسم ما سوى الزمان من

مدلولي الفعل كأمن من أمن

فإذا كان الفعل دالاً على مدلولين هما الحدث والزمن كان تعريف المصدر في نظر ابن مالك هو أنه " اسم الحدث " الذي وصف بأنه " ما سوى الزمان " ومعنى الحدث مشترك بين جميع المشتقات ، ولكن كل مشتق منها يضم إلى الحدث معنى آخر كالزمن في الفعل وفاعل الحدث في صفة الفاعل ومفعول الحدث في صفة المفعول وهلمّ جرا ...

وأما المصدر فهو اسم الحدث فقط ؛ إذ لا يدل على معنى آخر إلى جانب الحدث ، ولذلك رآه البصريون أصلاً للاشتقاق حين نظروا من هذه الزاوية ، وأوردوا في تدعيم ذلك مناقشات طويلة ، وأما وجهة النظر الكوفية فقد نظرت إلى المشكلة من ناحية التجرد والزيادة .

فالمجرد من بين الصيغ هو في فهم أصحاب هذه النظرة أقرب إلى الأصالة من المزيد ، وقد نظروا في صيغ الكلام فلم يجدوا أكثر تجرداً من الفعل الماضي

الثلاثى المجرد المسند إلى المفرد الغائب ، نحو : ضرب ، فقالوا : إن أصل المشتقات هو الفعل الماضى وأورد هؤلاء أيضاً فى تدعيم نظرتهم مناقشات طويلة.

تلك كانت وجهة النظر الصرقية إلى المسألة وهى وجهة نظر تجعل بعض الصيغ أصلاً وتجعل الصيغ الأخرى فروعاً عليه وتفترض أن كل مادة من مواد اللغة بدأت فى صورة المصدر أو فى صورة الفعل الماضى ، ثم عكف الناس عليها يشتقون منها ويفرعون عليها حتى تصل اللغة إلى مرحلة تستنفذ فيها حاجتها إلى المزيد من مشتقات هذه المادة أو تتوقف عن الاشتقاق ؛ لأنها فرغت من الصياغة على مثال كل المبانى الصرفية الممكنة .

وليس شيء أبعد من طبيعة نشأة اللغة وتطورها من هذا الافتراض ، والمعروف أن بعض المواد يتسع لعدد من الصيغ الاشتقاقية أكثر مما يتسع البعض الآخر ، أو بعبارة أخرى قد توجد صيغة مستعملة فى مادة ومهجورة فى مادة أخرى ، فصيغة " فعل " توجد فى مادة " و ق ع " ، ولا توجد فى مادة " و د ع " ، وقد تتحقق المطاوعة من " كسر " بصيغة " انفعل " ولا تتحقق بهذه الصيغة من " اكب " ؛ لأن هذه الصيغة وتلك مهجورتان فى المادتين " ودع " و " رك ب " على الترتيب .

والواقع أن الصعوبات تقوم فعلاً دون الاقتناع برأى البصريين أو برأى الكوفيين على حد سواء ، فأما للرد على البصريين فأنا أسألهم عن " كان " الناقصة " وهى عندهم فعل ، ألها مصدراً أم لا مصدر لها إن مذهبهم يقول : إن كان الناقصة لا مصدر لها ومع ذلك يعتبرونها مشتقة فما أصل اشتقاقها ؟

وأما الرد على الكوفيين فإن " يدع " و " يذر " فى رأيهم لا ماضى لهما وهما مشتقان على رغم ذلك ، فما أصل اشتقاقهما ؟

أما المعجميون فليست لعبتهم الصيغ ؛ لأن هذه الصيغ قد تتحقق بكلمات وقد تظل احتمالاً نظرياً صالحاً للتحقق بصياغة الكلمة المناسبة على مثالها عند الحاجة إليها .

لا : إن لعبة المعجميين هي الكلمات نفسها لا صيغها مع أنهم فى منهج تناولهم للكلمات لا يغفلون الهوية الصرفية للكلمة .

إن بعض الكلمات التى أصبحت عربية بالتعريب قد لا تكون مناسبة لإحدى صيغ الصرف العربى ، كما فى كلمة " أرثماطيقا " مثلاً ، أو كلمة " اسطرلاب " ومع ذلك يوردها المعجم " أو ينبغى له أن يوردها " بين كلماته دون نظر إلى مناسبتها للصيغ الصرفية العربية .

وعندما يعبر المعجميون عن الصلة بين الكلمات لا يقنعون بالمبانى الصرفية التى ظهر وجه قصورها عن الوفاء بمطالب المعجم ، وإنما يلجئون إلى وسيلة أخرى تتصل بروابط الكلمات لا يتنوع الصيغ أو بعبارة أخرى تتصل بالمتن لا بالنية ، وهذه الوسيلة هي أصول المادة يجعلونها صلة تربط بالقراءة أفراد أسرة واحدة ويجعلون حروف المادة مدخلاً إلى شرح معانى هذه الكلمات المفردات ، ولكنهم لا ينسبون إلى حروف المادة معنى معين ، بل إنهم يعترفون بإمكان تعدد المعانى بين الكلمات التى تشترك فى هذه الأصول كالحل والحل والحلول تتفق مادة وتختلف معنى .

والمعجميون لم يروا فى الأصول الثلاثة أكثر من ملخص علاقة أو رحم قربى بين المفردات التى تترابط معجماً بواسطتها ، ولذلك كان الإجراء المفضل عندهم فى معاجمهم أن يفصلوا فى الكتابة بين أصول المادة حتى لا تفهم منها كلمة ما ، على أن الصرفيين ابن جنى كان عند كلامه على الاشتقاق الصغير والكبير والأكبر أكثر طموحاً من بقيتهم حين نسب معنى إلى هذه الأصول عند اجتماعها مرتبة تراثياً معيناً كما نسب المعنى إلى ما ينتج عن تشويش حروفها والعين بترتيبها ^(١) .

ويرى د/ تمام حسان : أن يعدل الصرفيون بـ " الاشتقاق " عن طريقتهم إلى طريقة المعجمين ، بل أن يجعلوا دراستها فى إطار علم الصرف حسب لوجه

(١) ابن جنى : الخصائص .

علم المعجم مبتعدين بها عن شكلية الصيغ والزوائد والملحقات ذات المعانى الوظيفية جانحين بها فى اتجاه المعجم ، بحيث يكون " الاشتقاق " حدوداً مشتركاً بين المنهجين .

وإذا صحّ لنا أن نوجد رابطة بين الكلمات ، فينبغى لنا ألا نجعل واحدة منها أصلاً للآخرى ، وإنما نعود إلى صنيع المعجميين بالربط بين الكلمات بأصول المادة فنجعل هذا الربط بالأصول الثلاثة أساس منهجياً فى دراسة الاشتقاق ، وبذلك نعتبر الأصول الثلاثة أصل الاشتقاق ، فالمصدر مشتق منها ، والفعل الماضى مشتق منها كذلك ، وبهذا لا ننسب إلى هذه الأصول الثلاثة أى معنى معجمى على نحو ما صنع ابن جنى ، وإنما نجعل لهذه الأصول معنى وظيفياً هو ما تؤديه من دور تلخيص العلاقة بين المفردات .

وحين نرى الأصول الثلاثة وهى فاء الكلمة وعينها ولامها أصلاً لاشتقاق الكلمة نحسب أن ننبه إلى أن هذا الاعتبار يقتضى أن تكون كلمات اللغة العربية جميعها فيماعد الضمائر والظروف والأدوات وبعض الخوالف مشتقة ، وأن الكلمات التركيبية الوحيدة فى اللغة هى هذه الضمائر والظروف والأدوات والخوالف ويصبح الاشتقاق مع ذلك الفهم دراسة صرفية مسوقة لخدمة النحو ، ويتبع هذا الفهم الجديد للاشتقاق أمر آخر هو تقسيم الكلمات المشتقة حسب هذا الفهم إلى متصرفة وجامدة .

فأما الأولى فهى التى تتضح الصلات بين بعضها وبعض بواسطة تقليب حروف مادتها على صيغ مختلفة كالأفعال والصفات .

وأما الثانية فهى التى لا يمكن فيها ذلك كرجل الفرس ، وكتاب ، ويكون المصدر بهذا الفهم مشتقاً متصرفاً ؛ لأن صيغته تعتبر إحدى الصيغ التى تتقلب عليها أصول المادة ، وكذلك يعتبر الفعل الماضى مشتقاً متصرفاً .

ويرى المعجميون أن قواعد الاشتقاق لا ينبغى أن تحدد بالنظر إلى كلمات ، وإنما بالنظر إلى جذر ما بوصفه جملة من الأصوات لا معنى له ، يدل على ذلك اتجاههم العملى فى تصنيف المادة المعجمية ، فهم يضعون تحت كل جذر

مجموعة الكلمات المأخوذة منه ، ويستوى فى ذلك أصحاب المدرسة التقليدية وغيرها ، وذلك لأن الأولى تستخدم المدخل الصوتى أو غيره للوصول إلى الجذور المستعملة واستخدامها كعناوين يذكر تحتها المادة اللغوية المأخوذة منها ^(١).

ويؤيد د/ تمام حسان هذا رأى ، ويرى أن الاشتقاق بهذا المعنى سوف يكون دراسة صرفية فى خدمة المعجم ، كما كانت دراسة أقسام الكلم وصيغها واللواصق والزيادات دراسة من القبيل نفسه فى خدمة النحو ^(٢).

ويتفق رأى د/ محمد فتّيح مع رأى الصرفيين ، يقول د/ محمد فتّيح : "وأما رأينا نحن فيتفق مع رأى الكوفيين لا المعجميين أى أننا نؤمن بأنه من الضرورى أن تصاغ قواعد الاشتقاق بالقياس إلى الكلمات وأن هذه الكلمات غالباً ما تكون الأفعال الماضية البسيطة أى المسندة إلى المفرد الغائب ^(٣) .

والواقع أن هذا هو ما حدث بالفعل فى كتب الصرف العربية ، فنرى المصادر تصاغ بالنظر إلى أفعالها : مصادر الفعل الثلاث ، ومصادر غير الثلاثى من أمثال مصادر الأفعال الرباعية والخماسية والسداسية بفروعها المتنوعة ، كما نرى المشتقات تصاغ بالنظر إلى أفعالها أيضاً : أسماء الفاعلين من الفعل الثلاثى وغير الثلاثى والصفة المشبهة من الأفعال اللازمة الثلاثية وغير الثلاثية ... إلخ . وسبب هذا رأى أن القول بأن أصل الاشتقاق الجذر أو المصدر سوف يؤدى إلى فقدان خاصتى العمومية والبساطة وهما من وسائل تقويم الوصف اللغوى وبيات سداة .

فبخصوص فقدان الخاصة الأولى - خاصة العموم - لن يكون هناك ارتباط بين الأفعال والمصادر والمشتقات المأخوذة من جذر ما ونظائرها التى يمكن أخذها من جذور أخرى ، فلن يكون هناك ارتباط مثلاً بين المصادر : تفتح - استفتح - افتتاح - مفتاح - المأخوذة من الجذر " ف ت ح " ، وبين نظائرها التى يمكن أخذها من الجذور التالية مثلاً (ع - ل - م) (ص - د - ق) (غ - م - م)

(١) الفيروزباده : القاموس المحيط ، الجوهري : صحاح العربية .

(٢) د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٦٧ - ١٦٩ .

(٣) د/ محمد فتّيح : فى الفكر اللغوى ، ١٧٦ ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م ، دار الفكر العربى .

، كما لن يكون هناك ترابط بين أسماء الفاعلين مثلاً : متفتح - مستفتح - مفتتح -
مفاتح - المأخوذات من الجذر نفسه وبين نظائرها التي يمكن أخذها من جذور
أخرى مثلاً من ح - ر - ك ، ف - س - و ، خ - ص - م .
لكن يمكن أن يتحقق هذا العموم لو حُدِّتْ قوانين الاشتقاق بالنظر إلى
الفعل ، فسوف تحدد قوانين صياغة المصدر مثلاً بالنظر إلى الماضي البسيط
وحالته من حيث التجرد والزيادة ، بالنسبة إلى المصادر السابقة تحدد قوانينها
بالنظر إلى الخماسي المبدوء بالتاء تَفَعَّل = تَفَتَّح ، والخماسي والسداسي المبدوءين
بهمزة وصل : استَفَعَلَ ، وافتَعَلَ = استَفْتَح وافتَتَح ، وصيغة فاعل = فاتح ، ومن ثم
يتحقق الجميع بين المصادر المأخوذة من الجذر ف - ت - ح ونظائرها التي يمكن
أخذها من غيره ويتحقق نفس الأمر بخصوص القوانين المحددة لاشتقاق أسماء
الفاعلين ، فتصاغ بالقياس إلى الماضي والمجرد ، أو مضارع ما يزيد منه على
ثلاثة أحرف ، ولذا يثبت الربط بين أسماء الفاعلين المأخوذة من الجذر (ف - ت -
ح) ، ونظائرها التي يمكن صياغتها من غيره .

ويصدق فقدان العموم أيضاً على القول بأن : " أصل المشتقات أفعالاً
وغيرها المصدر ، فلن يكون هناك ارتباط بين الأفعال : تَفَتَّح ، واستَفْتَح ، وافتَتَح ،
وفاتح ، المأخوذة من المصادر : تَفَتَّح ، واستَفْتَح ، وافتَتَح ، ومفاتحة ، ونظائرها
المأخوذات من مصادر أخرى من تعلم واستخراج واكتتاب ومقايضة ... إلخ .

كما لن يكون هناك ارتباط أيضاً بين المشتقات المأخوذة من المصادر :
تَعَلَّمَ وتعلَّم واهتداء وزلزلة ، وغيرها المأخوذات من : تصدَّق ، وتجاهل ،
واقْتَدَاء ، وشوشه ، أى لن يكون هناك ارتباط بين متعلم ومتعالم ومهتد
ومززل، وبين نظائرها على التوالي : متصدق - متجاهل - مقتد - موشوش .

وأما بالنسبة إلى فقدان الخاصية الثانية - خاصة البساطة ، فيلاحظ أن
قوانين الاشتقاق المصوغة بالنظر إلى الجذر أو المصدر ستكون كثيرة ومعقدة مما
يترتب عليه فقدان العمومية مرة أخرى كذلك ، فسوف تكون هناك قوانين عدة
لصياغة أسماء الفاعلين - مثلاً - من الجذر فبدلاً من أن يقال ببساطة -
بخصوص صياغة فاتح من جانب الصيغة الأصلية للكلمة .

الفصل الرابع

- مسلك الاشتقاق فى اللغات .

- قياسية الاشتقاق .

- الاشتقاق من فكرة الثنائية .

- الجذر والاشتقاق .

تسلك اللغات فى تنمية ألفاظها لمواجهة حاجات متكلميها طرقاً متعددة تتفق فى بعضها وتختلف فى بعضها الآخر ، فهى تكاد تتفق جميعها فى تنمية ألفاظها ، فما من لغة من اللغات إلا ويمكن إرجاع كثير من ألفاظها إلى لغات أخرى أخذتها منها ، ومن أهم هذه الوسائل وسيلة الاشتقاق ، فقد يكون سمة بارزة إحداها على نحو ما نحد فى العربية وبعض اللغات السامية ، وقد لا يكون له وجود كما فى بعض اللغات الآسيوية ، وقد يكون مستعملاً ، ولكن فى حدود ضيقة كما فى الإنجليزية وبعض اللغات الأوروبية .

ويرجع السبب فى ذلك الاختلاف إلى اختلاف اللغات فى انتمائها الأشرية وفق المنهج الذى قرره شليجل والمستند إلى نظرية النشوء والارتقاء المتعلقة بظواهر التصريف والنحو .

يقسم شليجل اللغات إلى ثلاث أسر لغوية رئيسية هى :

[١] أسرة اللغات المتصرفة أو التحليلية :

وهى اللغات التى يدخل التصريف كلماتها ، وتحدد الروابط علاقة أصولها ، فيتغير معنى الكلمة بتغير بنائها وتحدد علاقتها بغيرها من الكلمات التى فى جملتها عن طريق روابط مستقلة تدل على العلاقات المختلفة ، ونقصد بالروابط الوظائف التى تقوم بها الأدوات النحوية ويدخل فى هذه الأسرة اللغات السامية الحامية واللغات الهندوأوروبية .

ففى العربية مثلاً تتغير معان الكلمات بتغير أبنيتها نقول :

كتب " فى الماضى " / يكتب " فى المضارع " / اكتب " فى الأمر "
ومكتوب لمن وقع عليه الفعل / كاتب : لمن قام بالفعل
وكتابه : للمصدر / وكتبَ عند البناء للمجهول إلخ .

كما تتصل كلماتها بعضها ببعض عن طريق روابط مستقلة تشير إلى مختلف العلاقات فنقول : ذهب محمد وعلى إلى الجامعة ، فتضم محمد مع تتوين وتأتى بالواو بين محمد وعلى للدلالة على المشاركة وبإلى للدلالة على انتهاء الغاية .

[٢] اللغات اللصقية أو الوصلية:

وتبع هذه اللغات طريقة إلصاق على الأصل لتوضيح المعنى المقصود أو للإشارة إلى علاقته بما عداه من أجزاء الجملة ، وبوضع هذا الحرف أو الحروف قبل الأصل أحياناً ويسمى سابقة Prefix ، وقد يوضع أحياناً بعده وتسمى لاحقة Suffixe ، ومن أشهر لغات هذه الأسرة اللغات اليابانية والتركية والبنطونية ، ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة فى العربية ، حيث تؤدى السوابق واللواحق وظائف صرفية محددة تؤدى إلى اختلاف المعانى .

فمن السوابق أحرف المضارعة " أنيت " : أذهب - نذهب - يذهب - تذهب . وزوائد الصيغ : استفعل - انفعل - أفعل ، فالهمزة والسين والتاء لواحق أضيفت لإفادة معنى جديد هو الطلب ، كما فى استكتب أو استغفر الصيرورة كما استنوق ، استنسر ، و(الهمزة والنون) فى " انفعل " للمطاوعة كسرته فانكسر ، والهمزة فى " أفعل " للتعدية وللصيرورة وللتمكن ... إلخ ، ومن اللواحق أحرف التثنية "كاتبان" والجمع " كاتبون " والتأنيث كاتبة ... إلخ.

[٣] اللغات غير المتصرفة أو العازلة :

وهى لغات لا تعتمد التصريف مبدأ لتنمية الألفاظ لا يبتغى البنية ولا بالإلصاق ، كما أنها ليست لها روابط بين أجزاء الجملة تدل على وظيفة كل منهما وعلاقته بغيره ، فكل كلمة من كلماتها تلزم صورة واحدة لا تتغير وتستفاد وظائفها وعلاقتها من ترتيبها أو من سياق الكلام .

ومن أشهر لغات هذه الأسرة اللغة الصينية ، وكثير من لغات الأمم البدائية ، ففى الصينية مثلاً تعطى كلمة (Kanshu) كان شو عدداً من المعانى لا يوجد

بينها أى رابط ، فمرة تعنى رجلاً وأخرى خطأ سعيداً وثالثة مقر الوالى ، ورابعة غنيا ... وهكذا .

وهكذا الأسلوب يمكن ملاحظته أيضاً فى العربية ، فبعض الجمل لا ترتبط عناصرها بعضها ببعض بأى رابط ملفوظ وإنما تفهم العلاقة بينها من ترتيبها أو من السياق ، مثل : ضرب موسى عيسى .

وعلى هذا فالاشتقاق الذى يقوم على توليد ألفاظ كثيرة من لفظة واحدة لا يوجد فى جميع اللغات ، بل إنه حتى فى اللغات التى يوجد فيها تتفاوت تلك اللغات فى الأخذ به ، ولعل العربية من أكثر اللغات توسعاً فى الأخذ به .

وقد أوضح د/ مصطفى الساقى^(١) الأسس التى ينبنى عليها الجدول كالتالى :

١- استعداد الكلمة لتقبل اللواصق أو عدمه .

٢- استعداد الكلمة لتوضيح علاقات اشتقاقية أو عدمه .

٣- استعداد الكلمة لتوضيح علاقات إسنادية بإسنادها إلى الضمائر أو عدمه .

والحالات الثلاث المتقدمة يوضع كل منها فى صورة " جدول " تبرز من خلاله السمات التى تعين على تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلم ، وهنا أرى أن أستعير تسمية الأستاذ الدكتور / تمام حسان لأنواع الجداول التى تنطبق على الحالات الثلاث ، فقد سمى الجدول الذى ينطبق على الحالة الأولى " الجدول الإلصاقى " والجدول الذى ينطبق على الحالة الثانية هو "الجدول التصريفى " ، والجدول الذى ينطبق على الحالة الثالثة هو "الجدول الإسنادى " (٢) .

وعلى مستوى أقسام الكلم السبعة يمكن إجراء التطبيقات الشكلية فى الحالات الثلاثة وسنعرف مدى الاستفادة منها فى التفريق بين أقسام الكلم . وفى الحالة الأولى أى فى قابلية دخول الكلمة فى الجدول الإلصاقى توضح أن : الاسم

(١) د/ فاضل مصطفى الساقى : أقسام الكلام العربى من حيث الشكل والوظيفة ، تقديم د/ تمام

حسان ، ص ١٩١ - ١٩٢ ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م ، الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة .

(٢) د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٠٦ .

والصفة يشتركان في قبول اللواحق التالية : [أل] وعلامات التنثية والجمع ،
وتاء التأنيث المتحركة ، والتنوين ، وضمان الجر المتصلة ، وياء النسب ،
وحروف الزيادة في تكسير الجمع ، مع ملاحظة ما يأتي :

١- إن معنى الإلصاق في دخول " أل " على الاسم غيره في دخولها على
الصفة ، فهي في الحالة الأولى أداة تعريف ، بينما لا تكون في الحالة
الثانية إلا ضميراً موصولاً بمعنى " الذي " .

٢- إن إضافة الأسماء إلى ضمان الجر المتصلة إضافة معنوية محضة ،
بينما تكون إضافة الصفة إليها إضافة لفظية ، فمعنى اللصقة هنا مختلف
في كل منهما .

قياسية الاشتقاق :

ذهب بعضهم إلى أن الاشتقاق قياسي ، بمعنى أنه يجوز لنا أن نشق ما لم
يشقه العرب من اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو اسم مكان ، أو اسم زمان ، أو
صيغ المبالغة ، إذا كان هذا الاشتقاق جارياً على سننهم وطرائقهم وأن ما يتحصل
عن هذا الطريق من كلمات هو من كلام العرب ولو لم يكونوا قد تلفظوا به أو
عرفوه .

قال أبو عثمان المازني : " ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب
، ألا ترى أنك لم تسمع وأنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعت
بعضها فقسمت على غيره " (١) .

وقال ابن جنى - بعد أن سرد أمثلة من اسم المكان والمصدر الواردين
على اسم المفعول - : " هذا كله من كلام العرب ، ولم يسمع منهم ، ولكنك
سمعت ما هو مثله وقياسه .

قال ابن درستويه في شرح الفصيح : إنما أهمل استعمال ودع ووذر ؛ لأن
في أولهما واوا ، وهو حرف مستقل ، فاستغنى عنهما بما خلا منه وهو " ترك "

(١) محمد الأنطاكي : الوجيز في فقه اللغة ، ص ٤٣٠ .

، ثم قال واستعمال ما أهملوا من هذا جائز صواب وهو فى الأصل ، وهو فى القياس الوجه ، وهو فى الشعر أحسن منه فى الكلام (١) .

غير أن ابن فارس يرى فى هذا الشأن رأياً مخالفاً ، فقد عقد فى كتابه الصحابى باباً للقول على لغة العرب هل لها قياس : وهل يشتق بعض الكلام من بعض ؟ فقال : أجمع أهل اللغة - إلا من شذ منهم - أن للغة العرب قياساً وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض ، وأن اسم الجن مشتق من الاجتتان ، وأن الجيم النون تدلان أبداً على الستر ، تقول العرب للدرع : جنة : واجنة الليل وهذا جنين أى هو فى بطن أمه أو مقبور ، وأن الأنس من الظهور ، يقول : آنست الشيء : أبصرته وعلى هذا سائر كلام العرب علم ذلك من علم ، وجهله من جهل قلنا : وهذا أيضاً مبنى على ما تقدم من قولنا فى التفيق ، فإن الذى وقفنا على أن الاجتتان التستر هو الذى وقفنا على أن الجن مشتق منه ، وليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه ، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه ؛ لأن فى ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها ، ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياساً نقيسه الآن نحن (٢) .

ومن المحدثين من حاول التفريق بين نوعين من الألفاظ التى لم يتصرف بها العرب نوع كثر وروده فى كلامهم من غير تصرف ، فدل ذلك على قصدهم لإبقائه على هيئته ، وإذن فلا يجوز لنا نحن أن نتصرف فيه ، ونوع قل وروده فى كلامهم فلم يعرف قصدهم فيه .

يقول الأستاذ محمد الخضر حسين : (٣) " إن الأفعال والمصادر التى لم يسمع لها فروع فى الاشتقاق على ضربين :

أحدهما : ما يكثر استعماله فى موارد كلام العرب من غير أن يتصرفوا فيه ، مثل ويل ، وويح ، ونعم ، ويذر ، وما يماثلها وعدم تصریفهم لها مع كثرة

(١) السيوطى : المزهرة فى علوم اللغة ، ص ٢٥ .

(٢) ابن فارس : الصحابى فى فقه اللغة ، ص ٣٣ .

(٣) أ/ محمد الخضر حسين : دراسات فى العربية وتاريخها ، ص ٧٠ .

ترددها فى محاوراتهم ومخاطباتهم دليل على قصدهم لإبقائها على هيئتها ، فمن تصرف فيها ، فقد أتى بها على وجه قصد العرب إلى تركه والناطق بما يقصدون إلى إهماله ناسج على منوالهم ، وناطق بغير لهجتهم ، هذا هو مذهب جمهور أهل العربية .

ثانيها : ما لا يكثر فى مخاطباتهم حتى يستفاد من وروده بهيئة واحدة ، أنهم قصدوا إلى ترك تصريحه ، وهذا هو الذى تعمل به على طبق القاعدة ، وإن يبلغنا أو يبلغ الواضعين للقواعد أن العرب تلفظوا فيه على وفق القاعدة.

الاشتقاق من فكرة الثنائية :

إن الاشتقاق الأكبر فيه يتفق طرفا الاشتقاق - المشتق والمشتق منه - فى بعض الحروف ويختلفان فى بعضها الآخر ، هذه الظاهرة ، ظاهرة تناسب المعنى بين كلمتين اتفقت فى بعض الحروف ، تنبه إليها عدد كبير من قدماء اللغويين منهم : الخليل ، وسيبويه ، وأبو على الفارس ، وابن جنى ، وغيرهم ، إلا أن ملاحظاتهم الكثيرة التى أبدوها حول هذا الموضوع لم تتعد الإشارة إلى وجود التناسب المعنوى فقط .

أما بعض المحدثين من اللغويين فقد أبعدها حتى وصلوا إلى حد القول بنظرية صفاتها أن جميع كلم العربية ترجع إلى أصول ثنائية هى فى أغلبها حكاية أصوات طبيعية أشهر القائلين بهذه النظرية : جرجى زيدان فى كتابه " الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية " والأب انستاس الكرملى فى كتابه " نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها " والشيخ عبد الله العلايلى فى كتابه " مقدمة لدراسة لغة العرب " والأب مرمرجى الدومينيكي فى كتابه " المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية " .

واليك ملخصاً لما قالوه فى هذا الشأن :

[١] يقرر الصرفيون القدماء أن كلم العربية ترجع فى أغلبها إلى أصول ثلاثية منها اشتقت وعنها صدرت ، فـ " أضرب ، وضرب ، وضارب ،

واضطرب ، تضرب ، تضارب ، استضرب " ترجع كلها إلى أصل ثلاثي مؤلف من الحروف الثلاثية " ض ر ب " و " ف ت ح ، فاتح ، وانفتح ، وتفتح ، واستفتح " ترجع كلها إلى أصل ثلاثي مؤلف من الحروف الثلاثة " ف ت ح " ، وقس على ذلك سائر كلم العربية ، وإنما حمل الصرفيين القدماء على تقرير ما قرره أنهم لاحظوا بين كلمات كل مجموعة شيئين مشتركين أولهما : المعنى ، وثانيهما : الحروف ؛ إذ أن كلمات المجموعة الأولى تشترك كلها فى معنى عام واحد هو معنى الضرب وفى حروف ثلاثة هى : الضاد والراء والباء ، وكذلك كلمات المجموعة الثانية ، ففيها كلها معنى واحد مشترك هو معنى الفتح وحروف ثلاثة لا تخلو واحدة منها هى : الفاء والتاء والخاء .

لكن الصرفيون القدماء وقفوا عند حد الحروف الثلاثة فلم يتجاوزوه ، أما المحدثين فلو أوغلنا فى تطبيق منهج القدماء وسرنا فى تطبيقه مسافة أبعد ، ليتبين لنا أن هذه الثلاثيات ليست هى الأصول النهائية ، وأنها فروع ومشتقات من أصول أبعد يتألف كل واحد منها من حرفين اثنين فقط ؛ إذ يظهر لنا أن كل مجموعة من هذه الثلاثيات إذا اشترك أفرادها فى حرفين اثنين فقط اشتركت كلها فى معنى عام واحد ، مدلول عليه بالحرفين المشتركين ومعنى ذلك ونتيجة أن الأصل الاشتقاقي فى العربية ثنائى وليس ثلاثياً وإليك بعض الأمثلة :

الثلاثيات التى تشترك فى النون والفاء ، تتضمن كلها معنى الخروج والانتقال والإخراج (نفت ، نفخ) : نفخت الفروجة : خرجت من بيضتها ، نفع - نفخ ، نقد ، نفذ ، نفر ، نفرز ، نفرز ، نفز ، نفز ، نفز ، نفز ، نفز ، نفز - نفز الكرم : تفتحت عناقيد - نفق - نفى .

والثلاثيات التى تشترك فى النون والباء تتضمن كلها معنى الخروج أو الإخراج ، ولكن إلى أعلى غالباً : نبأ : النبأ : المكان المرتفع ، نب ، نبت ، نبث ، نبت : نبش ، نبج ، نبذ ، تبر ، تبرز ، نبس ، نبش ، نبض ، نبع ، نبغ ، نبك ، النابك : المرتفع ، نبه ، نبا .

والثلاثيات التى تشترك فى الغين والملم كلها معنى الإخفاء : غمر - غمس - غمص - غمض ، غمط ، غم .

وكذلك الثلاثيات التى تشترك فى الغين والألف : غاب - غار - غاص - غام .

أما الثلاثيات التى تشترك فى الفاء واللام ، فتضمن كلها معنى الشق : فلج ، فلح ، فلع ، فلق ، قل .

وكذا الثلاثيات التى تشترك فى الفاء والراء والراء واللام ، كما نعلم من مخرج واحد : فرت ، فرج ، فرد ، فر ، فرز ، فرش ، فرص ، فرصه : قطعه وخرقه وشقه . والمفراص : الحديد يقطع به الحديد ، فرض - فرط - فرع - فرغ ، فرق ، فرك ، فرم ، فره ، فرى .

والثلاثيات التى تشترك فى القاف والطاء ، تدل كلها على معنى القطع والفصل : قط ، قطع ، قطف ، قطل ، قطله : قطعه ، وعنقه : ضربها ، ونخلة قطيل : قطعت من أصلها كمنسة : حديدة يقطع بها .

وكذا الثلاثيات التى تشترك فى القاف الصاد ، وكلا الصاد والطاء من مخرج واحد : قصر ، قصف ، قصم ، قص .

الثلاثيات التى تشترك فى الميم والألف تفيد الحركة والاضطراب : ماج - ماد - مار - ماس - مال .

الثلاثيات المشتركة فى الجيم والميم تدل على معنى الجمع والضم : جمع ، جمل ، جم ، جمر ، تجمر القوم : تجمعوا وجاءوا جمارى أى بأجمعهم ، والجمير : مجتمع القوم .

[٢] الثلاثي إذن يرتد إلى أصل ثنائى ، وأما الحرف الثالث فزائد من أجل تنويع المعنى العام المدلول عليه بالحرفين الأصليين .

[٣] هذا الحرف الثالث الزائد يقع فى آخر الكلمة ، وهذا هو الأغلب ، إلا أنه قد يكون فى الوسط ، أى بين الحرفين الأصليين ، كشلق من شق ، و فرق من

فق ، وقرط من قط ، وقرص من قص ، وقرض من قض ، وشرق من شق ، وقد يكون فى أول الكلمة كما فى المجموعة التالية : ترك ، جرم ، حرم ، خرم ، شرم ، صرم ، عرم ، غرم .

[٤] الغالب فى الحرف المزيد أن يكون واحداً من هذه " ل . م . ن . ر " .

[٥] من أين جاء هذا الحرف الثالث المزيد ؟ والجواب عن هذا أحد أمرين : فإن كان هذا المزيد واحداً من " ل . م . ن . ر " فزيادته اعتباطية ، وربما توهم الواضع فى هذه الزيادة شيئاً من المبالغة أو تنويع الفعل بما يطابق قصده نحو : فض ورفض ، وهب ولهب ، وشق وشلق ، وإن كان غير ذلك فهو بقية من ثنائى آخر كان مركباً مع الثنائى الأول ، ثم حدث من الأصليين الثنائيين ثلاثى واحد على طريق النحت نحو " قطف " ويفيد القطع والإجماع ، والأصل فيه " ق ط ل ق " الأولى قطع والثانية جمع وبلاستعمال أهملت اللام ، ونقلت حركتها إلى ما قبلها فصارت قطف .

[٦] الأصل الثنائى هو فى الغالب حكاية للصوت الطبيعى المقارن للحدث الذى يدل عليه هذا الثنائى " فالقط " حكاية للصوت المقارن لحدث القطع و " القص " حكاية للصوت المقارن لحدث القصم والقصر وغيرهما .

[٧] هذا ملخص القول فى أمر الثلاثى ، أما ما يسمى بالمجرد الرباعى فأمر رده إلى الثنائى يبدو أيسر إذا كنا بصدد ما يدعى بالرباعى المضعف ، مثل : وسوس - وسقسق - زلزل - حمحم - مصمص - صلصل - جمجم - رجرج - هدهد - ... إلخ ؛ إذ من الواضح أن كل واحد من هذه الرباعيات إنما هو ثنائى كرر قصد المبالغة والتوكيد . أما الرباعيات غير المضعفة ، مثل : دحرج ، فهى نحن منا ثلاثين دحر ، وجرى ، ثم أن كل ثلاثى من هذين يمكن رده إلى ثنائى هو أصل له .

[٨] أن الأصل الثنائى كان الشكل المستعمل للكلمة العربية فى مرحلة من مراحل تطورها التاريخى ، ثم وفى مرحلة تالية جاء الحرف الثالث منوعاً للمعنى العام المدلول عليه بالثنائى ، فالكلم وضعت فى أول أمرها على هجاء واحد

متحرك فساكن محاكاة لأصوات الطبيعة ، ثم فُتت أى زيد فيها حرف أو أكثر فى المصدر أو القلب أو الطرف فتصرف بها المتكلمون تصرفاً يختلف باختلاف البلاد والقبائل والأهوية . غير أن الأستاذ مبارك لا يحب أن يذهب إلى هذا الحد من الخيال والتصور ، بل يحاول أن يفسر ظاهرة الثنائية فى العربية بالقوانين المعروفة فى تبدل الأصوات وإن كان يعترف بأن هذه القوانين لا تسعفه فى تفسير كل المجموعات الثنائية ، يقول يمكن أن نقول إن الأصل فى اللغة هو المجموعات الثلاثية [لا الثنائية] ، فالمادة الأصلية فى الكلمات العربية تتألف من حروف ثلاثة ، ولكن قد يعترى أحد هذه الحروف تبدل صوتى يتوالى الأزمان أو باختلاف القبائل والبيئات ، من ذلك تتكون هذه المجموعات الثنائية ، ويكون هذا الاشتراك بين المجموعات الثلاثية فى حرفين دون الثالث ، ولكن هذا القول لا يمكن تعميمه ، فإن فى الأمثلة التى قدمناها وفى غيرها فى حالات ليس فيها أى تقارب بين الحروف الثوالت فى الألفاظ ولم يجر التبدل الصوتى فى اللغات على هذا السنن ولم يقع تبادل بين حروف متباعدة كالفاء والعين قطع وقطف . والراء والضاد فى : غار وغاز ، على أن هذا الرأى يمكن أن يقبل بالنسبة لبعض الألفاظ مثل : قد - قط - رسم - وشم - وضم أو طم ومت ومد ومط ، ولكن من العسير تعميمه على جميع الأمثلة ، فلا يمكن أن نقيم من هذا التعليل نظرية عامة فى أصول الألفاظ العربية .

الجذر والاشتقاق :

قد يلقي الباحث الذى يدرس لغة غير لغته الأم مشتقة فى تحديد الكلمات فى هذه اللغة ، ومن ثم يعتمد إلى بعض الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك ، كأن يبدأ بتحليل أصوات هذه اللغة وتحديد مقاطعها ، وقد يستهدى بمواضع النبر والتنغيم والفواصل ، غير أن العودة إلى الجذر الأصلى " root " للكلمة قد يساعد إلى حد كبير فى الكشف عن معالمها ، ومعرفة الجذر تتصل اتصالاً وثيقاً بالاشتقاق وطرقه فى اللغة وهو بشكل عام الوسيلة التى تتحقق بها الصلة بين كلمات اللغة ،

وهذه الصلة قوامها اشتراك الكلمات فى جذر واحد ثابت لا يتغير ، وهو ما يغير عنه المعجميون باسم " الاشتراك فى المادة " " basic form " .

وتختلف اللغات فيما بينها فى طريقة صوغ الكلمات من هذا الجذر ، ولكن معظمها تشترك فى شيء واحد وهو ثبات الجذر فى معظم الكلمات المشتقة ، بحيث يمكن الاعتماد عليه فى تحديد العناصر اللغوية الطارئة على الكلمة ، وبالتالي التثبت من بنيتها الأساسية .

ففى بعض اللغات يقوم الاشتقاق على نظام السوابق prefixes واللواحق suffixes والدواخل infixes ، كما فى معظم لغات العائلة الهندو أوروبية ، أما فى اللغات السامية ، واللغة العربية بوجه خاص ، فإن الاشتقاق فى هذه اللغات يقوم على تغير حركات الجذر الأصلى وتبديلها ويتكون الجذر فيها فى الأغلب الأعم من ثلاثة حروف صامتة ، غير أن هذا الأصل الثلاثى غير ثابت .

ومن الممكن اشتقاق كلمات جديدة فى بعض اللغات السامية ، ومنها العربية ذات صيغ ومعان جديدة بإضافة زوائد تتألف من حرف أو أكثر ، فتشتق مثلاً : من وزن " فعل " كلمات على أوزان " أفعل " و " تفعل " و " تفعل " و " تفاعل " و " افتعل " و " انفعَل " و " استفعل " ... إلخ .

كما يصلح هذا الفعل بدوره ؛ لأن تشتق منه مختلف الصيغ الفعلية مثل : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعَل التفضيل ، وأسماء الزمان والمكان ، كما يمكن أن نشق المصادر .

وهذه الزوائد تتألف من حرف أو أكثر ، يضاف إلى الجذر الثابت فتتغير الدلالة والصيغة ومع ذلك فالكلمات المشتقة مهما تغيرت صيغها ودلالاتها نتيجة لتغير حركات الجذر أو إضافة زوائد إليه ، فإنها فى جميع الأحوال لا تتخلى عن الحروف الثلاثة الصامتة ، بل تبقى دائماً فى صلب كل كلمة ، مهما كانت صيغتها أو دلالتها وعلى نفس ترتيب الجذر الأصلى ، فجذر مثل (س ل م) ، وهو مؤلف من ثلاثة حروف صامتة يمكن أن نشق منه كلمات جديدة ، سواء بتغيير الحركات أو إضافة زوائد غير أننا لا نستطيع أن نترك منه حرفاً واحداً فكلمات

مثل :سلم ، تسلم ، سالم ، سلمان ، سلمى ، سلامه ، سليم ، ... إلخ ، كلها كلمات تعود إلى الجذر " س ل م " ولا يمكن الاستغناء عن حرف من حروفه ، بل لابد لصحة الاشتقاق أن تبقى على هذا النحو والترتيب .

والعربية فى ذلك تسير على نهج مطرد فى توليد وخلق الكلمات الجديدة ، وهو ما عرف عند علماء العربية باسم الاشتقاق ، وقد عرفوه بقولهم : " هو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية ، وهىئة تركيب لها ليبدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مقيدة (١) .

ونلاحظ أن فى جميع الكلمات المشتقة معنى مشتركاً هو إعادة المدلول الأصلى للجذر ، والذى تعود إليه كل المشتقات .

وهذه الوسيلة فى خلق الألفاظ وتجديد الدلالات ونموها نجدها فى أنواع من الاشتقاق ذكرها القدماء والمحدثون من علماء العربية .

ولابد لصحة الاشتقاق من وجود ثلاثة عناصر رئيسية تتوافر فى المشتقات وهى :

١- الاشتراك فى عدد الحروف ، وهو فى الكلمات العربية ثلاثة حروف غالباً .

٢- أن تكون هذه الحروف مرتبة ترتيباً واحداً فى بنية الكلمات المشتقة .

٣- أن يكون بين هذه الكلمات قدر مشترك من الدلالة ، وما من شك فى أن هذه الطريقة فى تحليق الكلمات وتولدها بعضها من بعض تجعل من اللغة ، جسماً حياً تتوالد أجزاؤه ويتصل بعضها ببعض بأواصر قوية واضحة ، تغنى عن عدد ضخم من الكلمات المفككة المنعزلة لو لم يكن الاشتقاق على هذه الصورة يربط بينها .

(١) السيوطى : المزهرة فى علوم اللغة ، ٣٤٧/١ .

الفصل الخامس

أثر الصيغة والاشتقاق والجمود باعتبار الوظائف النحوية

أولاً: الوظائف المقتضية للاشتقاق والصيغة .

ثانياً: الوظائف التي أصلها أن تؤدي بالجماد .

أثر الصيغة والاشتقاق والجمود باعتبار الوظائف النحوية :

الوظائف النحوية بالنسبة للاشتقاق والجمود نوعان :

الأول : وظائف تقتضى الاشتقاق والصيغة وذلك لاقتضاها غالباً دلالتى العين

والحدث اللتين توجدان فى المشتق وهذه الوظائف هى : [النعت - الحال

- الخبر فى أغلب الأحوال] وظرف المكان المختص المتفق مع عامله .

والنوع الثانى : وظائف تقتضى الجمود أو أصلها أن تؤدى بالجامد ، وأهم هذه

الوظائف عطف البيان والتمييز ^(١) ، وكذلك البديل الاسمى المفرد غالباً ،

وإنما كانت كذلك لحاجتها إلى معنى الذات فقط .

أولاً : الوظائف المقضية للاشتقاق والصيغة :

[أ] النعت : النعت تابع يدل على ذات ومعنى فى متبوعه غير الشمول ؛ ولأن ما

يدل على الذات والمعنى على هذا النحو هو الأسماء المشتقة غالباً ، فقد

كان هذا النوع من الأسماء أكثرها قياماً بوظيفة النعت ، ومن ثم جعل

جمهور النحاة - باستثناء بعضهم كابن الحاجب والرضى - المشتق أصلاً

لها وأولوا النعت غير المشتق وجعلوه ملحقاً به .

والاشتقاق يعد قرينة لفظية كبرى لها أثرها الواضح فى تحديد وظيفة النحو

وتهيئة الكلمة للقيام بها كما أن الجمود قرينة لفظية صغرى أو استثنائية فى هذا

الشأن بناء على أن المشتقات بما فيها من دلالة على الذات والمعنى تعد أكثر

الأسماء مناسبة للنعت ، بالإضافة إلى أن معظم الأسماء الجامدة المستعملة فى

النعت يمكن تأويلها بمشتق - كما فعل النحاة - .

وأما اعتبار الجمود قرينة صغرى واستثنائية فى هذا الباب ، فذلك بناء

على أن هذه الأسماء الجامدة محصورة محددة فى ألفاظ معينة ، أى أنها يمكن أن

تعد قرينة بألفاظها ، كما أن استعمال بعضها نعتاً كأسماء الأجناس مقيد بضوابط .

(١) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين بن هشام الأنصارى ، تحقيق : محمد محيي

الدين عبد الحميد ، ٤٦٣/٢ - ٥٧٠ ، القاهرة ، د.ت .

فأما المشتقات التي ينعت بها في المشتقات التي تدل على ذات وصفة أو بعبارة أخرى تدل على الحدث وصاحبه وهي اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وصيغ المبالغة ، أما أسماء الزمان والمكان ، والآلة ، فلا ينعت بها لعدم دلالتها على الصفة أو صاحب الحدث ، ومثال : اسم الفاعل نعتاً منيراً في قوله تعالى : ﴿ وجعل فيها سراجاً وقمراً منيراً ﴾ (١) .

- ومثال اسم المفعول " مسحوراً " في قول الله تعالى : ﴿ إن تتبعون إلا رجلاً مسحوراً ﴾ (٢) .

- ومثال الصفة المشبهة " حسناً " في قوله تعالى : ﴿ أن لهم أجراً حسناً ﴾ (٣) .

- ومثال اسم التفضيل " الأدنى " في قوله تعالى : ﴿ ولنذيقهم من العذاب الأدنى ﴾ (٤) .

- ومثال صيغ المبالغة ﴿ الخناس ﴾ في قوله تعالى : ﴿ من شر الوسواس الخناس ﴾ (٥) .

وأما الأسماء الجامدة التي تقع نعتاً فهي تشمل الأنواع الآتية ومعظمها :

[١] اسم الإشارة غير المكاني ، مثل : مررت بزيد هذا ، فـ " هذا " في معنى الحاضر أو المشار إليه ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ﴾ (٦) .

[٢] ذو بمعنى صاحب : ومثالها قولك : صافحت رجلاً ذا غنى وسلطان ، أي صاحب غنى وسلطان .

(١) سورة الفرقان : ٩ .

(٢) سورة الفرقان : ٨ .

(٣) سورة الكهف : ٢ .

(٤) سورة السجدة : ٢١ .

(٥) سورة الناس : ٤ .

(٦) سورة التوبة : ٢٨ .

[٣] المنسوب ،نحو : لى صديق مغربى ، فمغربى فى معنى منسوب إلى المغرب.

[٤] الموصول الاسمى المختص ^(١) : وهو كل موصول فيه الألف واللام ، مثل :

الذى - التى ، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ ولقد أتوا على القرية التى أمطرت مطر السوء ﴾ ^(٢) ، فقوله " التى أمطرت " فى تأويل المُمطرة " .

[٥] أسماء تابعة للجنس غالباً تضاف إلى مثل متبوعها أو تكرر مع الإضافة أو الوصف ، وهذا يتمثل فى هذه الألفاظ ، أى : وكل- وجد ، وحق ، ورجل ، وما شابهها . ومثال ذلك : هذا رجلٌ أى رجل ، وأنت الرجل كلُّ الرجل ، وأنت عالم جدُّ عالم ، وهؤلاء الناس حقُّ الناس .

ويشترط فى " أى " أن تضاف إلى نكرة ولا يشترط ذلك فى الألفاظ الأخرى ، ومعنى النعت بهذه الأشياء تبيين كمال المنعوت فى المدح أو غيره ، ومثال الجنس المكرر المضاف : عندى رجلٌ رجلٌ صدقٍ ، وثوبٌ ثوبٌ سوء .

[٦] المصدر ، ومثال النعت به : هذا حاكم عدل ، وذلك قاضٍ رضا ، أى عادل ومرضى ،

وللنحاة فى توجيه هذا ثلاثة مذاهب :

فالبصريون قالوا : إن المصدر هنا على تقدير حذف مضاف ، أى : ذو عدل وذو رضا .

والكوفيون قالوا : إن المصدر بمعنى اسم الفاعل واسم المفعول .

وقال الرضى : إن الأولى أن يقال إن المصدر وهو اسم حدث جعل هو المنعوت مجازاً لإفادة المبالغة .

[٧] اسم الجنس : وهو فى النعت به ضروب أهمها : إضافة إلى ما سبق ذكره ضربان :

(١) د/ محمد شرف الدين : التوايح بين القاعدة والحكمة ، ص ٤٧ ، القاهرة ١٩٨٧ م .

(٢) سرّة الفرقان : ٤٠ .

الأول : أن يكون ثمة جنس مشهور بمعنى من المعانى ويوصف به جنس آخر مثل : الرجل الأسد لا يخشى شيئاً ، وهذا له توجيهان : فإما أن يكون بتقدير "مثل" وإما أن يؤول بمشتق مناسب ، وعلى هذين الوجهين يكون التقدير فى المثال المذكور هنا : الرجل الذى مثل الأسد أو الشجاع .

والضرب الثانى : الجنس المصنوع منه الشيء إذا أريد حقيقته ، نحو : هذا خاتم حديد ، وذلك باب ساج ، فهذا يجوز - وإن كان مستكراً عند بعض النحاة - ؛ لأنه محمول على تقدير " خاتم معمول من حديد ، وباب معمول من ساج " ، ولأنه أيضاً دال على معنى فى متبوعه .

[٨] العدد نحو : عندي كتب سبعة .

[ب] **الحال :** الأصل فى الحال أن تكون صفة مشتقة ، يقول عبد القاهر معللاً ذلك : " لأن الحال هو ما يحتمل التحول والتقل ، وحقيقتها أنها الهيئة التى يكون عليها الشيء عند ملابسة الفعل واقعاً منه أو واقعاً عليه ، فإذا قلت : جاءنى زيد راكباً ، فالركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه ، وكذلك ضربت زيداً قائماً ، القيام هيئة له عند وقوع الضرب عليه ، وهذا المعنى بابه الصفات ^(١) ؛ لدالاتها على الذات الموصوفة بصيغة معينة .

وبناء على هذا فهناك شيئان متلازمان غالباً فى الحال هما : كونهما منتقلة ، أى متغيرة غير ملازمة لصاحبها ، وكونها مشتقة ، وذلك لأن الهيئة التى تدل عليها الحال - وهى شيء متغير غير ثابت - تستلزم أن تكون الكلمة المعبرة عنها ذات صفة لفظية مناسبة تتحقق بالاشتقاق ، ومن ثم فالأغلب فى الحال أن تكون مشتقة منتقلة أو وصفاً ، ولذا فقد استدل بالاشتقاق على إن الاسم المنسوب فى نحو : ضربنى العبد مسيئاً حال من كان " التامة المقدرة وليس خبراً لكان الناقصة المقدرة ؛ لأنه لو كان خبراً لورد معرفة وغير مشتق أيضاً ، وهذا الموضع لم يستعمل فيه الأسماء المشتقة النكرة ، وهذه نماذج لمجىء المشتقات حالاً نسوقها من القرآن الكريم على النحو التالى :

(١) عبد القاهر : المقتصد فى شرح الإيضاح ، ٦٧٦/١ .

١- من الأمثلة اسم الفاعل " بارزة " فى قوله تعالى : ﴿ وترى الأرض بارزة وحشرناهم فلم نغادر منهم أحداً ﴾ ^(١) ، وكذلك " مبشراً " فى قوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا مبشراً ونذيراً ﴾ ^(٢) .

٢- ومن أمثلة صيغ المبالغة " منوعاً " فى قوله تعالى : ﴿ وإذا مسه الخير منوعاً ﴾ ^(٣) ، وكذلك " كفوراً " فى قوله تعالى : ﴿ إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً ﴾ ^(٤) .

٣- من أمثلة اسم المفعول " منشوراً " فى قوله تعالى : ﴿ ونخرج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً ﴾ ^(٥) ، و " مهاناً " فى قوله - عز وجل - ﴿ يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً ﴾ ^(٦) .

٤- من أمثلة الصفة المشبهة " طيبين " فى قوله تعالى : ﴿ الذين تتوفاهم الملائكة طيبين يقولون سلام عليكم ﴾ ^(٧) ، وكذلك " أعمى " فى قوله تعالى : ﴿ قال ربّ لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيراً ﴾ ^(٨) .

٥- من أمثلة اسم التفضيل " أسفل " فى قوله تعالى : ﴿ ثم رددناه أسفل سافلين ﴾ ^(٩) .

فقد قيل أن " أسفل " حال من المفعول بالإضافة إلى جواز أن يكون نعتاً لمكان محذوف ، فهذه النماذج تدل على أن الغالب فى الحال أن تكون مشتقة ،

(١) سورة الكهف : ٤٧ .

(٢) سورة الفرقان : ٥٦ .

(٣) سورة المعارج : ٢١ .

(٤) سورة الإنسان : ٣ .

(٥) سورة الإسراء : ١٣ .

(٦) سورة الفرقان : ٦٩ .

(٧) سورة النحل : ٣٢ .

(٨) سورة طه : ١٢٥ .

(٩) سورة التين : ٥ .

وأما إذا لم تكن كذلك وجاءت جامدة ، فلهذا أحد تفسيرين : فإما أن تؤول بمشتق إن أمكن هذا ، وعندئذ يفهم من هذا المشتق المقدر معنى الحدث والوصف . وإما ألا تؤول ؛ لأنه يكفي في الحال ، كما قال ابن الحاجب ^(١) أن تدل على هيئة ، فأما فيما يختص بتأويل الحال الجامدة بمشتق ، فإن ذلك يقع في خمسة مواضع ^(٢) :

١- إذا كان الحال مصدراً ، وقد ورد هذا كثيراً ، لذا أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة القياس عليه في جميع أنواعه ^(٣) ، دون أن يستثنى من هذا القياس المصدر النكرة غير المشروط ، كما رأى معظم النحاة القدماء ، حيث قصرُوا هذا النوع على السماع ، وأولوا ما جاء منه حالاً تأويلات مختلفة ، نرى أن أكثرها قبولاً هو رأى الجمهور الذاهب إلى تأويل هذا الحال المصدري بالمشتق وذلك لقرب دلالة المصدر - وهو الحدث المجرد - من دلالة الصفة مما يجعله من أقرب الصيغ إليها لفظاً ومعنى واستعمالاً . ومن أمثلة مجيء الحال مصدراً نكرة غير مشروط - وهذا هو الأكثر - " سعيًا " في قوله تعالى : ﴿ ثم ادعهم يأتينك سعيًا ﴾ ^(٤) ، أى : ساعيات ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها وادعوه خوفاً وطمعاً ﴾ ^(٥) ، أى : خائفين وطماعين .

٢- أن تكون الحال دالة على تشبيه مثل : بدت الفتاة قمراً ، ومشيت غزالاً ، أى : بدت منيرة ، ومشيت رشيقة ، ومثل هذا قول الشاعر :

فما بالنا أمس أسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف

أى فما بالنا أمس شجعاناً ، وما بالنا اليوم ضعافاً ^(٦) .

(١) ابن الحاجب : شرح الرضى على الكافية ، ٢٨٩/٢ ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

(٢) الشيخ خالد الأزهرى : شرح التصريح على التوضيح ، ٣٨٩/١ ، دار إحياء الكتب العربية ، فيصل الحلبى .

(٣) عباس حسن : النحو الوافى ، ٣٧٣/٢ .

(٤) سورة البقرة : ٢٦٠ .

(٥) سورة الأعراف : ٥٦ .

(٦) ابن الحاجب : شرح الرضى على الكافية ، ٣٣/٢ .

٣- أن تكون دالة على مفاعلة ، مثل : كلمته فاه في أي متشابهين ، وبعته يداً بيد ، أي : مقابضة ومناجزة .

٤- أن تكون دالة على ترتيب نحو : ادخلوا رجلاً رجلاً ، ويسير الجنود ثلاثة ثلاثة ، أي : مترتين رجلاً رجلاً ، وثلاثة فثلاثة .

٥- أن تكون دالة على سعر ، نحو : بعت الكتاب نسخة بخمسة جنيهات ، والأرض قيراطاً بألفين ، أي : بسعر النسخة بخمسة ، والقيراط بألفين .

وأما المواضع التي تأتي فيها الحال جامدة ، ولا تؤول بمشتق فتشمل ما يلي :

١- أن تكون موطئة ، ويقصد بها الحال الموصوفة بمشتق أو شبهه ، نحو قول الله تعالى : ﴿ فتمثل لها بشراً سوياً ﴾ ^(١) ، فـ " بشراً " : حال من الضمير في " تمثل " ، وقد وصفت بالمشتق " سوياً " . ومثال الجامدة الموصوفة بشبه المشتق لفظاً " قرأنا في قوله تعالى : ﴿ كتاب فصلت آياته قرآنا عربياً لقوم يعلمون ﴾ ^(٢) .

٢- أن تكون دالة على عدد نحو قول الله تعالى : ﴿ فتم ميقات ربه أربعين ﴾ ^(٣) .

٣- أن تكون دالة على طور سواء أكان فيه تفضيل أم لا ، فمثال ما فيه تفضيل - وقد قصر النحاة هذا الموضع عليه - خالد غلاماً أفضل منه كهلاً . ومثال ما ليس فيه تفضيل " رجلاً " في قوله تعالى : ﴿ أكفرت بالذي خلقك من تراب ثم من نطفة ثم سواك رجلاً ﴾ ^(٤) . فالرجولة طور من أطوار خلق الإنسان ومن مراحل حياته :

- ومثل هذا أيضاً : " طفلاً في قوله تعالى : ﴿ ونقر في الأرحام ما نشاء إلى أجل مسمى ثم نخرجكم طفلاً ﴾ ^(٥) .

(١) سورة مريم : ١٧ .

(٢) سورة فصلت : ٣ .

(٣) سورة الأعراف : ١٤٢ .

(٤) سورة الكهف : ٣٧ .

(٥) سورة الحج : ٥ .

٤- أن تكون فرعاً أو أصلاً لصاحبها ، فمثال الحال الدالة على فرع قوله تعالى : ﴿ وتحتون الجبال بيوتاً ﴾ ^(١) ، ومثال الدالة على أصل صاحبها قوله تعالى : ﴿ قال أسجد لمن خلقت طيناً ﴾ ^(٢) .

٥- أن تكون دالة على هيئة من أى نوع ، والغالب فى هذا أن تكون حسية ، وذلك مثل رجلاً ، فى قول النبى ﷺ فى حديث الوحي : " وأحياناً يتمثل لى الملك رجلاً فيكلمنى فأعنى ما يقول " ^(٣) . وكذلك آية فى قوله تعالى : ﴿ هذه ناقة الله لكم آية ﴾ ^(٤) .

ومن هنا نرى أن الاسم الجامد الذى لا يؤول بمشتق يقع حالاً مادام دالاً على هيئة ؛ لأن هذه الهيئة تدل على صورة حسية أو قيد معنوى ، فالصورة الحسية فيما سبق مثل " بشراً ، وغلماً ، وكهلاً ، وطفلاً ، وبيوتاً ، والقيد المعنوى مثل : أربعين .

ولاشك أن الصورة أو القيد بهذا الشكل يؤيدان المعنى نفسه الذى يؤيده الوصف المشتق .

ومما سبق ندرك أن الاشتقاق فى الحال له مرتبتان :

مرتبة الوصف المشتق الصريح ومرتبة المؤول بهذا المشتق ، وحينما نقارن بين مواضع هاتين المرتبتين للاشتقاق ومواضع الحال الجامدة التى لا تؤول بمشتق - وهى قليلة محصورة - ندرك أن المشتق بصورتيه قرينة لفظية مهمة لها أثر دلالى واضح فى تهيئة الكلمة للقيام بوظيفة الحال وتحديدتها .

وأما الجامد الواقع حالاً ولا يؤول بمشتق ، فقرينته على هذا الباب دلالاته الواضحة على الهيئة وهو مستغن بها عن الحاجة إلى صيغة المشتق على الرغم من أنه لا يخلو أيضاً فى موضع من مواضعه .

(١) سورة الأعراف : ٧٤ .

(٢) سورة الإسراء : ٦١ .

(٣) ابن حجر : فتح البارى ، تحقيق محب الدين الخطيب ، ٢٦/١ ، القاهرة ، ط ٣ .

(٤) سورة الأعراف : ٧٣ .

[ج] الخبر:

إذا كان النعت والحال الأصل فيهما أن يؤديا بالمشتق ، فإن الخبر المفرد ليس كذلك ؛ لأنه يؤدي بالمشتق والجامد دون أن يكونا أحدهما - وهو المشتق - أصلاً للآخر والخبر من المواقع العينية الحديثة التي تتطلب الوصف المشتق على وجه الأصالة ، والأكثر في الخبر المفرد أن يكون وصفاً مشتقاً ، ولكن ذلك لا ينبغي أن يكون داعياً ؛ لأن نعده هو الأصل ونجعل الجامد فرعاً له ؛ لأن استعمال الجامد في هذا الموضع ليس قليلاً ، والفائدة تتم به دون حاجة إلى تأويل كما تتم بالمشتق . والاسم المشتق لا ينحصر وقوعه في الجملة الاسمية في موقع الخبر فقط ، ومن الممكن أن يأتي كذلك في موقع المبتدأ ، كما أن المشتق الواقع هنا لا يقتصر على نوع دون نوع ، بل هو يشمل المشتقات بجميع أنواعها ، أى أنه يشمل أسماء الزمان والمكان والآلة وغيرها .

وإذا كان للاشتقاق فائدة في هذا الشأن ، فهي تتمثل في أننا نستطيع أن نلمس له أثراً في تحديد موقع الخبر المفرد وتمييزه من المبتدأ وفي إعراب الجملة المشتمة عليه عموماً ، وهذه الصور التي سنذكرها تتحدد على أساس أننا إذا نظرنا إلى المبتدأ والخبر ، من حيث الجمود والاشتقاق ، فسنجد أنها : إما أن يكونا جامدين أو مشتقين ، وإما أن يكون أحدهما جامداً ، والآخر مشتقاً ، ومن ثم سنخر بالصور التالية :

١- الركنان جامدان " جامد + جامد " ، ومثال ذلك : الله ربى - هذه دارنا - زيد أخوك . ، ومن الواضح أنه لا أثر للاشتقاق هنا في تحديد الخبر وإعراب الجملة .

٢- الركنان مشتقان " مشتق + مشتق " مثال ذلك : الذهاب رابح - والقاعد خاسر - والذهاب الرابع - والقاعد الخاسر ، وفي هذه الصورة ليس للاشتقاق أيضاً أثر في الكشف عن الخبر ، والذي يعتمد عليه في هذا هو التعريف المبتدأ وتكثير الخبر ، أو تقدم أحدهما إذا استويا تعريفاً وتكثيراً ما لم تكن هناك قرينة أخرى .

٣- الركن الأول جامد والثاني مشتق " جامد + مشتق " ، ومثال هذا : زيد قائم - هند جالس أخوها - عمرو الفاضل ،

المثال الأول : فى هذه الصورة لا خلاف فى أن " قائم " فيه خبر ؛ لأنه - قبل أى شيء - نكرة والاسم الأول معرفة ، وهذا الخبر المشتق يتحمل ضمير يعود على المبتدأ وهذا ما يميزه عن الخبر الجامد .

والمثال الثانى : لا حق بالمثال الأول ومتفرع عنه ، ولكنه زاد عنه بأن الخبر " جالس " على أحد الإعرابين الجائزين - لم يرفع ضميراً مستتراً كالمثال الأول ، بل رفع اسماً ظاهراً هو " أخوها " ، وهذا اسم يعرب فاعلاً ، ومعنى هذا أن الخبر المشتق إما أن يرفع ضميراً ، وإما أن يرفع اسماً ظاهراً .

وأما المثال الثالث : فالراجع فيه أن الاسم الأول مبتدأ ، والثانى خبر ؛ لأن هذا هو المشهور والأفضل من حيث المعنى فى إعراب الجملة الاسمية المشتمة على معرفتين ، تساوت رتبتهما فى التعريف أو اختلفت - كما فى هذا المثال - ما لم تكن هناك قرينة تسمح بتغيير هذا الإعراب .

ومن الآراء التى ذكرت فى مثل ذلك أيضاً أن المشتق هو الخبر حتى لو تقدم ^(١) ، ومعنى هذا أن كون الاسم الثانى وصفاً وأقل تعريفاً لا أثر له هنا - على رأى المشهور - لأن هذا الإعراب نفسه يسرى على الجملة لو عكست وكان المتقدم هو المشتق المعروف .

٤- الركن الأول مشتق والثانى جامد " مشتق + جامد " ، وهذا النموذج له صورتان على النحو التالى :

[أ] عدم اعتماد المشتق على نفي أو استفهام ، وهنا إما أن يكون المشتق معرفة ، وإما أن يكون نكرة ، فلو كان معرفة ، مثل : الفاضل عمرو فسيكون هذا على عكس الصورة السابقة ، وبناء على ما قلناه فيها ، فالفاضل مبتدأ و

(١) ابن الحاجب : شرح الرضى ، ٢٥٧/١ .

" عمرو " خبر ولا تأثير للاشتقاق هنا أيضاً فى الإعراب ، وأما إذا كان المشتق نكرة مثل ، ذاهب زيد ، فسيعرب المشتق خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخر ، وربما يكون للاشتقاق فى هذا الموضع إسهام فى الإعراب إلى جانب التعريف والتذكير .

[ب] اعتماد المشتق على نفي أو استفهام ، نحو : أقائم أخوك ، وفى هذا المثال يجوز إعرابان :

الأول : أن تعدد الجملة خبراً مقدماً ومبتدأ مؤخر .

والثاني : يعرب " قائم " مبتدأ ويعرب " أخوك " فاعل سد مسد الخبر ، وهنا يكون الاشتقاق الاسم الأول أثر كبير فى هذا التوجيه ؛ لأن المشتق فى مثل هذا يكون فى معنى الفعل المحتاج إلى فاعل .

أقائم الولدان ؟

وفى هذا المثال لابد أن يكون " قائم " مبتدأ ، و " الولدان " فاعلاً سد مسد الخبر ، ولا يجوز غير هذا ؛ لأن الجملة لو أعربت خبراً مقدماً ومبتدأ مؤخر لا ننفى التطابق بينهما .

ما قائمان الرجلان :

فى هذا المثال " قائمان " خبر مقدم ، و " الرجلان " مبتدأ مؤخر ولا يصح أن يكون " قائمان " مبتدأ ، و " الرجلان " فاعل سد مسد الخبر ، لأن ما هو بمنزلة الفعل - وهو المشتق - ينبغى ألا يثنى ولا يجمع ، ولا يجوز هذا إلا على لغة " أكلونى البراغيث " . ومن البين أثر الاشتقاق فى التوجيه فى هذه الصورة والتى قبلها أيضاً .

[د] ظرف المكان المتفق مع عامله فى الاشتقاق :

من المواقع النحوية التى يستعمل فيها المشتق ظرف المكان الدال على محل الحدث المشتق هو منه ، ومثال ذلك : قعدت مقعد زيد ، ورمى مرمى عمرو ، وجلست مجلساً حسناً ، ولا فرق فى هذا بين أن يكون مفرداً وأن يكون

جمعاً ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وَأَنَا كُنَّا نَقْعِدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلْسَمْعِ ﴾ ^(١) . ويشترك فى هذا الظرف ألا يعمل فيه إلا ما اشتق منه ، سواء أكان فعلاً أم مصدر ، نحو : قعودى مقعد زيد ، ولذا عدّ نحو : هو منى مقعد القابلة ، شاذ لعدم موافقته لعامله فى الاشتقاق .

ويبدو أن اشتراط موافقة العامل هنا فى الاشتقاق لفظاً ومادة سببه - كما ذكر ابن هشام أن انتصاب هذا النوع من ظروف المكان - وهو مختص - يجئ على غير الأصل فيها وهو الإبهام ^(٢) .

إذن الاشتقاق فى هذا الموضع يعد قرينة لفظية يستفاد منها فى تحديد وظيفة الكلمة وتوجيهها فى التركيب ، ومن النماذج التى يمثل بها فى هذا الصدد قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مَنْزَلاً مَبَارَكاً وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ ﴾ ^(٣) ، فقد قيل أن "منزلاً" يجوز أن تكون ظرفاً بمعنى "موضع إنزال" إلى جواز كونها مفعولاً مطلقاً ^(٤) .

(١) سورة الجن : ٩ .

(٢) ابن هشام : مغنى اللبيب ٥٧٦/٢ .

(٣) سورة المؤمنون : ٢٩ .

(٤) الزمخشري : الكشاف ، ١٨٥/٣ .

ثانياً : الوظائف التي أصلها أن تؤدي بالجامد :

ثمة وظائف متعددة تقتضى الجمود أو الأصل فيها أن تؤدي بالجامد ، ومن هذه الوظائف : عطف البيان والبدل الاسمي المفرد - والتمييز .

[١] عطف البيان والبدل :

فأما عطف البيان ، فالجمود شرط فيه عند كثير من النحاة ^(١) ، وذلك لأنه تابع " بمنزلة التفسير للأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه في العرف والاستعمال من غير أن يتضمن حالة من الحالات العرضية التي تطرأ على الذات وتوصف بها ^(٢) .

ولذا لا يكون فيه ضمير كالعلم المجرد ، ومن ثم فهو موقع ليس فيه حاجة إلى الاشتقاق ، وهذا من أهم القرائن التي يفرق بها بينه وبين النعت على وجه الخصوص ، ومن أمثلة عطف البيان الأسماء الجامدة التالية في هذه النماذج :

" البيت " في قوله تعالى : ﴿ جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس ﴾ ^(٣) .

و " عمر " في نحو عمر بن الخطاب خليفة اشتهر بالعدل .

وقد عدّ بعض النحاة " الرجل " في " مررت بهذا الرجل " نعتاً حتى لا يكون عطف البيان أعم من متبوعه ، ولكن ابن هشام صرح بأن هذا لا يمتنع وبأنه ينبغي أن يكون الرجل عطف بيان لجموده ^(٤) .

وأما إذا كان الاسم المعروف بأل التالي لاسم الإشارة مشتقاً ، فالأولى فيه حينئذ أن يكون نعتاً ^(٥) ، ومما وجه على أنه عطف بيان لجموده أيضاً العلم المضاف المكرر في النداء ، كما في قول الشاعر :

(١) السيوطي : همع الهوامع ، ١٩٠/٥ .

(٢) عباس حسن : النحو الوافي ، ٥٤٢/٣ .

(٣) سورة المائدة : ٩٧ .

(٤) ابن هشام : مغنى اللبيب ٥٧٠/٢ .

(٥) عباس حسن : النحو الوافي ، ٤٦٥/٣ ، ٥٠/٤ ، ٥١ .

يا تيمُّ تيمَّ عدى لا أبالكُم لا يلفينكم فى سوءِ عمرُ

فَتيم الثانى هنا لا يجوز فيه غير النصب على وجوه مختلفة منها أن يكون عطف بيان واستبعد أن يكون نعتاً لجموده ؛ ولأنه لو حمل على كونه مؤولاً بمشتق ، فهذا مقصور على السماع .

[٢] البديل الاسمى المفرد :

فالأصل فيه أن يكون جامداً أيضاً ؛ لأنه تابع مقصود بالحكم بلا واسطة (١) ، وهو بهذا المعنى لا يقتضى الاشتقاق وأغلب أحواله الجمود ، ومن أمثلته ، ومن المعلوم أن معظم ما يقع عطف بيان يصلح لأن يكون بدلاً أيضاً ، ما يلى : لفظ الجلالة - وهو بدل كل من كل فى قوله تعالى : ﴿ بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد . الله ﴾ (٢) ، و " النار " فى قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ . النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴾ (٣) ، وهى بدل من الأخدود بدل اشتمال ، وكذلك " من " فى قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (٤) ، وهى بدل من الناس ، بدل بعض من كل .

ومثل ذلك أيضاً على وجه العموم " سبع " فى قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴾ (٥) . فقد ذكر أبو حيان أنه يجوز فى هذه الكلمة أوجه المختار منها البديل باعتبار عود الضمير على ما قبله ، والحال ، ويترجح البديل لعدم الاشتقاق (٦) .

(١) شرح ابن عقيل : ٢٤٧/٣ .

(٢) سورة إبراهيم : ١ ، ٢ .

(٣) سورة البروج : ٤ ، ٥ .

(٤) سورة آل عمران : ٩٧ .

(٥) سورة البقرة : ٢٩ .

(٦) أبو حيان الأندلسى : البحر المحيط ، ١٣٥/١ ، ط ٢ ، ١٩٨٣ م . والسيوطى : الأشباه

والنظائر : ٢٠٦/٨ - ٢٠٨ .

التمييز من المواقع التي أصلها أن تؤدي باسم جامد ؛ لأنه موقع يرفع إبهام الذات ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ ^(١) ، أو إبهام النبه ، نحو : تصبب زيد عرقاً ، وكلا هذين النوعين من الإبهام يستلزم أن يكشف الجامد ، لذا كان الأصل في هذه الوظيفة الجمود ، ولكن هذا الأصل قد يتغير ويتردد بين الجمود والاشتقاق ويلتبس في توجيهه بالحال ، وذلك في هذين الموضعين .

١- الوصف المشتق المنسوب الواقع بعد " كفى " نحو قوله تعالى : ﴿ وكفى بالله حسيبا ﴾ ^(٢) . وقوله تعالى : ﴿ وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا ﴾ ^(٣) ، فهذا المشتق جوز فيه النحاة ألا يكون حالا وأن يكون تمييزاً ، ولكن معظمهم رجحوا في مثل هذا الموضع وجه التمييز - رغم كونه مشتقاً - على الحالية - وهذا يرجع - كما ذكر أبو حيان - إلى جواز دخول من عليه ، ولأن التمييز أكثر مناسبة لمعنى المبالغة الذي تدل عليه " كفى من الحال " ^(٤) .

ومثل هذا المنسوب في قولهم : لله دره فارساً ، فـ " فارساً " مشتق ، ومع هذا المشهور فيه أنه تمييز لا حال كما قد يظن ، وقد حاول بعض النحاة تفسير هذا فقال " إن مثل هذا التركيب يستعمل في موضع المدح ، والحال قيد فينا في المدح ؛ لأن المقصود منه ثبوت دره لله مطلقاً ، سواء أكان فارساً أم لا ^(٥) .

٢- النكرة المنصوبة قبل المخصوص بحبذا أو بعده وهي نوع جامدة ، نحو : " قوماً " في قول الشاعر :

(١) سورة يوسف : ٤ .

(٢) سورة النساء : ٦ .

(٣) سورة النساء : ٤٥ .

(٤) أبو حيان الأندلسي : البحر المحيط ، ١٧٤/٣ .

(٥) العوامل المائة النحوية للجرجاني ، شرح الشيخ خالد الأزهرى ، تحقيق د/ البدرأوى

زهران ، ص ٣١١ ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٨٨ م .

ألا حبذا قوماً سَلِيمٌ فإنهم

وفوا إذا تواصلوا بالإعانة والصبر ^(١)

وتقع مشتقة أيضاً كما فى " حبذا زيدٌ ركباً " ؛ ونظراً لأن هذا الاسم المنصوب فى بعض أمثله ما يسوغ جعله حالاً - وهو الاشتقاق - كما أن فى بعض أمثله الأخرى أيضاً ما يسوغ جعله تمييزاً - وهو الجمود - هذا بالإضافة إلى صحة تقدير " من " المناسبة لإعراب التمييز فى معظم الأمثلة ، نقول نظراً لكل هذا اختلف النحاة فى إعراب ذلك الاسم المنصوب ، سواء أكان جامداً أم مشتقاً على آراء أولها أنه حال مطلقاً ، وثانيها : أنه تمييز مطلقاً ، وثالثهما : أنه حال إن كان مشتقاً وتمييز إن كان جامداً ، وأما ما نختاره فهو الرأى الرابع من هذه الآراء وهو أن الجامد أخذ بقرينة الجمود يعرب دائماً تمييزاً .

أما المشتق فله حالتان : فإن أريد به تقييد المدح بقيد معين فهو حال أخذاً بقرينة الاشتقاق ، ولأن هذا أكثر ملائمة للمعنى ، ومثال ذلك قول القائل :

يا حبذا المال مبدولاً بلا شرف

وأما إن لم يرد به فهو تمييز ترجيحاً كصحة تقدير " من " والمعنى على جانب الاشتقاق ، وهذا مثل : حبذا زيد ركباً .

وعلى ذلك فالغالب فى التمييز أن يكون جامداً ، ولكن هذا لا يمنع أن يأتى أحياناً مشتقاً ، كما أن الجمود ليس دائماً قرينة على كون الكلمة المنصوبة تمييزاً ، ومثال ذلك مثلاً فى قوله تعالى : ﴿ وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلاً ﴾ ^(٢) ، فـ " مثلاً " حال ربما يكون أوجه من كونها تمييزاً على عكس ما يراه كثير من المعربين الذين استندوا فى توجيههم هنا على جمود " مثلاً " وصحة تقدير قبلها ^(٣) ، ولكن ذا مرجوح فى نظرنا بكون تقدير " مثلاً " بالمشتق وهو متمثلاً به على الحالية أكثر قبولاً .

(١) همع الهوامع : للسيوطى ، ٤٩/٥ .

(٢) سورة البقرة : ٢٦ .

(٣) الزمخشري : الكشاف ، ١٧٠/١ . أبو حيان الأندلسي : البحر المحيط ، ١٢٥/١ .

الباب الثانى

الجزء التطبيقى

الفصل الأول

اسم الفاعل

- أحكام خاصة باسم الفاعل .
- وجه الشبه بين اسم الفاعل والصفة المشبهة .
- تطبيقات .

توطئة:

وهو من أكثر المشتقات أهمية في الدرسين التصريفي والنحوي ، على حد سواء ، وترجع أهميته إلى كثرة استخدام صيغه في الكلام هذا من جهة ، ولشبهه بالفعل المضارع من حيث الصيغة والدلالة من جهة أخرى ، أما من حيث الصيغة فإن صيغة اسم الفاعل في غير الثلاث لا تختلف غالباً - عن صيغة الفعل المضارع إلا في حرف المضارعة الذي يبدل ميماً مضمومة في اسم الفاعل ، وأما الدلالة فإن اسم الفاعل يدل على حدث وعلى فاعل قام بالحدث أو قام الحدث فيه .

ومن الأول كاتب - شاعر - مستخرج - فقد دلت هذه الأسماء على أحداث وهى : الكتاب ، الشكر والاستخدام ، ومن الثانى : مُنكسر - مُنشط - التى تدل على ما قام فيه الحدث ؛ إذ أن الفاعل ليس هو الذى يحدث الانكسار أو الاندحار أو الانشطار ، ولكنه هو الذى قام فيه الحدث .

وهذا ما يمكن ملاحظته في الفعل المضارع ؛ فإذا قلت يشكر أو نشكر أو تشكر ، أو أشكر ، فإن الفعل بصيغته دلّ على حدث كما دلّ على من قام بالحدث الذى هو غائب في الأول ومتكلمون في الثانى ومخاطب في الثالث ومتكلم في الرابع . إضافة إلى أن الفعل المضارع يدل على زمن وقوع الحدث ، وهذه الدلالة ليست بعيدة على اسم الفاعل ، فهو يكتسبها من خلال السياق نحو : الماء مندفع من المجرى - محمد منتظر أخاه ، فقد دلت أسماء الفاعلين مندفع ، منتظر على أحداث وهى الاندفاع والانتظار ، كما دلت على الفاعلين وهم الماء - محمد . وأخيراً دلت على زمن وهو الحال في الجملتين الأولى والثانية ، وعلى حكاية الحال في الجملة الأخيرة ويدل اسم الفاعل أيضاً على الاستقبال نحو : أخبرنى محمد أنه مخرج الزكاة عند حلول موعد إخراجها ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَإِذ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مَخْرَجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ (١) .

(١) سورة البقرة : ٧٢ .

ويزداد الشبه وضوحاً بين اسم الفاعل والفعل المضارع فى جملة مثل :
إننى مسافر اليوم فإنك تستطيع أن تضع الفعل المضارع موضع اسم الفاعل فنقول
: أننى أسافر اليوم ، غير أنه على الرغم مما تقدم نجد فروقاً دقيقة بينهما ، فالفعل
لصيغته يدل على تجدد الحدث ووقوعه بالتدرج .

أما اسم الفاعل فإنه بصيغته يدل على صفة حلت فى صاحبها ومما هو
مشهور فى تاريخ الدراسات اللغوية تلك الصلة التى عقدها العلماء العرب بين "
الفعل المضارع " واسم الفاعل ، لذلك يقولون إن هذا الفعل مسمى كذلك ؛ لأنه
يضارع اسم الفاعل أى يشابهه وتظهر تلك المشابهة فى عدد الحركات والسكنات
والحروف ومن هنا فإن القدماء حين توقفوا أمام بعض الآيات الكريمة كانوا
يلجأون إلى الإحلال بين الاثنين والمعنى مستقيم .

اسم الفاعل

التعريف:

هو اسم مصوغ لما وقع منه الفعل أو قام به ليدل على معنى وقع من صاحب الفعل " الفاعل " أو قام به على وجه الحدوث لا الثبوت ، نحو : زاهد - ناجح - شارب - ضارب ، فمثلاً : كلمة " زاهد " تدل على أمرين معاً هما : الزهد مطلقاً ، الذات التي فعلته أى التي زهدت أو ينسب إليها الزهد .
وأيضاً قول أبي العلاء المعري :
أعندى وقد مارست كل حفيّة

يُصدّق واشٍ أو يُخيّب سائلٌ

فتجد أن كلاً من " واشٍ " - سائلٌ " اسم فاعل من الفعلين : وشى - سأل .
واسم الفاعل : اسم مصوغ من المصدر ليدل على من قام به أصل الحدث
نحو : عالم ، أو وقع منه كـ " ضارب " على وجه التجدد والحدوث .
ويلاحظ أن هذا التعريف ثلاثة قيود :
فالقيد الأول : وهو ما وقع منه الحدث ، أو قام به يخرج به اسم المفعول والزمان
والمكان والآلة .

والقيد الثاني : وهو أصل الحدث يخرج به أمثلة المبالغة واسم التفضيل ، فإن الحدث فيهما روعى به الزيادة .

والقيد الثالث : وهو على وجه التجدد والحدوث يخرج به الصفة المشبهة ؛ لأنها موضوعة لتدل على الثبوت والدوام .

أوزان اسم الفاعل :

[أ] من الثلاثة تام للتصرف قياساً على وزن فاعل ، نحو : جمع فهو جامع .

[ب] من فوق الثلاثي على وزن مضارعة بإبدال حرف المضارعة ميماً

مضمومة وكسر ما قبل الآخر ، نحو : استحسن فهو مُستحسن .

عمل اسم الفاعل :

ويعمل اسم الفاعل عمل فعله مضافاً أو مجرداً من أل والإضافة أو محلى

بأل ، نحو : هو معطى كل ذى حقّ حقّه ، ويجوز أن يعمل اسم الفاعل عمل

الفعل المشتق منه ، سواء أكان متعدياً أو لازماً ،

فالألزم ، مثل : سعيدٌ مجتهد ولده . فـ " ولد " فاعل اسم الفاعل " مجتهد " .

والمتعدى مثل : ما مكرّم أخوك صديقه .

شروط عمل اسم الفاعل :

وشروط عمل اسم الفاعل أن يكون صلة لأل ؛ لأنه حال محل الفعل والفعل

يعمل فى جميع الأحوال ، فإن لم يكن صلة لها عمل بشرطين :

أحدهما : أن يكون للحال أو الاستقبال لا للماضى خلافاً للكسائي ولا حجة له فى

قوله تعالى : ﴿ وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ﴾ ^(١) ؛ لأنه على إرادة حكاية

الحال الماضية ، والمعنى يبسط ذراعيه بدليل ونقلبهم ولم يقل : وقلبناهم .

الثانى : اعتماده على نفى أو استفهام أو مبتدأ ، أو موصوف ، نحو :

- ما طالبٌ صديقك رفع الخلاف

- الحق قاطع سيفه الباطل .

واعتماده على المقدر منها كاعتماده على الملفوظ به نحو : مختلف ألوانه ،

أى صنف مختلف ألوانه .

(١) سورة الكهف : ١٨ .

شروط صوغ اسم الفاعل :

ينبغي أن يتحقق في صيغة اسم الفاعل أمران :

أولهما : أن يكون ماضيها الثلاثي متصرفاً ؛ لأن الجامد لا يكون له مصدر ولا اسم فاعل ولا شيء من المشتقات الأخرى .

الثاني : أن يكون معنى مصدره غير دائم ؛ لأن المصدر الدال على معنى دائم أو شبه دائم لا يستق منه ما يدل على الحدوث ، والدوام مختص بالصفة المشبهة ، وإن كانت على وزن اسم الفاعل ، مثل : النجم مستدير الشكل ، فـ "مستدير" صفة مشبهة ، وإن كانت على وزن اسم الفاعل .

صوغ اسم الفاعل :

يصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي وغيره على التفصيل التالي :

أولاً : صوغ اسم الفاعل من الثلاثي الصحيح :

يصاغ اسم الفاعل من الماضي الثلاثي على وزن " فاعِل " نحو : شَكَرَ شَاكِرٌ - قَتَلَ قَاتِلٌ - صَنَعَ صَانِعٌ ، ولا فرق في الماضي بين المتعدي واللازم ، ولا بين مفتوح العين في المضارع ، نحو : شَرَحَ يَشْرَحُ شَرْحاً فهو شَارِحٌ .

ولا مكسورها ، نحو : جَلَسَ يَجْلِسُ جُلُوساً فهو جَالِسٌ .

ولا مضمومها ، نحو : نَصَرَ يَنْصُرُ نَصْراً فهو نَاصِرٌ .

كما يصاغ اسم الفاعل من الثلاثي المهموز على وزن فاعل ، سواء أكانت عين الفعل همزة نحو : سَأَلَ أم لام الفعل ، نحو : قَرَأَ ، فاسم الفاعل منهما سَائِلٌ - قَارِئٌ ... إلخ ، أما إذا كانت فاء الفعل همزة ، نحو : أَكَلَ - أَمَرَ - أَخَذَ - أَقْلَ - ... إلخ . فإنها تمد في اسم الفاعل فتقول : أَكِلٌ - أَمِرٌ - أَقِلٌ - أَخِذٌ ، ومنه قول الله تعالى : ﴿ وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن وصبغ للأكلين ﴾ (١) ،

(١) سورة المؤمنون : ٢٠ .

وقول الله تعالى : ﴿ قال هذا ربي فلما أفل قال لا أحب الآفلين ﴾ ^(١) ، وقول الله تعالى : ﴿ ما من دابة إلا أخذ بناصيتها ﴾ ^(٢) ، كما يصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المضعف ، نحو : مدّ - ردّ - شقّ - شكّ على وزن فاعل فتقول : مادّ - رادّ - شاقّ - شاك ، والأصل : ماددّ - راددّ - شاققّ - شاككّ ، ومنه قول الله تعالى : ﴿ وإن يردك بخير فلا رادّ لفضله ﴾ ^(٣) .

ثانياً : صوغ اسم الفاعل من الثلاثي اللازم :

يصاغ اسم الفاعل من الفعل اللازم الذي على وزن " فَعِلَ " أو " فَعَلَ " ولا يكون إلا لازماً على النحو التالي :

[أ] إذا كان الفعل على وزن " فَعِلَ " ودل على عرض كالفرح والحزن ، نحو : فرح - حزن - بطر - نصر ... فإن اسم الفاعل يكون على وزن " فَعِلَ " ، فنقول في اسم الفاعل : فرح - حزن - بطر - نصر ...

أما إذا دل على امتلاء وخلو نحو : شبع - عطش - روى - صدّى ... كان اسم الفاعل على وزن " فعلان " فنقول في اسم الفاعل : شبعان - عطشان - ريان - صديان ... هكذا .

وإذا دل على لون أو خلقه ، نحو : سود - حمر - خضر - كحل - عور ، كان اسم الفاعل على وزن " أفعل " فنقول في اسم الفاعل : أسود - أحمر - أخضر - أكحل - أعور ...

[ب] إذا كان الفعل على وزن " فَعَلَ " ولا يكون إلا لازماً ، نحو : شهّم - سهّل - صعّب - عذب - ضخم ، فيأتى اسم الفاعل كثيراً على وزن " فَعَلَ " فنقول في اسم الفاعل : شهّم - سهّل - صعّب - عذب - ضخم ، وقد يأتى على وزن " فَعِيل " ، نحو : عظم - حقر - جمل - شرف - نبه ، فنقول في اسم الفاعل : عظيم - حقير - جميل - شريف - نبه وهكذا .

(١) سورة الأنعام : ٧٦ .

(٢) سورة هود : ٥٦ .

(٣) سورة يونس : ١٠٧ .

وقد يأتي على وزن " فعل " ، نحو : حَسَنَ - بَطُلَ ، فنقول في اسم الفاعل : حَسَنَ - بَطُلَ ... وهكذا ، وقد يأتي على وزن " أفعل " ، نحو : خَضِبَ - مَلَحَ ، فنقول في اسم الفاعل : أَخْضَبَ - أَمْلَحَ ... وهكذا .

ثالثاً : صوغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المتعدي :

ويصاغ اسم الفاعل للثلاثي المجرد على وزن فاعل ، والأكثر فيه أن يكون فعله متعدياً ، نحو : طالب - هادم - واضع - قائل - بائع - جَارٍ - عَادَ .

وقد كثر اسم الفاعل في المتعدي وقل في اللازم ؛ لأن الأصل في اسم الفاعل أن يصاغ لما وقع منه على غيره وهو ألصق بالمتعدي وأقرب إليه .

رابعاً : صوغ اسم الفاعل من الثلاث المعتل :

[أ] إذا كان الفعل الثلاثي معتل الوسط ، نحو : قال - باع - عاش - نام ... قلبت ألفه همزة ، سواء كانت أصلها الواو ، أو كانت أصلها الياء فنقول في اسم الفاعل : قائل - بائع - عائش - نائم ، والأصل : قاول - بايع - عايش - ناوم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قال قائل منهم لا تقتلوا يوسف ﴾ (١) .

وإذا كان الفعل غير معتل الوسط بقيت الواو أو الياء كما هي دون قلبها همزة ، نحو : عور - أيس - صير - غير ، فنقول في اسم الفاعل : عاور - آيس - صاير - غاير ... وهكذا .

[ب] إذا كان الفعل الثلاثي ناقصاً ، نحو : دعا - سعى - هدى ، حذف حرف العلة ، فنقول في اسم الفاعل : داعٍ - ساعٍ - هادٍ ، والأصل داعيٌ - ساعيٌ - هاديٌ ، فاستقلت الضمة على الياء .

وهكذا فإن اسم الفاعل يصاغ من الثلاثي على وزن " فاعل " ، ولكن يلاحظ أن مجيء هذا الوزن من الفعل الثلاثي الماضي المتصرف لا يكون متساوياً في الورد فيرد كثيراً مطرداً في الفعل المفتوح العين ، سواء كان متعدياً أو لازماً .

(١) سورة يوسف : ١٠ .

كما يرد كذلك من الفعل المكسور العين المتعدى فقط ، معتل العين أو صحيحها معتل اللام أو صحيحها تقول من الفعل

فتح فهو فاتح / وضرب فهو ضارب

وقعد فهو قاعد / وجلس فهو جالس

وفهم فهو فاهم / وقال فهو قائل

بقلب عينه همزة فى اسم الفاعل من كل معتل العين ، وغزا فهو غاز ، بإعلاله بحذف لامه فى الرفع وكذلك الجر عند التنوين .

وقد لوحظ أن صيغة " فاعل " تحقق فيها أمران :

[أ] أن يكون الثلاثة متصرفاً .

[ب] أن يكون مصدره غير دائم .

لأن الجامد لا مصدر له ، ولا اسم فاعله ، ولأن المصدر الدال على معنى ثابت لا يشتق منه نصاً ما يدل على الحدوث وعدم الدوام ، وهو اسم الفاعل ، فهذا يناسبه شيء آخر يدل على الدوام والثبوت .

أما إذا كان الفعل الثلاثى مضموم العين أو مكسورها لازماً ، فمجيء اسم الفاعل على هذا الوزن يكون قليلاً ؛ لأن المشتق فيها متهيئ لما يدل على الثبوت والدوام لما فيها من الغرائز والسجايا والطبائع فهى أولى بالصفة المشبهة ، فالفعل المضموم العين لم يرد منه إلا قولهم .

فره الحمار فهو فاره - وعقرت المرأة فهى عاقر .

والفعل اللازم المكسور العين ورد منه قولهم : سلم فهو سالم ، وضحك فهو ضاحك ، وأثم فهو آثم ، وندم فهو نادم ، قال ابن مالك :

كفاعل صُغ اسمُ فاعل إذا من ذى ثلاثة يكون كغذا

فصيغة " فاعل " فيما مر تدل على أمرين هما : الحدث والذات التى فعلته أو ينسب إليها . فكلمة " ضاحك " تدل على الضحك وعلى الذات التى فعلت الضحك ، و " عالم " تدل على العلم وعلى الذات التى قام بها العلم ، وذلك كله

على جهة التجدد والحدوث ؛ لأن الحدث فى ذلك عارض يطرأ ، ويزول فليس له صفة الثبوت والدوام .

ولهذا يعدل بالألفاظ الدالة على الدوام إلى ما يدل على الحدوث ، حيث يكون المراد النص على حدوث المعنى ، ونشهد ذلك فى التعبير القرآنى الكريم ، حيث يقول الله تعالى: ﴿فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك وضائق به صدرك﴾ .

قائل : أصلها قاول وهو فعل ثلاثى مجرد أجوف ، حديث فى الفعل إعلال بالقلب ، حيث وقعت الواو عيناً لاسم فاعل من فعل ثلاثى أعلنت فيه فقلبت همزة .

بائع : وهو فعل ثلاثى مجرد أجوف أصله بايع ، وحدث فى الفعل إعلال بالقلب ، حيث وقعت الياء عيناً لاسم فاعل من فعل ثلاثى أعلنت فيه فقلبت همزة .

الناجى : أصلها الناجو ، حدث إعلال بالقلب وحذف حركة إعلال بحذف حركة ، حيث تطرفت الواو بعد كسرة فقلبت ياء ، ثم استنقلت حركتها رفعاً وجراً فحذفت .

الهادى : أصلها الهادى ، حدث إعلال بحذف حركة ، حيث استنقلت الضمة أو الكسرة على الياء فحذفت .

ناج : أصلها ناجو / هاد : أصلها هادى .

وهما فعلاّن ثلاثى مجرد ناقص ، حدث إعلال بالحذف ، حيث استنقلت الضمة أو الكسرة على الواو أو الياء ، فحذفت فالتقى ساكنان الواو أو الياء ونون التنوين فحذفت الواو أو الياء .

ناجون : أصلها ناجوون / ناجين : أصلها ناجوين

هادون : أصلها هاديون / هادين : أصلها هاديين

حدث إعلال بالحذف وقلب حركة ، والساكنان هما لام الكلمة وعلامة الإعراب " الواو أو الياء " وإعلال بقلب الكسرة ضمة قبل واو الرفع .

اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول:

قد يأتي اسم الفاعل مراداً به اسم المفعول ، نحو قوله تعالى : ﴿ فهو في عيشة راضية ﴾ ^(١) ، أى مرضية ، وقول الله تعالى : ﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم ﴾ ^(٢) أى لا معصوم . وقوله تعالى : ﴿ خلق من ماء دافق . يخرج من بين الصلب والترائب ﴾ ^(٣) ، أى مدفوق وقول الشاعر :

إِنَّ الْبَلِيَّةَ مَنْ تَمَلُّ كَلَامُهُ فَنَنْفَعُ فُؤَادَكَ مِنْ حَدِيثِ الْوَامِقِ
أى : من حديث الموموق ، وقول الحطية هاجياً الزبرقان بن بدر :
دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِبُغْيَتِهَا
وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

أى المطعم المكسو

وهذه ظاهرة أسلوبية تتصل بالأداء اللغوى فى الجملة العربية ، وهى استعمال صيغة اسم الفاعل والمراد بها صيغة أخرى ، وقد ورد بها هذا الاستعمال فى القرآن الكريم والشعر العربى :

قال تعالى : ﴿ فليُنظر الإنسان مِمَّ خُلِقَ . خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴾ ^(٤) .
فـ " دافق " على وزن " فاعل " ، ولكن من حيث المعنى المراد به اسم المفعول " مدفوق " أى مصبوب ، يقال : دفق ماءه ، وسفحه ، وسكبه بمعنى واحد .
قال تعالى : ﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم ﴾ ^(٥) .

(١) سورة الحاقة : ٢١ .

(٢) سورة هود : ٤٣ .

(٣) سورة الطارق : ٦ - ٧ .

(٤) سورة الطارق : ٥ - ٦ .

(٥) سورة هود : ٤٣ .

فـ "عاصم" على وزن فاعل ، ولكن من حيث المعنى المراد اسم المفعول
"معصوم" أى لا معصوم اليوم من أمر الله .

وقوله تعالى : ﴿ فهو فى عيشة راضية ﴾ (١) .

راضية : اسم فاعل للمؤنث والمراد به اسم المفعول أى مرضية .

فعل وفعل بمعنى اسم الفاعل :

إذا كانت صيغة "فُعُول" بمعنى فاعل ، نحو : صَبُور - شَكُور - غُفُور -
بمعنى صابر - شاکر - غافر ، فإذا كانت كذلك تساوت الصفة فى التذكير
والتأنيث ، فنقول : رجلٌ صبور - امرأةٌ صبور / رجلٌ شكور - امرأةٌ شكور /
رجلٌ غفور - امرأةٌ غفور ، ولا يصح صبورة ولا شكورة ولا غفورة .

أما إذا كانت صيغة "فَعِيل" بمعنى فاعل ، نحو : سميع - عليم - قدير
بمعنى سامع - عالم - قادر ، فيجب التفرقة بين المذكر والمؤنث بـ "تاء"
التأنيث المربوطة فنقول : رجل سميع - امرأة سميعة / رجل عليم - امرأة عليمة
/ رجل قدير - امرأة قديرة ... وهكذا .

صوغ اسم الفاعل من غير الثلاثي :

يصاغ اسم الفاعل من غير الثلاثي - سواء كان رباعياً أو أكثر - على
وزن المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر ،

نحو : قَاتِلٌ - يَقَاتِلُ فهو مَقَاتِلٌ / تَعَلَّمَ - يَتَعَلَّمُ فهو مُتَعَلِّمٌ
أَكْرَمَ - يُكْرِمُ فهو مُكْرِمٌ / اسْتَغْفَرَ - يَسْتَغْفِرُ فهو مُسْتَغْفِرٌ
عَلَّمَ - يُعَلِّمُ فهو مُعَلِّمٌ ... وهكذا

١- وقد شذ اسم الفاعل من غير الثلاثي ، حيث جاء بفتح ما قبل الآخر ، نحو :

مُسْنَهَبٌ : رجلٌ مسهب مطيل فى كلامه .

مُخَصَّنٌ : المحصن : المتزوج .

(١) سورة الحاقة : ٢١ .

مُهْتَرٌ : المُهْتَرُ الذاهب بعقله من مرض أو حزن .

وقد روى ذلك الأزهرى عن ابن الأعرابي (١) :

ويجوز الكسر ، تقول : مُخْصِن ، أو مُخْصَن / مُسْنَهَب - أو مُسْنَهَب

٢- كما شذ مجيئه من أفعَل على فاعل :

كأعشب المكان فهو عاشب ، وأيفع الغلام فهو يافع - وأورس الشجر فهو وارس ، وأبقل المكان فهو باقل ، أقرب فهو قارب ، بمعنى طلب الماء ليلاً - ألقت الريح السحاب فهي لاقحة ، قال الله تعالى : ﴿ وأرسلنا الرياح لواقح ﴾ ، جمع لاقحة من ألقي . وأيضاً : أطاحت الطوائع جمع طائحة من أطاح .

٣- ومن الشذوذ أيضاً مجيء اسم الفاعل من الثلاثي التام المتصرف على غير وزن "فاعل" فيستغنى عن فاعل بهذه الأوزان فنابت أوزان أخرى عن وزنه ، قالوا : شاب فلان فهو أشيب - مات فهو ميت - وطاب فهو طيب -

وشاخ فهو شيخ .

وظائف صيغة فاعل :

قد تدل صيغة فاعل على الثبوت والدوام وذلك بوجود قرينة لفظية أو معنوية ، فإذا قلت لى : صديق رابط الجأش صائب الرأي حاضر الذاكرة . فأصل هذا التعبير : رابط جأشه صائب رأيه حاضر ذاكرته ، فرفع اسم الفاعل لفاعله قرينة لفظية تدل على التجدد والحدوث وإضافته لفاعله قرينة لفظية تدل على الثبوت ومن القرينة اللفظية الدلالة الصريحة على الثبوت والدوام ، نحو : دائم - خالد - مستمر - مستديم .

فهذه الألفاظ تدل صراحة على الثبوت والدوام ، وقد توجد قرينة معنوية تصرف صيغة " فاعل " عن التجدد والحدوث ، فتدل على الثبوت والدوام نحو قول الله تعالى : ﴿ مالك يوم الدين ﴾ (٢) .

(١) ابن منظور : لسان العرب ، ٢٠٩/٣ .

(٢) سورة الفاتحة : ٤ .

فهذه الصفة متصلة بالله سبحانه وتعالى وليست طارئة ولا مؤقتة بوقت معين محدود ؛ لأن الله سبحانه وتعالى لا يليق بذاته إلا القدم والثبوت والدوام .

ومن ذلك فإن صيغة " فاعل " تؤدى مؤدى الصفة المشبهة .

٢- وقد تعبر صيغة " فاعل " عن مجرد الحدث فقط ، كالمصدر تماماً ، فإذا قلت :
فلانٌ فلج فالجاً ، وعوفى عافية ، وقول الله تعالى : ﴿ ولا تزال تطلع على خائنة ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ ليس لوقعتها كاذبة ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ فأهلكوا بالطاغية ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ لا تسمع فيها لاغية ﴾ .

فالمراد باسم الفاعل فى كل ما مر المصدر ، وهو الدلالة على الحدث المجرد فقط بدون ارتباط بذات تفعله ، ومثل ذلك يقال فى قول الفرزدق :

ألم ترانى عاهدتُ ربى وإننى

لبين رتاج قائماً ومقام

على حلقة لا أشتم الدهر مسلماً

ولا خارجاً من فى زور كلام

فالشاهد فيه كلمة " خارجاً " على رأى سيبويه ؛ لأنه يوجهه على أنه بمعنى المصدر وهو الخروج ، فالمعنى عند سيبويه على أن جملة " لا أشتم " جواب القسم ، والمعنى : ولا أشتم شتماً ، ولا يخرج خروجاً ، فالجملة الثانية وهو " ولا خارجاً " معطوفة على الجملة الأولى ، وهى جواب القسم فخارج عن رأيه مضمن معنى المصدر وهو الخروج .

أما عيسى بن عمر فقد جعل " خارجاً " اسم فاعل على ظاهره وأعربه حالاً معطوفة على الجملة الأولى وهى " لا أشتم " ؛ لأنها حال عنده ، والمعنى : عاهدت ربى فى حالة كونى غير شاتم ولا خارجاً من فى زور كلام والمعاهد عليه غير مذكور .

٤- وقد تخرج صيغة " فاعل " فتؤدى مؤدى اسم المفعول أى تكون لما يقع عليه فعل الفاعل ، نحو قول الله تعالى : ﴿ فلينظر الإنسان مم خلق . خلق

من ماءٍ دافق» ، وقول الله سبحانه وتعالى : « عيشة راضية » ، فالمعنى على أن الماء مدفوق والعيشة مرضية ، فالملاحظ أن صيغة " فاعل " تضمنت صيغة " مفعول " ، ومثله قول الشاعر :

لقد عُيل الأيتام طعنةً ناشرة

أناشر لا زالت يمينك آشرة

فالمعنى لازالت يمينك مأشورة أى مقطوعة بالمنشار وناشرة اسم رجل وهو دعاء عليه ؛ لأن ناشرة قتله غدراً ، وكان همام قد أبلى فى حرب بنى تغلب فى حرب البسوس ، وقاتل قتالاً شديداً فلما عطش جاء إلى رحله يستقى ، وناشرة عند رحله فلما رأى غفلته طعنه بحربة فقتله وهرب إلى بنى تغلب علماً بأن ناشرة ترى عند همام .

قال السيوطى : " ولم يأت عنهم فاعل بمعنى مفعول إلا قولهم : تراب ساف وإنما هو مسفى ؛ لأن الريح سفته أى أثارته ، وعيشة راضية بمعنى مرضية ، وماء دافق بمعنى مدفوق ، وسر كاتم بمعنى مكتوم وليل نائم بمعنى أنهم قد ناموا فيه " (١) .

٤- ورد عن العرب صيغة " فاعل " (٢) ، لتدل على ما تدل عليه النسبة بالياء ويكون معنى فاعل ، حينئذٍ بمعنى " ذى كذا " من غير أن يكون اسم فاعل مفيداً للتجدد والحدوث فمن ذلك :

تامر لمن عنده تمر / ولابن لمن عنده لبن ، ولصاحب النبل نابل

قال الحطيئة :

وغررتنى وزعمت أنك لابن بالصيف تامر

قال امرؤ القيس مفرقاً بين التعبير بقولهم نابل ونبال :

(١) السيوطى : المزهر فى علوم اللغة ، ٥٨/١ .

(٢) السابق : ٢٧٤/٢ - ٢٧٥ .

ليس بذى رمح فيطعننى به

وليس بذى سيف وليس بنال (١)

فكلمة " نبال " اسم فاعل للتعبير به عن الرامى بالنبال ، أما كلمة " نابل " فتطلق على من عنده نبل رَج فهو صاحب النبل ، ومنه قولهم : أَهْلُ أَى ذُو أَهْلٍ ، فهو لا فعل له كنابل ، وهكذا يغير البناء لاختلاف المعانى فقولهم : لمالك الشيء والمتربى به فاعل ، مثل : تامر ولابن وشاحم - لاحم - سامن - رامج - نابل .
فإن باع وصنعه قالوا : لِبَّانَ تَمَّار - سَمَّانَ شَحَّام - لَحَّام - قَوَّاس - رَمَّاح - سياق .

ولا يستعمل لاسم الفاعل الذى يوزن سِيَّاق وتَمَّار وزن سائق وتامر فعل ،
فإن كثر قيل فيه على وزن " مَفْعَل " نحو : متمر - ملحم - ملبن .

أحكام خاصة باسم الفاعل :

[أ] تزداد تاء التانيث فى آخر اسم الفاعل للدلالة على تانيث الوصف ، سواء أكان ثلاثياً أم فوق الثلاثى ، مثل : مستغفر مستغفرة ، إلا اسم الفاعل الخاص بالمرأة . المناسب لطبيعتها فلا يحتاج على الأكثر لعلامة تدل على التانيث ، مثل : امرأة حامل ومرضع .

ويجوز بقلّة مرضعة وحاملة ، فإن كانت حامل وأمثالها بمعنى الحمل

الحقيقى دخلت عليها تاء التانيث وجوباً ، مثل : المرأة حاملة حقيبتها .

[ب] إذا كان اسم الفاعل مستوفياً شروط إعماله جاز نصبه للمفعول به مباشرة وجاز جره مضافاً إليه ، مثل : أنت عارف الحق ، وعارف الحق .

[ج] يعمل اسم الفاعل عمل الفعل سواء أكان مفرداً أم مثنى أم مجموعاً مثل :

العارفان العلم مجتهدان ، إلا إذا كان اسم الفاعل مبتدأ مستعينا بمرفوعه

عن الخبر فيلزم الإفراد ولا يعرف بأل ؛ لأنه بمنزلة الفعل والفعل لا

يعرف ولا يثنى ولا يجمع ، مثل : " ما عارف أخوك الحق " .

(١) شرح الشافية للرضى : ٨٥/٢ .

قد تطرا على صيغة " فاعل " عوارض صوتية تنشأ من ظاهرة إعلال أو إدغام أو التقاء ساكنين ، نحو :

صام ← صاوم ← صائم

باع ← بايع ← بائع

رمى ← رامى ← رام

دعا ← داعو ← داع

شد ← شادد ← شاد

وواضح أنه إذا كان فعله أجوف قلبت عينه همزة ، وإذا كان فعله ناقصاً كان اسم الفاعل اسماً منقوصاً تحذف ياءه إذا وقع غير معرف بأل مجروراً أو مرفوعاً ، وإذا كان مضعفاً أدغم المثلان .

وجه الشبه بين اسم الفاعل والصفة المشبهة :

اسم الفاعل : صفة تشتق من مصدر الفعل المتصرف المبني للمعلوم للدلالة على من وقع منه الفعل حدوثاً لا ثبوتاً ، نحو : دافع - سائر - مُنطلق - شارب - ضارب - مُكرم - مُجتذب - مُستغفر - مُغربل ...

فقولك " دافع " يدل على شيء يدفع ، ودفعه هذا قد يكون فى لحظات أو ساعات محدودة ، لكنه لا يدوم ولا يثبت أبداً ، وكذلك حال سائر ، ومنطلق ، ومُكرم ، أما نحو : ميت فإنه صفة مشبهة تدل على صفة ثابتة فى صاحبها فهو قد حدث موته ، ودام وسيدوم فيه قروناً وقروناً هذا هو الفارق الكبير بين اسم الفاعل والصفة المشبهة فى المعنى ، ولذا فإن المشتق الذى يكون على صيغة اسم الفاعل ويتضمن ثبوت الحدث وديمومته يصبح صفة مشبهة ، نحو : دائم - خالد - مستقر ، وقد يدل على الثبوت قرينة معنوية ، نحو : الله خالق الأكوان ، ومالك كل شيء .

وعلى هذا يجوز تحويل اسم الفاعل إلى معنى الصفة المشبهة بإضافته ، فإن كان مشتقاً من مصدر فعل معتل أضيف إلى مفعوله فى المعنى ، أو إلى فاعله

فى المعنى ، وهو الأكثر نحو قول الله تعالى : ﴿ إن ربك واسع المغفرة ﴾ ، وقول الشاعر :

ما الرّاحم القلب ظلّماً وإن ظلّماً

ولا الكريم بمنّاع وإن حرّماً

فإن كان مشتقاً من مصدر فعل لازم أضيف إلى فاعله فى المعنى نحو :

أنت راجح العقل طاهر القلب - أخوك حاضر البديهة أو نصبت على التمييز ،

نحو : الفقير منكسر نفساً ، والعزير شامخ رأساً .

أو رفع الشيء بعده على الفاعلية ، نحو : الأستاذ ظاهر فضله ، والحليم

سام عقله ، الوفى مبيض وجهه .

تطبيقات

- قال تعالى : ﴿ الصابرين والصادقين والقانتين والمنفقين والمستغفرين بالأسحار ﴾ (١) .

- قال تعالى : ﴿ التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين ﴾ (٢) .

- قال تعالى : ﴿ الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم، فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله ﴾ (٣) .

- قال تعالى : ﴿ يا صاحبي السجن أأرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار ﴾ (٤) .

- قال تعالى : ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ (٥) .

- قال تعالى : ﴿ ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً . إلا أن يشاء الله ﴾ (٦) .

قال الشاعر :

ودّع ذكر عيسى قد مضى ليس راجعاً
ودنيا كظلّ الكرم كُنّا نخوضها

قال الشاعر :

وعاقبة الصبر الجميل جميلة
وأفضل أخلاق الرجال التفضلُ

(١) سورة آل عمران : ١٧ .

(٢) سورة التوبة : ١١٢ .

(٣) سورة النساء : ٣٤ .

(٤) سورة يوسف : ٣٩ .

(٥) سورة الحجر : ٩ .

(٦) سورة الكهف : ٢٣ - ٢٤ .

قال الشاعر :

يا طالباً لمعالى الملك مجتهداً
خذها من العلم أوفخذها من المال

قال الشاعر :

وإذا طلبت من العلوم أجلاًها
فأجلها عندي مقيم الألسن

قال الشاعر :

النحو يبسط من لسان الألكن
والمرء تعظمه إذا لم يلحن

قال الشاعر :

يا عالم الأسرار علم اليقين
يا كاشف الضر عن البائسين
يا قابل الأعذار فتنا إلى
ظلك فاقبل توبة التائبين

قال الشاعر :

قد يدرك المتأني بعض حاجته
وقد يكون مع المستعجل الزلل

قال الشاعر :

إن القليل من الكلام بأهله
حسب وإن كثيره ممقوت
ما زل ذو صمت وما من مكثر
إلا يزل وما يعاب صموت

فألصمت در زانه الياقوت

قال الشاعر :

تغرب عن الأوطان في طلب العلا
وسافر ففى الأسفار خمس فوائد
تفرج همّ واكتساب معيشة
وعلم وآداب وصحبة ماجد
وإن قيل فى الأسفار ذلّ ومحنة
وقطع الفيافى واكتساب بالشدائد
فموت الفتى خير له من حياته
بدار هوان بين واثٍ وحاسد

قال الشاعر :

إذا ضاق صدر المرء لم يصف عيشه
ولا يستطيب العيش إلا المسامح

قال الشاعر :

هي الأخلاق تُنبِت كالنبات
إذا سقيت بماء المكرّمات

قال الشاعر :

أحبّ الفتى ينفى الفواحش سمعه
كأن به عن كل فاحشة وقراً
سليم دواعى الصدر لا باسطاً أذى
ولا مانعاً خيراً ولا قائلاً هُجراً

إذا ما أتت من صاحب لك زلّة
فكن أنت محتالاً لزلته غُذراً

قال الشاعر :

يا ليلُ مالكِ آخرُ يُرجى ولا للشوق آخر
يا ليلُ طُلُ يا شوق دُم إني على الحالين صابر

قال الشاعر :

لساني كتوم لأسراركم ودمعي نموم لسرى مُذيع -
فلولا دموعي كتمت الهوى

ولولا الهوى لم تكن لى دموعي

قال الشاعر :

فسقى ديارك غير مفسدها
صوبُ الربيع ودمية تهمي

قال الشاعر :

أُبْنَى إِنَّ من الرجال بهيمةٌ

في صورة الرجل السميع المُبصر

فَطِنٌ بكل مصيبة في ماله

وإذا أصيب بدينه لم يشعُر

قال الشاعر :

وما الدهر إلا من رُواة قصائدي

إذا قلت شعراً أصبح الدهر مُتشدّاً

فسار به من لا يسير مُشمراً

وغنى به من لا يغنى معرداً

أجزنى إذا أنشدت شعرا فإنما
بشعرى أتاك المادحون مُرددا
ودع كل صوت غير صوتى فإنما
أنا الطائر المحكى والآخر الصدى

قال الشاعر :

ألا حبذا عاذرى فى الهوى
ولا حبذا الجاهل العاذلُ

الفصل الثانى

صيغ المبالغة

- توطئة .
 - التعريف .
 - شروط صيغ المبالغة .
 - عمل صيغ المبالغة .
 - أوزان صيغ المبالغة .
 - الأوزان السماعية من صيغ المبالغة .
-
- النادر من صيغ المبالغة .
 - وظائف صيغ المبالغة .

توطئة:

اسم الفاعل يدل على بيان أمرين هما : المعنى المجرد وصاحبه ولا يفهم منه درجة وقوع الحدث ، فهو يحتمل القلة والكثرة والقوة والضعف .

فإذا أردنا أن نعبر عن كثرة الحدث والمبالغة فيه تجد اللغة العربية بمرونتها وسعة أفقها تضع أيدينا على صيغ تدل على الحدث وصاحبه مزيداً عليها بيان الدرجة كثرة وقوة في وقوع الحدث من صاحبه ، وقد عقد السيوطي باباً في المزهر ^(١) ، ذكر فيه أبنية المبالغة وذكر الصيغ المشهورة وغير المشهورة .

والمبالغة تعنى التكثير وعلى هذا فمبالغة اسم الفاعل تعنى تكثيره ، فإذا كان اسم الفاعل يصاغ للدلالة على من وقع منه الحدث صياغة تحتمل القلة والكثرة ، فإذا قلت " جاهل " : احتمل أن يكون الوصف بقلة الجهل أو كثرته ، أما إذا قلت " جهول " فإنه لا يحتمل إلا شيء واحد هو الوصف بكثرة الجهل ، وكذلك إذا قلت : صادق وصديق ، وأكل وآكل ، وعالم وعالم .

وهكذا فإن صيغة المبالغة أو مبالغة اسم الفاعل ، " صورة لفظية خاصة تضيف معنى صرفياً زائداً على معنى اسم الفاعل ، هو الكثرة والمبالغة في الوصف ، أى أنها لا تحتمل إلا المبالغة والكثرة ، وإذا قلت : هذا رجل صادق ، لم يفد من قولك إلا أن هذا الرجل متصف بالصدق دون تحديد درجته أما إذا قلت : رجل صدوق أو صديق علم من قولك كثرة حصول الصدق من ذلك الرجل ، فالفرق بين صيغة اسم الفاعل وصيغة مبالغة اسم الفاعل فرق في الكمية ، وتصاغ مبالغة اسم الفاعل على أوزان مشهورة خلافاً لاسم الفاعل الذى يصاغ وفق قواعد تكاد تكون مطردة .

(١) السيوطي : المزهر فى علوم اللغة ، ٢/٢٤٣ .

صيغ المبالغة

التعريف:

هي صيغ تدل على الحدث وفاعله أو من اتصف به ، كما يدل اسم الفاعل تماماً ، غير أنها تزيد عن اسم الفاعل دلالتها على المبالغة والتكثير ، نحو : المؤمن قائم ليله بالعبادة - المؤمن قوَّام ليله بالعبادة ، فالفرق بين " قائم " وهو اسم فاعل ، و " قوَّام " وهي صيغة مبالغة أن اسم الفاعل يدل على قيام الليل والمبالغة فيه من فاعله .

ومن ثمّ تبين أن صيغ المبالغة عبارة عن كلمات محولة عن صيغة " فاعل " للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث إلى أوزان خمسة مشهورة تسمى صيغ المبالغة .

وصيغة المبالغة : تفيد الكثرة والزيادة مع ما يفيد معنى اسم الفاعل ، وصيغ المبالغة أسماء وأبنية مخصوصة تفيد التنصيص على التكثير أو المبالغة في حدث اسم الفاعل كماً أو كيفاً .

شروط صيغ المبالغة:

لا تصاغ المبالغة إلا من مصدر الفعل الثلاثي المتعدي تام التصرف إلا صيغة " فعَّال " ، فيجوز صياغتها قياسياً من اللازم والمتعدي نحو : ضحَّاك^(١) .
وصيغ المبالغة لا بد من شروط لصوغها تدل على قوة وقوع الحدث ، فلا تصاغ من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف الذي يقبل الزيادة والتفاوت .

عمل صيغ المبالغة:

تعمل مبالغة اسم الفاعل عمل اسم الفاعل وشروطه ، نحو : ضروباً -
الذاكرين الله كثيراً .

(١) مجلة مجمع اللغة العربية : ٣٥/٢ ، رقم ٤ .

أوزان صيغ المبالغة:

تأتى صيغ المبالغة فى الغالب على خمسة أوزان وهى :

فَعَّالٌ - فَعُولٌ - مِفْعَالٌ - فَعِيلٌ - فَعِلٌ

[١] فَعَّالٌ ، نحو : حَلَّافٌ - هَمَّازٌ - مَشَّاءٌ - مَنَاعٌ - عَلَّامٌ ، ومنه قول الله تعالى :

﴿ ولا تطع كل حَلَّافٍ مهين . هَمَّازٌ مَشَّاءٌ بنميم . مَنَاعٌ للخير معتدٍ أثيم ﴾ (١).

وقول الشاعر محمود سامى البارودى :

ولست بعلَّامٍ الغيوب وإنما

أرى بلحاظ الرأى ما هو واقع

ونحو : ما أعظم الصديق إذا كان غير قوَّالٍ سوءً ولا فَعَّالٍ منكراً .

لست بهيَّابٍ عند الفزع ولا وثَّابٍ عند الطمع

قول الشاعر :

أخا الحرب لبَّاساً إليها جلالها

وليس بو لاجِّ الخوالف أعقلاً

فصيغة " فَعَّالٌ " ترمى إلى بيان ثلاثة أمور : المعنى المجرد وصاحبه -

وبيان الدرجة فى الكثرة والقوة على سبيل المبالغة ، مثل : ما ورد عن العرب من

قولهم : أما العسل فأنا شرَّابٌ ، ومثل : قطَّاعٌ - رزَّافٌ - قتَّالٌ - وهَّابٌ ، وقد

تلحقها الناء زيادة فى المبالغة ، نحو : علامة - مدَّاحةٌ - فهَّامةٌ - نَسَّابةٌ ، وقد

جاءت هذه الصيغة من أفعال غير ثلاثية ، نحو :

- دراك من " أدرك " .

- فحَّاش من " أفحش " .

- رشَّاد من أرشد .

(١) سورة القلم : ١٠ - ١٢ .

وقول الشاعر :

وإني لقوالٌ لذى البنِّ مرحباً

وأهلاً إذا ما جاء من غير مرصد

قال " اسم الفاعل " قائل " صيغة المبالغة " قوال .

وقول الشاعر :

وإني لصَبَّارٌ على ما ينوبني

وحسبك أن الله أثنى على الصبر

ولستُ بنظَّارٍ إلى جانب الغنى

إذا كانت العلياء في جانب الفقر

وقد وردت صيغة " فعَّال " في الكتاب العزيز ، قال تعالى : ﴿ وَلَا تُطِغْ كُلَّ

حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴾ ^(١) ، حَلَّافٌ : بمعنى كثير الحلف في الحق والباطل .

[٢] فعول :

نحو : شكور - صدوق - صبور - غفور - ودود .

وقول الشاعر :

إذا مات مِنَّا سيِّدٌ قام سيِّدٌ

قَنُولٌ بِمَا قَالَ الْكَرَامُ فَعُولُ

ونحو : المخلص صدوقٌ قوله وصُولُ أهله ، شكورٌ به ، صبور عند البلاء

، ونحو : المؤمن صبورٌ شكورٌ .

وقول الشاعر :

عِشَّةٌ سَعْدَى لو تراءات لراهب

بدومة تجرُّ دونه وحجيجٌ

(١) سورة القلم : ١٠ .

وقول الشاعر :

هجوم عليها نفسه غير أنه

متى يرم في عينيه بالشج ينهض

وقول الشاعر :

ضَرْوبٌ بنصل السيف سَوْقَ سِمَانِهَا

إذا عدموا زدا فإنك عاقر (١)

فالصيغ : قنول - صدوق - وصول - شكور - صبور - هجوم -
ضروب أدت مؤدى قائل - صادق - واصل - شاعر - صابر - هاجم - ضرب.
من بيان الدرجة فى سبيل المبالغة ، وربما صيغت من غير الثلاثى ، نحو
: زهوق من " أزهق " ، ويستوى فى " فعول " و " مفعال " المذكر والمؤنث ،
نحو : رجل صبور - وامرأة صبور - وامرأة مذكر ورجل مذكر .

[٣] مفعال : نحو : مفراح - مخذار - مقدم - مخجّام ، ونحو قول الشاعر :

ولست بمفراح إذا الدهر سرتنى

ولا جازع من صرقه المتحول

ونحو : المجاهد الناصح مخذار أعداءه - مقدم فى الحرب مخجّام عن الشر

وقول الشاعر :

فما كان مفراحاً إذا الخير مسّه

ولا كان مناناً إذا هو أنعما

كانت العرب تتمدح بذكر المقوال للصدق ، وقول بعض العرب : إنه
لمنحار بوائكها أى ينحر سمان الإبل يريد المبالغة فى الوصفية بالجود ، فصيغة "
مفعال " أدت مؤدى اسم الفاعل مع بيان الدرجة فى الكثرة .

(١) ارتشاف الضرب : من لسان العرب لأبى حيان ، ١٠٥/٢ ، تحقيق : د/ مصطفى النحاس .

وتشارك هذه الصيغة صيغتان تدلان على ما تدل عليه ، وهما مفعيل ومفعّل نحو : معطير - منطيق - مشعر .

[٤] فعيل : نحو : سميع ، عليم - رجيم - عزيز - حكيم - بصير - قدير ، ومنه قول النبي ﷺ : " من قال جبن يُصبح ثلاث مراتٍ أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ، وقرأ ثلاث آيات من آخر سورة الحشر ، وكل الله به سبعين ألف ملك يصلون عليه حتى يمسي ، وإن مات في ذلك اليوم مات شهيداً ومن قالها حين يمسي كان بتلك المنزلة " (١) .

وقول الله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَاعْفِرْ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ (٢) .

وقول الشاعر :

أمن ريحانة الداعي السميع

يؤرقني وأصحابي هجوع

إنَّ الله سميع عليم

إن الله سميع دعاء من دعاه .

أحب من يكون سميعاً خيراً نصيراً للظالمين .

ووزن " فعيل " وزن مشترك بين الصفة المشبهة وصيغ المبالغة ،

والمصدر ، ولكن المعنى وقرائن السياق وملابساته هي التي تهيئنا إلى تبين الفرق ، وتعيين المعنى المراد من الصيغة ، بالإضافة إلى الدلالة التي وضعت لكل في أصل الوضع .

فاسم الفاعل دال على من قام بالحدث على جهة الطروء لا الثبوت ، والصفة المشبهة دالة على من اتصف بالحدث على جهة الثبوت والاستمرار ، وأما المصدر فдал على الحدث ليس غير .

(١) رواه الترمذی .

(٢) سورة الممتحنة : ٥ .

[٥] فَعِل : نحو : حَذِر - يَحْذِر - عَجِل - فَطِن - جَزِع .

ومنه قول الشاعر :

حَذِرٌ أُمُوراً لَا تُضِيرُ وَآمِنٌ

مَا لَيْسَ يُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ

ونحو : كُنْ يَقِظاً وَلَا تَكُنْ عَجَلاً .

الأوزان السماعية من صيغ المبالغة :

وهناك أوزان قليلة الاستعمال وهى سماعية ، مثل :

١- فاعُول : مثل : فاروق وهو كثير الفصل فى الأمور .

٢- فعِيل : بكسر الفاء وتشديد العين ، مثل : صَدِيق - سَكِير - قَدِير .

٣- فُعْلَة بضم الفاء وفتح العين ، مثل : ضُحْكة ، أى كثير الضحك - هُمَزَة لُمَزَة .

٤- مَفْعِيل : مثل مَغْطِير .

٥- فُعَّال : مثل كُبَّار ، وقد تحقق فيقال " كُبَّار " .

٦- فَعَّالَة : مثل علَّامة - فهَّامة .

٧- فيَعُول : نحو حيسوب ، وهو الحذق فى الحساب .

النادر من صيغ المبالغة :

وتبنى صيغ المبالغة من الثلاثى فى الأفعال فقط ، وقد ندر بناؤها فى اللغة

العربية من غير الثلاثى نحو :

مِغْطاء من الفعل أعطى / بشير من الفعل بشر

نذير من الفعل أنذر / مِغْوَار - مقدم من الفعلين أغار - أقدم ...

ومثل : أدرك فهو درَّاك

أعان فهو مِغْوَان - أعطى فهو معطاء

أَنْذِرْ فَهُوَ نَذِيرٌ - أَهَانَ فَهُوَ مِهْوَانٌ

أَزْهَقَ فَهُوَ زَهْوَاقٌ

وظائف صيغ المبالغة:

من الصيغ المستعملة للدلالة على المبالغة في اسم الفاعل والتي لم يتعرض لها أحد من المصنفين صيغة " فعلان " ، كما في قوله تعالى : ﴿ الرحمن - الرحيم ﴾ فالتفرقة بين الرحمن والرحيم تقتضى أن الرحمن من يكثر من الأفعال الرحيمة ، فهي تقع منه مبالغة في الوصف ، أما الرحيم فهو من طبيعته الرحمة ، فالرحيم صفة مشبهة تدل على الطبيعة الملازمة لصاحبها ، أما الرحمن وكذلك الرضوان بفتح الراء والذي ننطقه بكسرهما فهي بمعنى كثير الرضا ، ومن هنا يمكننا إضافة هذه الصيغة للدلالة على المبالغة إلى الصيغ المشهورة .

وكذلك صيغة " فعَّيل " ، مثل : شَرَّبَ " خنيس " ، لمن يكثر منه الشرب والخنس ، وقديس وقديسة وصديق لقب يوسف النبی عليه السلام - ولقب أبى بكر وصديقه - لقب مريم عليها السلام .

الفصل الثالث

اسم المفعول

- التعريف .
 - صياغة اسم المفعول .
 - أولاً : صياغة اسم المفعول من الثلاثي .
 - ثانياً : صياغة اسم المفعول من غير الثلاثي .
 - وظائف اسم المفعول .
 - أوزان غير قياسية .
-
- استعمال المصدر بمعنى اسم المفعول .
 - فعيل بمعنى مفعول .

اسم المفعول

التعريف:

هو اسم مشتق أو مصوغ من الفعل المبني للمجهول ليدل على مَنْ وقع عليه الفعل على وجه التجدد والحدوث لا الثبوت والدوام ، نحو : مكتوب - مشكور - محبوب أو هو صفة تشتق من مصدر الفعل المتصرف ، المبني للمجهول للدلالة على مَنْ وقع عليه الفعل ، حدوثاً لا ثبوتاً نحو : مدفوع - مسؤول - مغربل - مُعَدَّ - مُحَطَّم - مُحْتَقَر - مُنْتَخَب - مُسْتَفَاد .

فـ "مدفوع" يدل على شيء قد دُفع دفعاً حادثاً غير ثابت ، فلذلك فإن اسم المفعول إذا أريد به الثبوت والدوام أصبح صفة مشبهة ، فإذا قلنا : المهمل مضروب بسبب إهماله ، فكلمة "مضروب" اسم مفعول لما يأتي :
اسم مشتق من الفعل المضارع ، وهذا الفعل متعد أى يأخذ مفعولاً به ، والفعل مبني للمجهول ، وتدل "مضروب" على مَنْ وقع عليه الفعل وهو "المهمل" ، وقد قالوا : إنّ الفعل مبني للمجهول ؛ لأن الجملة التى بين أيدينا ليست فيها الدلالة اللفظية التى توضح من الذى أوقع الضرب على المهمل لذلك أصل الجملة هو : المهمل يُضْرَبُ بسبب إهماله ، أى أن "مضروب" تعادل "يُضْرَبُ" من حيث الدلالة ^(١)

صياغة اسم المفعول:

يصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثى المبني للمجهول ، وكذا من غير الثلاثى على التفصيل التالى :
أولاً: صياغة اسم المفعول من الثلاثى:

يصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثى المبني للمجهول على وزن "مفعول" سواء أكان الفعل صحيحاً أم معتلأ .

(١) د/ محمود سليمان ياقوت : المبني للمجهول فى الدرس النحوى والتطبيق فى القرآن الكريم .

[أ] بصاغ من الصحيح :

سواء أكان سالماً نحو : مشهود ، من شَهِدَ ، أو مهموزاً ، نحو " مسئول " من سئِلَ ، أم مضعفاً ، نحو : مردود من رَدَّ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِمَنِ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ . ذَلِكَ يَوْمَ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمَ مَشْهُودٍ . وَمَا نُوَخِّرُهُ إِلَّا لِأَجَلٍ مَعْدُودٍ ﴾ ^(١) ، فـ " مجموع " اسم مفعول من جُمِعَ .

و " مشهود " اسم مفعول من شَهِدَ

و " معدود " اسم مفعول من عُدَّ ، وأيضاً قول الرسول ﷺ : " كلکم راع ، وكلکم مسئول عن رعيته ، الإمام راع ومسئول عن رعيته ، والرجل راع في أهله ومسئول عن رعيته ، والمرأة راعية في بيت زوجها ، ومسئولة عن رعيتها ، والخادم راع في مال سيده ومسئول عن رعيته " .

فـ " مسئول " اسم مفعول من سئِلَ .

أمثلة :

نصر - ينصر ← منصور " اسم مفعول "

علم - يعلم ← معلوم " اسم مفعول "

جرّ - يجرّ ← مجرور " اسم مفعول "

[ب] بصاغ من المعتل :

سواء أكان مثلاً ، نحو : " مورود " من وُرِدَ

أم أجوف ، نحو مَقُول " من قِيلَ . مبيع - من بيع

أما ناقصاً ، نحو : مَدْعُو - مَهْدِي ، من دُعِيَ - هُدِيَ .

أم لفيفاً مفروقاً ، نحو : مَوْقِي - مَوْقِيٍّ من وَقِيَ - وَقِيَ .

أم لفيفاً مقروناً : نحو : مَرْوِي - مَثْوِيٍّ من رُوِيَ - ثُوِيَ .

(١) سورة هود : ١٠٣ - ١٠٤ .

ومنه قوله تعالى حكاية عن فرعون : ﴿ يَاقَوْمِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأُورِدْهُمْ
النَّارَ وَبُنُسُ الْوَرْدِ الْمُرُودِ ﴾ ^(١) ، فـ " المورود " اسم مفعول من وُرِدَ .

وكذلك قول النبي ﷺ : " من توضأ فأَسْبَغَ الوضوء ، ثم مشى إلى صلاة
مكتوبة فصلاها مع الإمام غُفِرَ له ذنبه " ^(٢) .

فـ " مكتوبة " اسم مفعول من كُتِبَ .

وقوله ﷺ : " ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا ويكفر به الذنوب ؟ قالوا
: بلى يا رسول الله ، قال : إسباغ الوضوء على المكاره ، وكثرة الخطا إلى
المساجد وانتظار الصلاة بعد الصلاة فذلكم الرباط " ^(٣) .

فـ " المكروهات " اسم مفعول من كره .

ونحو : الأمانة مصونة - البضاعة مبيعة

فإذا كان الفعل معتل العين حذفت منه واو " مفعول " ، وكان على وزن "
مَفْعَلٌ " فيما عينه ياء نحو : باع - يبيع - مبيع .

هاب - يهيب مهيب / قاس - يقيس - مقيس

دان - يدين - مدين / شيد - يشيد - مشيد

وإذا كان معتل العين حذفت منه واو " مفعول " وكان على " مَفْعَلٌ " فيما

عينه واو :

قال - يقول - مقول / صان - يصون - مصون

ساق - يسوق - مسوق / قاد - يقود - مقود

صاغ - يصوغ - مصوغ / رام - يروم - مروم

هال - يهول - مهول

(١) سورة هود : ٩٨ .

(٢) رواه ابن خزيمة في صحيحه .

(٣) رواه ابن حبان في صحيحه ، ورواه مالك ومسلم والترمذي والنسائي من حديث أبي هريرة .

إما إذا كان مضارع الفعل عينه الف ، فإذا اسم المفعول يكون على الوزن السابق بشرط إعادة الألف إلى أصلها ويعرف ذلك من المصدر :

خاف - يخاف - مَخوف من الخوف

هاب - يهاب - مَهيب من الهيبة

وإن كان الفعل ناقصاً " أى معتل الآخر " يؤتى بالمضارع من الفعل ، ثم يوضع مكان حرف المضارعة ميماً مفتوحة ، ويضعف الحرف الأخير ، أى لام الفعل الذى هو حرف العلة نحو :

دعا - يدعو - مَدْعُو / رمى - يرمى - مَرْمَى

طوى - يطوى - مَطْوٍ / كوى - يكوى - مَكْوٍ

وقى - يقى - مَوْقٍ

أمثلة تطبيقية:

مقول - أصله مقوول وفعله ثلاثى مجرد

أجوف " قال " حدث فيه إعلال بالنقل والحذف حيث نقلت حركة الواو الأولى إلى الساكن الصحيح قبلها فسكنت هذه الواو .

فالتقى ساكنان " الواوان " فحذفت واو اسم المفعول فصارت " مقول " على

وزن مَفْعَل :

مبيع : أصله مَبْيُوع وفعله ثلاثى مجرد أجوف " باع " حدث فيع إعلال بالنقل والحذف والقلب ، حيث نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ، فسكنت الياء فالتقى ساكنان : الياء والواو فحذفت الواو ، ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء ووزنها " مَفْعَل " .

مجنى : أصلها مجنوى وفعله ثلاثى مجرد ناقص حدث في إعلال بالقلب ، حيث اجتمعت الواو والياء وكانت السابقة ساكنة ، فقلبت الواو والياء وأدغمت فى الياء ، ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء فصارت مجنى على وزن مفعول .

المُسْتَدْعَى : أصله المستدعو وفعله " استدعى " وهو ثلاثى مزيد بثلاثة أحرف حدث فيه إعلال بالقلب ، حيث قلبت الواو ألفاً لتحركها وفتح ما قبلها .
المُسْتَنْتَى : المستثنى وفعله " استثنى " وه فعل ثلاثى مزيد بثلاثة أحرف حدث فيه إعلال بالقلب ، حيث قلبت الياء ألفاً لتحركها وفتح ما قبلها .
مُسْتَشَار : مستشور ، وفعله : استشور فهو فعل ثلاثى مزيد بثلاثة أحرف وحدث فيه إعلال بالنقل والقلب .

مُسْتَمَال : أصله مُستميل ، وفعله " استمال " وهو فعل ثلاثى مزيد بثلاثة أحرف وحدث فيه إعلال بالنقل والقلب .

ثانياً : صوغ اسم المفعول من غير الثلاثى :

يصاغ اسم المفعول من غير الثلاثى "الرباعى والخماسى والسداسى" على وزن المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر، نحو :
أَكْرَمَ - يَكْرُمُ - مُكْرَمٌ " اسم مفعول " / استغفر - يستغفر - مُسْتَغْفَرٌ .
دَحْرَجَ - يَدْحَرُجُ - مُدْحَرَجٌ / سَبَّحَ - يُسَبِّحُ - مُسَبِّحٌ
ومنه قول الله تعالى : ﴿ وجعلنى مُباركاً أينما كنت وأوصانى بالصلاة والزكاة ما دُمت حياً ﴾ (١) .

فـ " مبارك " اسم المفعول من " بُورِكَ الذى مضارعه يبارك .
وقول الرسول ﷺ : " وَأَمَّا الْمُهْلَكَاتُ فَشُجُّ مَطَاعٍ وَهُوَ مَتَّبَعٌ ، وإعجاب المرء بنفسه " (٢) .

فـ : مطاع " اسم مفعول من أطيع ، مضارع يُطَاع .
و " مُتَّبَعٌ " اسم مفعول من اتبع مضارعه يَتَّبَعُ : أَكْرَمَ - يُكْرَمُ - مُكْرَمٌ
عاهد - يعاهد - مُعَاهَدٌ / انتزع - يَنْتَرِعُ - مُنْتَرَعٌ

(١) سورة مريم : ٣١ .

(٢) رواه البزار والبيهقى وغيرهما من حديث أنس .

عَظَمَ - يُعَظِّمُ - مُعَظِّمٌ / تَوَقَّعَ - يَتَوَقَّعُ - مُتَوَقِّعٌ
احترم - يحترم - مُحْتَرَمٌ / استعمل - يستعمل - مُسْتَعْمِلٌ
زحلق - يُزحلق - مُزحَلَقٌ / عرقل - يُعرقل - مُعَرِّقٌ
غربل - يغربل - مُغْرِبِلٌ

ويكون ما قبل آخره مفتوحاً ، وقد يكون الفتح مقدراً من ذلك نحو :

استعان - يستعين - مُسْتَعَانٌ / استفاد - يستفيد - مُسْتَفَادٌ

فأصلهما " مُسْتَعَوْنٌ - مُسْتَفِيدٌ " على الترتيب ، ثم نقلت الفتحة من حرف
العلّة إلى الساكن قبله ، وقلب كل من الواو والياء ألفاً ، والحال نفسها في نحو :
مُعاد - مُراد - مُشَاد - مُلَان - مُسْتَطَاع - مُسْتَسَاغ - مُسْتَطَاب - مُسْتَهَام .
ومن ذلك أيضاً : مُحْتَاجٌ " و " مُخْتَارٌ " ؛ لأن أصلهما " محتوجٌ " و " مُخْتَيَّرٌ
" ثم قلب كل من الواو والياء ألفاً .

والحال نفسها في " مُنْتَابٌ - مُنْهَارٌ - مُسْتَاءٌ - مُشْتَاقٌ - مُرْتَابٌ - مُرْتَاعٌ .
ومن ذلك أيضاً : مُعَدٌّ ، فأصله " مُعَدَّدٌ " ، ثم نقلت الفتحة إلى الساكن
وأدغمت الدال الأولى في الثانية .

هناك ألفاظ تكون بلفظ واحد لاسم الفاعل واسم المفعول ، نحو " محتاج -
مُخْتَارٌ - مُعْتَدٌ - مُحْتَلٌّ ... غير أن القرينة تحدد معناها .

فإذا كانت للفاعل فأصلها : مُحْتَوَّجٌ - مُخْتَيَّرٌ - مُعْتَدِدٌ - مُحْتَلِّلٌ بكسر ما
قبل الآخر .

أما إذا كانت للمفعول فأصلها : مُحْتَوَّجٌ - مُخْتَيَّرٌ - مُعْتَدِدٌ - مُحْتَلِّلٌ بفتح ما
قبل الآخر .

وظائف اسم المفعول:

وقد ينوب عن اسم المفعول فى الدلالة على معناه أربعة أوزان هى : فعيل - فَعَلَ - فَعْلٌ - فُعْلَةٌ - مَثَل :

قتيل بمعنى مقتول .	/	أسير بمعنى مأسور
ذبح بمعنى مذبح	/	طرح بمعنى مطروح
قنص بمعنى مقنوص	/	سلب بمعنى مسلوب
أكلة بمعنى مأكول	/	مضغة بمعنى ممضوغ

وكل ذلك سماعى يحفظ ولا يقاس عليه ، كما أن هذه الأوزان بتلك المعانى تستعمل للمذكر والمؤنث على حد سواء .

فعيل : تصاغ من مصدر الفعل الذى ليس له " فعيل " لمبالغة اسم الفاعل ،
نحو : قتيل - جريح - صريع - عقير - أسير - لعين - طريح - نضيد -
حصيد - جنين - طريد - ظنين - دفين - غسيل - وحى - رجم - مقيت -
حسيب - فطيم - هضم - سليب .

ويستوى المذكر والمؤنث فى هذه الصيغة إذا علم الموصوف بها ، تقول :

أنا جريح ، وهى جريح / البعير عقير - والناقة عقير .

فإن لم يعلم الموصوف بها وجب تحديد المذكر والمؤنث ، نحو :

أطلقت أسيراً وأسيرة / أسعفنا كل جريح وجريحة .

أما قولهم صفة حميدة وأخلاق ذميمة وامرأة شهيرة ، وطفلة فطيمة ،
فالتأنيث فيه شاذ ، وشذت بعض الكلمات فجاءت من هذه الصيغة للدلالة على اسم
المفعول أو مبالغة اسم الفاعل وهى : حبيب - صريح - ربيب - بديع - عشيق -
تبيع - قنيص - وصى .

أوزان غير قياسية:

فَعَلَ ، نحو : طَرَحَ - ذَبَحَ - طَحِنَ - رَعَى - بَضُو - مَسَخَ - حَمَلَ - شَرِبَ -
خَلَطَ - نَقَضَ - قَطَفَ - خَلَطَ - .

فَعَلَ ، نحو : لُبَسَ - طَرَحَ - ثَقَبَ - سَوَّلَ - جَحَرَ - كَرِهَ - لَغَزَ - كَعَمَ - خُبَزَ
- كُلَّ - قُطِبَ - جَمَعَ - مُهَلَّ .

فَعَلَ ، نحو : قَنَّصَ - جَزَرَ - عَدَدَ - سَلَبَ - وَلَدَ - أَخَذَ - حَلَبَ - جَنَى

فَعَلَ ، نحو : سَعَرَ أى مَوْقَدَ - مَسْعُورَ .

فَعَلَ ، نحو : مَطَرَ ، ضَرَرَ - أَخِرَ

فَعَلَ ، نحو : سَدَى أى مُهْمَلٍ مَتْرُوكٍ .

فُعْلَةٌ ، نحو : مُضْغَةٌ ، غُرْفَةٌ ، نُسْخَةٌ ، ضُحْكَةٌ ، لُعْنَةٌ ، قُدُوءٌ ، شُعْبَةٌ ، طُعْمَةٌ ،
أُسُوءَةٌ ، قُدَّةٌ .

فُعُولٌ ، نحو : حَلُوبٌ - لَبُوسٌ - صَبُوحٌ - غَبُوقٌ - رَكُوبٌ - رَغُوثٌ - زَبُورٌ .

فُعَالٌ ، نحو : سَحَابٌ - ضَرَابٌ - طَعَامٌ - خَلَاقٌ .

فِعَالٌ ، نحو : كِتَابٌ - لِبَاسٌ - فِرَاشٌ - قِطَارٌ - جِهَازٌ - بَسَاطٌ - مِهَادٌ - دِهَاقٌ .

فُعَالَةٌ ، نحو : عُصَارَةٌ ، لُقَاطَةٌ - قَلَامَةٌ - نُخَالَةٌ - حُتَالَةٌ - حُبَابَةٌ ، بُرَادَةٌ -

قراضة

فِعْلَةٌ ، نحو : جَبِلَةٌ ، أى مَجْبُولَةٌ .

أَفْعُولَةٌ ، نحو : أَضْحُوكَةُ ، أَعْجُوبَةٌ ، أَطْرُوحَةٌ ، أَلْعُوبَةُ ، أَسْجُوعَةٌ ، أَحْدُوثَةٌ .

وهذه الصيغ سماعية لا يقاس عليها ، ويستوى فيه المذكر والمؤنث ، وقلَّ

أن يستخدم صفة ؛ لأنه أقرب إلى أسماء الذوات الجامدة وما وصف به من ذلك

يضم إلى معنى اسم مفعول ضرباً من المبالغة .

استعمال المصدر بمعنى اسم المفعول:

وهذا الاستعمال نجده فى الأسلوب القرآنى العظيم ، قال تعالى : ﴿ وجاءوا على قميصه بدم كذب ﴾ ^(١) ، معناه : بدم مكذوب .

وقد ربط أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء [ت ٢٠٧ هـ] هذا الاستعمال للمصدر والمقصود اسم المفعول بـ " كلام العرب " قال والعرب تقول للكذب : مكذوب ، وللضعف : مضعوف ، وليس له عقد رأى ومعتقد رأى فيجعلون المصدر فى كثير من الكلام مفعولاً ^(٢) .

وقال تعالى : ﴿ ثم فى سلسلة ذرعها سبعون ذراعاً فاسلكوه ﴾ ^(٣) .

ذرعها : مصدر بمعنى المفعول ، أى مذروعها أى طولها .

وقال تعالى : ﴿ وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة قالوا أتناخذنا هزواً ﴾ ^(٤) .

التقدير : أتناخذنا مهزوءاً ، فالمصدر هزواً ، بمعنى المفعول مهزوءاً .

قال تعالى : ﴿ هذا خلق الله فأرونى ماذا خلق الذين من دونه ﴾ ^(٥) أى مخلوق لله .

وقال تعالى : ﴿ وإنا ظننا أن لن تقول الإنس والجن على الله كذباً ﴾ ^(٦) .

التقدير : قولاً كذباً أى مكذوباً فيه .

(١) سورة يوسف : ١٨ .

(٢) الفراء : معانى القرآن ، ٣٨/٢ .

(٣) سورة الحاقة : ٣٢ .

(٤) سورة البقرة : ٦٧ .

(٥) سورة لقمان : ١١ .

(٦) سورة الجن : ٥ .

ومن الكلمات المتداولة فى الكتب العربية المهمة بالدراسات اللغوية " اللفظ
" قال ابن مالك :

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كـ " استقم "

واسم وفعلٌ ثم حرفُ الكلم

وحين تحدث اللغويون عن صيغة قالوا إن " اللفظ " مصدر لَفَظَ يَلْفُظُ لَفْظًا ،
أى : نطق ، وهو مصدر المراد به اسم المفعول ، اللفظ - الملفوظ .

فعل بمعنى اسم المفعول :

إذا جاءت صيغة " فعيل " بمعنى مفعول ، نحو : أسير - جريح - حبيب -
قتيل - كحيل - طريح - سجين
بمعنى : مأسور - مجروح - محبوب - مقتول - مكحول - مطروح -
مسجون .

فإن كانت كذلك تساوى فيه المذكر مع المؤنث إذا ذكر الموصوف ، تقول :
رجلٌ أسير - امرأةٌ أسير / رجلٌ جريح - امرأةٌ جريحٌ
رجلٌ قتيل - امرأةٌ قتيل

أما إذا حذف الموصوف واستعملت الصيغة استعمال الأسماء لحقتها التاء
فتقول : هذه ذبيحة أو نطيحة أو أكيلة ، أى مذبوحة ومأكولة .

و " فعيل " بمعنى " مفعول " سماعى ، فما ورد منه يُحفظ ولا يقاس عليه .
قال تعالى : ﴿ وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴾ .

يعلق أبو البركات ابن الأنبارى على الآية الكريمة قائلاً : " ولم يقل عقيمة
؛ لأن عقيم فعل بمعنى مفعول ، وفعيل إذا كان بمعنى مفعول لا تثبت فيه الهاء أى
لا يقال عقيمة كقولهم : عين كحيل ، كف خضيب - لحية دهين ، أى : عين
مكحولة - كف مخضوبة - لحية مدهونة ، وإنما فعلوا ذلك : أى عدم إلحاق تاء
التأنيث بصيغة فعيل فرقاً بين " فعيلة " بمعنى مفعولة .

و " فعيلة " بمعنى فاعلة نحو : شريفة وظريفة ولطيفة ، فصيغة " فعيلة
بمعنى معقومة لا بمعنى فاعلة أى ليست بمعنى عاقمة، فلذلك لم تثبت فيها
الهاء" (١).

قال تعالى : ﴿ وَاَبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْمِ فَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ .

أى فهو مملوء من الغيظ على أولاده ، ولا يُظهر ما يسوءهم " كظيم "
بمعنى مكظوم ، والدليل على ذلك استعمال اسم المفعول فى قوله تعالى :
﴿ فاصبر لحكم ربك ولا تكن كصاحب الحوت إذ نادى وهو مكظوم ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾ .

أى : مرهون : كأن نفس العبد رهن عند الله - سبحانه وتعالى - بالعمل
الصالح الذى هو مطلب به كما يرهن الرجل عبده بدين عليه ، فإن عمل صالحاً
فكّاه وخلصها وإلا أوبقها .

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، أى من الشيطان المرجوم .

والمرجوم فى اللغة : الملعون المطرود ، فلعنه الله معناه : طرده وأبعده .

(١) ابن الأنبارى : البيان فى غريب إعراب القرآن ، ٣٩١/٢ - ٣٩٢ .

الفصل الرابع

الصفة المشبهة

- التعريف .
 - الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة .
 - سبب تسميتها بالصفة المشبهة .
 - صياغة الصفة المشبهة .
-
- تحويل اسم الفاعل إلى الصفة المشبهة .
 - تحويل اسم المفعول إلى الصفة المشبهة .

الصفة المشبهة

التعريف:

الصفة المشبهة اسم مصوغ للدلالة على معنى المصدر وهو الحدث ، ومن يتصف به على جهة الثبوت ، فإذا قلنا : شجاع - طويل - كريم .
أفدنا بهذه الأبنية الدالة على الشجاعة والطول والكرم ، ومن يتصف بها على وجه الثبوت .
ووجه تسمية الصرفيين لها " الصفة المشبهة " أنها شاركت اسم الفاعل في أمرين :

١- أنها تدل على موصوف بالحدث على جهة الفاعلية ، وتلك هي دلالة اسم الفاعل .

٢- أنها تتصرف مثله في الإفراد والتنثية والجمع والتذكير والتأنيث ، فكما يقال : ضارب - ضاربة - ضاربان - ضاربون . يقال في الصفة المشبهة : فرح - فرحان - فرحة - فرحون ... ومن أجل هذا سميت " الصفة المشبهة " باسم الفاعل .

وهي اسم مصوغ من الفعل اللازم على الثبوت والدوام ، لا على الحدث والتجدد ، نحو : الشعب المصرى كريم السجايا عظيم الطباع ، فكلمة " كريم " تدل على أن كرم السجايا صفة لشعب مصر ، وهي صفة ثابتة فيه ، كما أن كلمة "عظيم " تدل - أيضاً - على أن عظم الطباع صفة ثابتة ودائمة لشعب مصر ، كذلك وسمى هذا النوع من المشتقات بالصفة المشبهة ؛ لأنها تشبه اسم الفاعل في دلالتها على ذات قام بها الفعل غير أن هناك فرقاً بينهما ، وهو أن اسم الفاعل يدل على من قام بالفعل على وجه الحدث والتجدد .

اما الصفة المشبهة فتدل على من قام بالفعل على وجه الثبوت والدوام ، فإن قلت : محمد واقف ، دل هذا على أن وقوف محمد حدث ، لكنه سينقطع ، أما إن قلت : محمد مدح ، دل على أن أمدح محمد صفة ثابتة وملزمة له ودائمة فيه .
ويطلق اللغويون هذا المصطلح " الصفة المشبهة " على صفة صرفية تدل على واحدة مما يأتى :

١- صفة خلقية ثابتة فى صاحبها ، مثل : أعور - أحول - أهيف - أسمر - طويل - قصير - ذميم .

٢- طبيعة أو صفة وجدت فى الإنسان منذ النشأة أى فطر عليها ، مثل : جبان - شجاع - كريم - حليم - وقور - شهم - دمث .

٣- صفة عارضة لا تدوم فى صاحبها تلازمه حيناً وتغادره آخر ، مثل : جوعان - سكران - مريض - بعيد - قريب .

وهذه الدلالات اكتسبتها الصفة المشبهة من دلالة الفعل نفسه الذى تشتق منه ، فأفعال تلك الصفات تحمل الدلالة على الصفة ، مثل : عور - جول - سمر - طول - قصر - هيف - حلم - وقر - جبن ... إلخ .

ولعل هذا هو الذى دفع التصريفيون إلى القول بأن الأفعال المراد إلصاقها بالذين وقعت منهم لكثرة قيامهم بها حتى أصبحت كالسجية أو الطبيعة تنقل إلى صيغة " فعل " بضم العين .

الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة :

الصفة المشبهة تتميز من اسم الفاعل بما يلى :

١- أنها موضوعة لنسبة حدوثها إلى الذات على وجه الدوام ، ومن أجل ذلك لا يرتبط بأحد الأزمنة الثلاثة الماضى والحاضر والمستقبل ، بخلاف اسم الفاعل فإنه على وجه الحدوث والطروء ، فأنت حين تقول : فلان كريم ، دل ذلك أن الكرم فيه طبع وفطرة ، أما إذا قلت : فلان قائم ، دل ذلك على حدث وفاعله ، وهذا يعنى أن هذا الحدث يرتبط بأحد الأزمنة الثلاثة.

٢- استحسان إضافتها إلى الفاعل فى المعنى بخلال اسم الفاعل ، فأنت تقول :
فلان كريم الطبع ، أما اسم الفاعل فيمكن أن يضاف إلى مفعوله ، نحو :
فلان معين الناس .

٣- أنها لا تصاغ إلا من اللازم ، لأنها مفيدة للدوام ، وما ورد فيه من المتعدى
فيعد تنزيله منزلة اللازم ، أما اسم الفاعل فيصاغ من اللازم والمتعدى .

سبب تسميتها بالصفة المشبهة :

وسبب تسميتها صفة مشبهة هو شبهها لاسم الفاعل ، يؤيد ذلك تنمة
المصطلح الشائع فى كتب التصريف ، حيث يقولون : صفة مشبهة باسم الفاعل ،
هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الصفة المشبهة تشبه اسم الفاعل من خلال
المستويين التصريفي والنحوى .

فمن المستوى التصريفي تكون دلالتها على الموصوف بالحدث على سبيل
الفاعلية لا المفعولية . ففى قولك : الرجل كريم أو أسمر أو أعرج أو أعور ،
جاءت الدلالة من قبيل أن الرجل وقع منه فعل الكرم أو السمرة أو العرج أو
العور ، وهذه هى دلالة اسم الفاعل العامة ، ثم إن الصفة المشبهة تتصرف
تصرف اسم الفاعل إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً .

ومن المستوى النحوى فإنها تعمل عمل فعلها فتحل محله وترفع الفاعل ،
فعندما تقول : محمد كريم خلقه ، صح نقل الصيغة إلى الفعل فتقول : محمد كريم
خلقه ، وكذلك اسم الفاعل يعمل عمل فعله .

صياغة الصفة المشبهة :

تقتصر صياغة الصفة المشبهة على الفعل اللازم ، نحو : محمد طاهر
القلب ، شريف المخبر ، كريم الأصل ، فالأفعال " طهر - شرف - كرم " كلها
لازمة ولا تصح صياغة من الفعل المتعدى ، فلا تقول : محمد شاكر الأب زيدا ؛
لأن الفعل " شكر " متعد .

والصفة المشبهة أكثر ما تصاغ من فعل ثلاثى مجرد على وزن "فعل"
اللازم ، و "فعل" الذى لا يأتى إلا لازماً ، وتصاغ الصفة المشبهة من الفعل
الثلاثى المجرد للدلالة على ثبوت الصفة ودوامها ويغلب أن يكون صوغها من
بابى "فعل" اللازم و "فعل" اللازم .

فإذا أريد بالصفة الحدوث صيغ من الفعل اسم فاعل فتقول : من كرم كرم
غداً ، وحاسن اليوم ، ومن قوله تعالى : « وضائق به صدرك » ^(١) ، ولم يقل :
ضيق ليدل على أن الضيق عارض وليس ثابتاً .

صياغة الصفة المشبهة من "فعل" أو "فعل" :

أولاً : إذا كان الفعل على وزن "فعل" كانت الصفة المشبهة على الأوزان التالية
: فعل - أفعل - فعلان - وإليك التفصيل :

[١] فعل : تأتى الصفة المشبهة على هذا الوزن ، إذا دل فعلها على فرح أو حزن
، نحو : فرح - حزن - مرح - قلق ... تقول فى الصفة المشبهة : فرح -
حزن - مرد - قلق ... ومنه قوله تعالى : « ولئن أذقناه نعماء بعد ضراء
مستة ليقولن ذهب السيئات عني إنه لفرح فخور » ^(٢) .

وأكثر ما يصاغ عليها يدل على صفة عارضة لا تدوم فى صاحبها مثل :
خجل - وجل ، وقد تدل على صفة دائمة فى صاحبها ، مثل : خشن - سمج -
مرن - من عمى البصيرة - وفطن .

وقد تختلط هذه الصيغة بصيغة مماثلة لها فى صيغ المبالغة : اسم الفاعل ،
وهى "فعل" ، مثل : حذر - يقظ - فطن - لبق - فكه .

ويفرق بينهما بالارتباط بالمفعول به أو عدمه ، فإذا قلت : هو فطن لما
تعمل وحذر منك ولبق فى معاملته وفكه فى حديثه . فهم من هذا أنه كثير الفطنة
والحذر واللباقة والفكاهة .

(١) سورة هود : ١٢ .

(٢) سورة هود : ١ .

أما إذا قلت أنه حذر وفطن ولبق وفكه ، دون الربط بالمفعول به ، أو بما يشابهه فهم كلامك . أن تلك الصفات في صاحبها طبع وخلقه وهى بهذا صفة مشبهة .

[٢] أفعال : تأتى الصفة المشبهة على وزن " أفعال " ومؤنثة " فعلاء " إذا دل فعلها على لون أو عيب ، نحو : حَمَرَ - خَضِرَ - عَرَجَ - كَحَلَ - صَمَّ " أصلها صَمَمَ " - غَيِدَ - عَمِيَ ...

تقول فى الصفة المشبهة : أحمر - أخضر - أعرج - أكل - أصم - أغير - أعمى ...

والمؤنث : حمراء - خضراء = عرجاء - كحلاء - صمّاء - غيراء - عمياء ... وهكذا . ومنه قوله تعالى : ﴿ ومن كان فى هذه أعمى فهو فى الآخرة أعمى وأضل سبيلاً ﴾ ^(١) . وقوله تعالى : ﴿ إنها بقرة صفراء فاقع لونها تسر الناظرين ﴾ ^(٢) .

[٣] فعلان : ومؤنثة " فعلى " ، وتأتى الصفة المشبهة على هذا الوزن إذا دل فعلها على خلو أو امتلاء ، نحو : عطش - جوع - غضب - ظمأ ، تقول فى الصفة المشبهة : عطشان - جوعان - غضبان - ظمآن ، والمؤنث : عطشى - جوعى - غضبى - ظمأى ... وهكذا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ولما رجع موسى إلى قومه غضبان أسفا ﴾ ^(٣) ، غضب - غضبان ، ونحو : غضبان - حزان - حيران - لهفان - ندمان .

ومعظمها يؤنث على فعلى نحو : غضبى - حيرى - يقظى - ظمأى ، ولكن قليلاً منها يؤنث بالتاء ، نحو : ندمان - ندمانة - ملآن - ملآنة .

(١) سورة الإسراء : ٧٢ .

(٢) سورة البقرة : ٦٩ .

(٣) سورة الأعراف : ١٥ .

ثانياً : إذا كان الفعل على وزن " فعل " كانت الصفة المشبهة على الأوزان التالية :
" فَعَلٌ - فُعِلٌ - فَعَالٌ - فُعَالٌ ، وإليك التفصيل :

[١] فَعَلٌ : نحو : حَسَنٌ - بَطُلٌ - خَلَقَ من حَسَنٌ - بَطُلٌ - خَلَقَ ، ومنه قوله

تعالى : ﴿ من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له ﴾ (١) .

- خالد بن الوليد بَطُلُ الإسلام ، و " فَعَلٌ " : بفتح الفاء والعين ، مثل :
حَدَّثَ - بَطُلٌ - صَنَعَ - خَلَقَ - صَرَخَ - سَمَدٌ - غَمَزَ - بَسَرَ - نَبَهَ .

[٢] فُعِلٌ : نحو : جُنُبٌ من جُنُبٍ ، وهو قليل ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وإن كنتم

جنباً فاطَّهَرُوا ﴾ (٢) ، جُنُبٌ - سُرُحٌ - أَنْفٌ ، وهى بضم الفاء والعين ،

نحو : سَجَعٌ - جُرَزٌ .

[٣] فُعَالٌ : مثل شُجَاعٌ ، من شَجَعٌ ، نحو : المسلم الصادق شُجَاعٌ عند الزحف ،

ويغلب على هذه الصيغة أن تصاغ من " فعل " بضم العين ، ولذلك فهى

تدل على صفات ثابتة ، مثل : شُجَاعٌ - هُمَامٌ - أَجَاجٌ - زُعَافٌ .

[٤] فَعَالٌ : مثل : حَصَانٌ - جَبَانٌ - رزان من : حَصْنٌ - جَبْنٌ ، نحو : هذه

امرأة حَصَانٌ أى عفيفة .

وأما إذ كان الفعل على وزن " فَعَلٌ " فأوزان الصفة المشبهة منه قليلة ،

كما ذكرنا ذلك فى اسم الفاعل ، فمن أمثلة الصفة المشبهة منه ما جاء على وزن

" فِيعِلٌ " ، نحو : سَيِّدٌ - مَيِّتٌ - جَيِّدٌ - شَيْخٌ - طَيِّبٌ .

ثالثاً : الأوزان المشتركة بين البابين : " فَعَلٌ - فَعِلٌ " :

هناك أوزان مشتركة بين البابين ، وهذه الأوزان هى : فَعَلٌ - فَعِلٌ - فَعِلٌ

- فَعِلٌ - فَاعِلٌ ، وإليك التفصيل :

[١] فَعِلٌ ، مثل : سَبَطَ - ضَخَمَ - عَذَبَ - سَمَحَ من : سَبَطَ - ضَخَمَ - عَذَبَ -

سَمَحَ ، نحو :

(١) سورة الحديد : ١١ .

(٢) سورة المائدة : ٦ .

- النيل ماؤه عذب .

- المؤمن سَمَحَ الخلق

- الجبل ضخَمُ الهيئة .

وهي بفتح الفاء وسكون العين وتدل على صفة ثابتة ، مثل : بهَل - صَعَل ، فَحَل ، عَذَب ، وَغَد ، فَظٌ ، فَخَمٌ - رَخَصُ - عَبَل - نهَد - رَطَب - نَذَل .

وتصاغ من " فَعَل " الدال في أصله على ثبوت الصفة ودوامها ، وجاءت على قلة من باب " فَعَل " ، مثل : عَفَّ من عَفَّ ، وكلَّ من كلَّ ، وجَلَّ من جَلَّ .

[٢] فِعْلٌ ، مثل : صِفِرٌ - مِلَحٌ من : صَقِرَ - مِلَحٌ ، نحو : البحر مِلَحٌ ماؤه ، وهي بكسر الفاء وسكون العين مثل : نَكَسَ - رَخُو - مِلَح - صِفِر - خِف .

[٣] فَعْلٌ ، مثل : صَلَبٌ - حَلَوٌ - مَرٌّ من : صَلَبَ - حَلَوٌ - مَرِر ، نحو :

- التفاحُ حَلَوٌ طعمه

- لا تكن صلباً فتكسر ، وهي بضم الفاء وسكون العين مثل : حُرٌّ - سُخْنٌ .

[٤] فَعِلٌ ، مثل : فَرِحَ - نَجِسَ من : فَرِحَ - نَجَسَ ... إلخ .

[٥] فَاعِلٌ ، مثل : بَاسِلٌ - طَاهِرٌ من : بَسَلَ - طَهَرَ ، نحو : هذا مجاهدٌ باسلٌ

طاهر النفس ، وهي بكسر العين وهي تشبه اسم الفاعل ويفرق بينهما

بالارتباط بالمفعول من عدمه ، فإن ارتبطت بالمفعول كانت اسم فاعل ،

مثل : هو عالم بالمسألة - عاقل لما يدور - جاهل لما يفعل .

[٦] فَعِيلٌ ، مثل : بَخِيلٌ - كَرِيمٌ - من : بَخَلَ - كَرَّمَ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فالذين

آمَنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة ورزق كريم ﴾ ^(١) ، وهي من أهم

الصيغ وأكثرها استعمالاً وأكثر ما يصاغ عليها يدل غالباً على صفة ثابتة ،

فطرية أو خلقية في صاحبها ، مثل : كريم - حليم - ظريف - طويل -

قصير - جميل .

(١) سورة الحج : ٥٠ .

وتؤنث على " فعيلة " غالباً ، ويصاغ أغلب الوارد منها من " فعل " بضم العين وفعل بكسرهما على الترتيب ، وقد تصاغ من " فعل " اللازم بفتح العين على قلة . فمن " فعل " بضم العين : كريم - عظيم - حليم - نشيط - وسيم - قبيح - نظيف - فصيح - بليغ - بطيء - عسير - يسير - كثير - بخيل - جري - جميل - ظريف - لطيف .

ومن " فعل " بكسر العين : مريض - بخيل - نشيط - رشيد - سعيد - فقيه - سقيم - حزين .

وأما صياغتها من " فعل " بفتح العين فيشترط أن يكون الفعل مضعفاً مثل : رقّ فهو رقيق ، وقلّ فهو قليل ، وعفّ فهو عفيف ، وحلّ فهو حليل ، وذنمّ فهو ذميم ، وشحّ فهو شحيح ، وخفّ فهو خفيف ، وجدّ فهو جديد .

وهذه الصيغة تحول إليها مبالغة اسم الفاعل ، مثل : عليم - قدير - سميع ، ويكون ذلك عند زوال ارتباطها بالمفعول وثبوتها صفة دائمة في موصوفها ، فيصح الفعل الذي اشتقت منه فعلاً لازماً .

صياغة الصفة المشبهة من غير الثلاثي :

تنفاس من غير الثلاثي على زنة اسم الفاعل تماماً ، لكن بشرط أن يكون المعنى على جهة الدوام والثبوت للفرق بينها وبينه ، نحو : مرتفع القامة - معتدل السلوك - مستقيم الرأي .

ومن الصفات المشبهة ما جاء من غير الثلاثي ، ولكنه وافق صيغة من صيغ الصفة المشبهة ، نحو : فقير من " افتقر " - شديد من " اشتد " - رفيع من " ارتفع " .

ويشترط - هنا - أن يكون معناها ذا فقر ، وذا شدة ، وذا رفعة ، أما إن كان المعنى مفتقراً - أو مشتدّاً ، أو مرتفعاً فهي أسماء فاعلين .

ويبقى ملحظاً : الثبوت والدوام ، والحدوث والطروء ، هما الفيصل في التمييز بين

اسم الفاعل والصفة المشبهة .

فإذا قلنا : اجلس معتدلاً ، أفدنا بـ " معتدل " الدلالة على الاعتدال ، ومن قام به على حال متغيرة ، فقد ينحنى الجالس بعد وهلة .
أما إذا قلنا : انهج في سلوكك نهجاً معتدلاً ، أفدنا بـ " معتدلاً " الدلالة على الاعتدال ، والفاعل على حال من الثبوت ؛ إذ النهج المعتدل لا يتحول إلى نهج متطرف بين عشية وضحاها ، وعلى هذا يكون " معتدلاً " صفة مشبهة .

تحويل اسم الفاعل إلى الصفة المشبهة :

يجوز تحويل اسم الفاعل إلى الصفة المشبهة في إحدى حالتين :
[أ] إذا أريد منه الثبوت والدوام ، وقامت القرينة على هذا ، فيصير صفة مشبهة تجري عليه أحكامها .
[ب] إذا أضيف إلى فاعله ، سواء أكان فعله ثلاثياً أم غير ثلاثي لازماً أم متعدياً ، نحو : فلانٌ عالى القامة شامخ الأنف .
وقول الشاعر :

ضحك السن إن نطقوا بخير

وعند الشر مطراق عبوس

وهذه الصفات : عالى - شامخ - ضحك مأخوذة من الأفعال : علا - شمخ - ضحك .

وهذه أفعال لازمة ، ولا خلاف في جواز انتقال هذا النوع من حالة الحدث إلى اسم فاعل أو صيغة مبالغة " إلى حالة الدوام والثبوت وهو معنى الصفة المشبهة .
أما إذا كان اسم الفاعل مأخوذاً من فعل متعد ، فيجوز أيضاً انتقاله إلى معنى الصفة المشبهة بشرط أن يكون اللبس مأموناً ، وهو التباس الإضافة للفاعل بالإضافة للمفعول به ، فإذا لم يؤمن اللبس لم يجز الإضافة ، نحو :

- فلان راجم الأبناء نافع الأعوان .

والمعنى أن أبناءه راحمون وأعداؤه نافعون .

وهذا يأتي في معرض الرد على قائل بأن أبناءه قساة وإخوانه ضارون .

أى قامت قرينة على أن المراد بـ " راحم " و " نافع " الصفة المشبهة فى ومعناها ، فعندئذ يكون " راحم " و " نافع " مضافين إلى فاعليهما (١) .
ولا شك أن هذه إمكانية جيدة لتطويع الأبنية على وفق مقاصد المتكلمين (٢) .
هذا هو الراجح فى انتقال هذا النوع إلى الصفة المشبهة ومنع قوم ذلك ،
وإن اجتمع فى المحول الأمران السابقان .

ويشهد للمجوزين قوله تعالى : « إن ربك واسع المغفرة » ، حيث أضيف
واسع ، وهو اسم فاعل من " وسع " المتعدى إلى الفاعل ، وهو على معنى الصفة
المشبهة ، ومنه قول الشاعر :

ما الراحم القلب ظلاماً وإن ظلماً
ولا الكريم بمناع وإن حرماً

تحويل اسم المفعول إلى الصفة المشبهة :

اسم المفعول من المتعدى لواحد ، سواء أكان من الثلاثى أم من غيره يحول
إلى صفة مشبهة متى استوفى الأمران السابقان المذكوران فى اسم الفاعل ، نحو :
زيدٌ مهزول فصيله - مشكورٌ فعله - مؤدبٌ خادمه - مهذبٌ أخلاقه
أنت مرموق المكانة دائماً - مسموع الكلمة - محصنٌ خلقاً - مكتمل علماً .
فـ " مرموق - مشكور - مؤدب - مهذب - مرموق - مسموع - محصن -
مكتمل " ، هذه صفات مشبهة محولة من اسم مفعول وهى دالة على معنى ثابت
دائم لا حادث . ولا بد فى اسم المفعول الذى يصير صفة مشبهة من أن يظل على
صيغته الأصلية وأن يكون فعله متعدياً لمفعول واحد ، فإن كان فعله لازماً أو
متعدياً لأكثر من واحد ، لم يصح أن يُصاغ منه اسم المفعول الصالح للانتقال إلى
الصفة المشبهة ، نحو :

بثوب ودينار وشاةٍ ودرهم فهل أنت مرفوع بما ها هنا رأس .

(١) عباس حسن : النحو الوافى ، ٢٥٥/٣ - ٢٥٦ .

(٢) كتاب العربية نظام البنية الصرفية : نهاد موسى وزميله ، ص ٦٥ .

الفصل الخامس

اسماء الزمان والمكان

- التعريف

- الفرق بين اسمى الزمان والمكان وظرفى الزمان والمكان .

- طريقة صوغ اسمى الزمان والمكان .

أولاً : صوغهما من الثلاثى .

ثانياً : صوغهما من غير الثلاثى .

- وظائف اسمى الزمان والمكان .

- ما يخالف فيه المصدر الميمى اسمى الزمان والمكان .

- اتفاق صورة المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان واسم المفعول من غير الثلاثى .

- أحكام خاصة باسمى الزمان والمكان .

- المؤنث من أسماء الزمان والمكان ونظرة العلماء إليه .

اسماء الزمان والمكان

تعريفهما : هما اسمان مصوغان على وزن واحد ، للدلالة على زمن وقوع الفعل أو مكانه .

هما اسمان مشتقان يصاغان بطريقة واحد للدلالة على زمان وقوع الحدث ، مثل : قابلته مغرب الشمس ومطلع القمر ومنصرف الشغيلة ، أو للدلالة على مكان وقوعه مثل : اتجه مغرب الشمس ومطلع القمر .

اسم الزمان :

هو اسم مشتق من الفعل الثلاثي وغيره ، ليدل على زمن وقوع الفعل، نحو :
مأكل الطلاب الساعة الثامنة

أى زمن مأكلهم

ونحو : مولد الرسول ﷺ شهر ربيع الأول

أى : زمن ولادته

واسم الزمان ما اشتق من المصدر ليدل على زمان الفعل .

اسم المكان :

هو اسم مشتق من الفعل الثلاثي وغيره ، ليدل على مكان وقوع الفعل أو حدوثه ، نحو :

مأكل الطلاب المدينة الجامعية ، أى مكان مأكل الطلاب

مولد الرسول ﷺ مكة المكرمة ، أى مكان ولادته

واسم المكان : ما اشتق ليدل على مكان وقوع الفعل ، فإذا قلت أن : ليلة

القدر مطلع الفجر ، فمعناه : زمان طلوعها .

وإذا قلت : مطلع الفجر خير وقلت للقراءة والإطلاع المفيد ، فمعنى ذلك أن الزمان المفيد فائدة تامة وقت طلوع الفجر .

وإذا قلت : البيت الجميل الذى يروك جماله وتمازج تنسيقه تجد فيه مدخلاً للأضياف سلمهم إلى غرفة استقبال أنيقة ، ومطعماً واسعاً ، ومطبخاً آية فى النظافة . وكل هذه الأبنية : المدخل - المطعم - المطبخ - تدل على اسم المكان .

الفرق بين اسمى الزمان والمكان وظرفى الزمان والمكان :

واسما الزمان والمكان يختلفان عن ظرفى الزمان والمكان بما يلى :

[١] ظرف الزمان والمكان يدلان على زمان أو مكان مجرد وهما على معنى "فى" ولذا فهما محلان للحدث حدث عاملهما .

أما اسما الزمان والمكان فهما يدلان على زمان أو مكان مجرد ، بل هما للزمان أو للمكان الحاصل فيه الحدث المأخوذ منه مادتهما ^(١) .

فأنت إذا قلت : هذا مجلس زيد ، كان مجلس اسم مكان وهو ليس مكاناً محضاً ، مثل : أمام - فوق ... وغيرهما من ظروف المكان ، بل هو مكان الجلوس فحسب .

وإذا قلت : وقفتُ أمام المسجد ، كان " أمام " مكاناً محضاً حل فيه الوقوف .

[٢] الاسمان دالان على المكان أو الزمان بصيغتهما ؛ لأنهما مشتقان من الفعل بخلاف الظرفين ، فهما دالان على المكان أو الزمان بذاتيتيهما ؛ لأنهما جامدان ليس لهما صيغة مطردة .

[٣] يحتاج إلى قرينة سياقية لتحديد المكان أو الزمان فى الاسمين ؛ لأنهما يصاغان على وزن واحد ، ألا ترى أن " موعد " وهى على " مفعِل " تحتل أن تكون اسم زمان أو اسم مكان .

فإذا قلت : لغرس الشجر موعداً معين ، أى زمان معين ، فهى اسم زمان .

(١) محمد الطنطاوى : تصريف الأسماء ، ص ١٢٠ .

وإذا قلت : مكتبة الكلية موعدا

فهذه اسم مكان

أما الظرفان ظرفا الزمان والمكان فدلالتهما كما قلنا ذاتية ولا احتمال في ذلك ^(١) ، ورغم تخالفهما في هذه الأمور ، إلا أنهما قد يجتمعان استعمالاً فقد يصير الاسمان ظرفين إذا اتحد مع عاملهما مادة .

نحو : وقفت موقف الخطيب ، أى مكانه

جئت مجيء زيد ، أى زمان مجيئه

طريقة صوغ اسمي الزمان والمكان :

يصاغ اسم المكان والزمان من الثلاثي وغيره على النحو التالي :

أولاً : صوغهما من الثلاثي :

[أ] يصاغ اسم الزمان والمكان من الماضي الثلاثي على وزن " مَفْعَل " بفتح الميم والعين وسكون الفاء في موضعين :

١- إذا كان الفعل معتل الآخر ، نحو : أوى - سعى - رمى ... ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ ، فـ " المأوى " اسم المكان من أوى .

ونحو : مسعى الحجاج بين الصفا والمروة ، فـ " مسعى " اسم مكان من السعى ،

ونحو : أيام منى مرمى الجمرات ، فـ " مرمى " اسم زمان من " رمى " .

٢- إذا كان الفعل صحيحاً وكانت عينه مضمومة أو مفتوحة في المضارع ، نحو :

قَعَدَ - طَلَعَ - نَهَلَ - بَدَأَ ، فالمضارع : يَقْعُدُ - يَطْلُعُ - يَنْهَلُ - يَبْدَأُ ،

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ . فِي مَقْعَدٍ صَدُوقٍ عِنْدَ مُلِكٍ

مَقْتَدِرٍ ﴾ ^(٢) ، فـ " مقعد " اسم مكان .

ونحو : مطلع الشمس السادسة صباحاً ، فـ " مطلع " اسم زمان .

(١) محمد الحلواني : المعنى الجديد في علم الصرف ، ص ٣٠ .

(٢) سورة القمر : ٥٤ ، ٥٥ .

ونحو : المكتبة منهلٌ عذبٌ لطلاب العلم والمعرفة ، فـ " منهل " اسم مكان .

وتحو : مبدأ الدراسة شهر أكتوبر ، فـ " مبدأ " اسم زمان .

[ب] يصاغ اسم الزمان والمكان من الماضي الثلاثي على وزن " مَفْعِل " بفتح الميم وسكون الفاء وكسر العين في موضعين :

١- إذا كان الفعل مثلاً واوياً ، معتل الأول بالواو ، بشرط أن يكون صحيح اللام الآخر .

نحو : وَعَدَ - وَسَمَ - وَزَنَ - وَلَدَ ... ومنه قوله تعالى : ﴿ إن موعدهم الصبح أليس الصبح بقريب ﴾ ^(١) ، فـ " موعد " اسم زمان .

نحو : موسم الحج الأشهر الحرم ، فـ " موسم " اسم زمان .

ونحو : فناء الدار موزن القطن ، فـ " موزن " اسم مكان .

ونحو : مولد الرسول ﷺ مكة ، فـ " مولد " اسم مكان .

٢- إذا كان الفعل صحيحاً وكانت عينه مكسورة في المضارع نحو : رَجَعَ - عَرَضَ - هَبَطَ - نَزَلَ ، فالمضارع : يرجع - يهبط - ينزل .

ومنه قوله تعالى : ﴿ ثم إنَّ مرجعهم لإلى الجحيم ﴾ ^(٢) ، فـ " مرجع " اسم مكان .

ونحو : معرض القاهرة الدولي في شهر يناير ، فـ " معرض " اسم زمان .

ونحو : شبه الجزيرة العربية مهبط القرآن ، فـ " مهبط " اسم مكان .

ونحو : الوطن منزل كل مخلص يعيش فيه ، فـ " منزل " اسم مكان .

ثانياً : صوغهما من غير الثلاثي :

يصاغ اسما الزمان والمكان من غير الثلاثي على وزن اسم المفعول ، أى على وزن المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر

(١) سورة هود : ٨١ .

(٢) سورة الصافات : ٦٨ .

، نحو : أنزل - استقر - استودع - أرسي ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وقل رب أنزلني منزلاً مباركاً وأنت خير المنزلين ﴾ ^(١) ، فـ " منزل " اسم مكان من الفعل " أنزل ".
ونحو قوله تعالى : ﴿ وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين ﴾ ^(٢) ، فـ " مستقر - مستودع " كل منهما اسم مكان من الفعلين : استقر - استودع ، ومضارع كل منهما : يستقر - يستودع .
ونحو قوله تعالى : ﴿ يسألونك عن الساعة أيان مرساها ﴾ ^(٣) ، فـ مرسى " اسم زمان من الفعل أرسي ، ومضارعه يُرسي .

ونحو : مجتمع من يناجون الله وقت السحر ، فـ " مجتمع " اسم زمان من اجتمع ، ومضارعه يجتمع .

وظائف اسمي الزمان والمكان :

[١] المصدر الميمي واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان مما فوق الثلاثي شركاء في الوزن ، ولكن يفرق بينهم بالقرينة والسياق ، فمثلاً :
" مُستخرج " تصح أن تكون مصدراً ميمياً أو اسم مفعول أو اسم زمان أو اسم مكان ، غير أن العبرة بالقرينة على النحو التالي :

[أ] استخرج العلماء البترول مُستخرجاً عظيماً " مصدر ميمي "

[ب] القرن التاسع عشر مُستخرج البترول " اسم زمان "

[ج] سيناء مُستخرج البترول " اسم مكان "

[د] البترول مُستخرج غنى " اسم مفعول "

(١) سورة المؤمنون : ٢٩ .

(٢) سورة هود : ٦ .

(٣) سورة النازعات : ٤٢ .

ما يختلف فيه المصدر المسمى اسمى الزمان والمكان:

تختلف صيغة المصدر الميمى عن اسمى الزمان والمكان فى نوع واحد وهو ما كان مضارعه صحيح اللام مكسور العين وليس مثلاً واوياً .

فإن المصدر الميمى منه بزنة " مفعَل " بفتح العين ، واسما الزمان والمكان بزنة " مفعَل " بكسر العين .

فالمصدر الميمى من [جلس - فرّ - طار - قال] ، هو : مجلس بفتح اللام - ومفر - مطار - مقال ، بنقل حركة العين الفتحة إلى ما قبلها وقلبها ألفاً فى المثالين الأخيرين ، وقياس اسم الزمان والمكان منها مجلس بكسر اللام : مفر - مطير - مقليل ، بنقل حركة العين الكسرة إلى ما قبلها وبقائها فى المثالين الأخيرين .

اتفاق صورة المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان واسم المفعول من غير الثلاثى:

تتفق صيغة المصدر الميمى واسم المفعول واسمى الزمان والمكان من غير الثلاثى ؛ إذ صيغة الأربعة بزنة المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر ،

- فاسم المفعول من أجاب مُجَاب

- واسم المفعول من أعطى مُعْطَى

- واسم المفعول من استنفر مُسْتَنْفَر

وهو صالح للمصدر الميمى ولاسمى الزمان والمكان ، نحو :

- أجبته مُجَاباً حسناً .

- فى الأيام المباركة مُجَاب الدعاء

- فى مكة مُجَاب الدعاء .

- وقال تعالى : ﴿ وسيعلم الذين ظلموا أىّ منقلب ينقلبون ﴾ .

ومن أمثلة اسم الزمان :

- يوم الجمعة ملتقى الأصدقاء

ومن أمثلة اسم المكان :

- مكة ملتقى الحاج .

اتحاد صيغة اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر الميمي واسمى الزمان والمكان فيما إذا كان الفعل على وزن افتعل أو انفعل الأجوفين أو المضعفين ، نحو : اختار - امتد - انقاد ، وفيما كان على وزن فاعل ، أو افعل أو افعال المضعفات نحو : حادّ - ابيضّ - ابيض ، تقول في الجميع من هذه الأمثلة : مختار - ممتد - منقاد - منخل - منحد - مبيض .

والتمييز يكون بالقرائن :

- اخترت من الطلبة الطالب المذهب فأنا مختار " اسم فاعل "

- وهذا مختار صادق " مصدر ميمي "

- ويوم الخميس مختار المذهب " اسم زمان "

- الكلية مختار المذهب " اسم مكان .

أحكام خاصة باسمي الزمان والمكان :

[١] وردت كلمات شاذة على وزن " مَفْعَل " مكسورة العين مع أن مضارعها

مضموم العين ، وكان القياس " مَفْعَل " بفتح العين ، ومن هذه الكلمات :

مَشْرِق - مَغْرِبٌ - مَسْنَدٌ ...

[٢] في ورود السماع بالكسر يجوز فيها استخدام الكسر مراعاة للمسموع دون أن

يوجب الاقتصار عليه ، بل إن ورود السماع بالكسر وحده لا يوجب

الاقتصار عليه ، وإهمال القياس فكيف وقد اجتمع لها السماع والقياس معاً؟

قد تلحق التاء المربوطة اسم الزمان واسم المكان سماعاً ، نحو : مطبعة - مدرسة

- مجزرة - مقبرة ...

[٤] إذا كانت عين الكلمة حرف علة " ياء " نحو : باع - بات - صاف ، فإنها في اسم الزمان أو المكان تنقل كسرتها إلى ما قبلها ، فنقول : مبيع - مبيت - مصيف ، وإذا كان القياس " مفعّل " فنقول : مبيع البرتقال الشتاء ، فـ " مبيع " اسم زمان ، نحو : مبيع البرتقال السوق ، فـ " مبيع " اسم المكان .
وقول الشاعر :

نزلت مقدّمة المصيف حميدة

ويذُ الشتاء جديدة لا تتكرّر ...

[٥] إذا كانت عين الكلمة حرف علة " واو " نحو : تاب - قام - نام ، فإنها في اسم الزمان والمكان تنقل فتحة الواو ضمة إلى ما قبلها فتقلب العين واواً ، نقول : متوب - مقوم - منوم ، ويعرف أصل العين من تصرفات الفعل ومشتقاته ، نقول : يتوب - يقوم .

أما الثالثة فتعرف من المصدر " نوم " ... إلخ ، نحو : المساء منوم الكائنات ، فـ " منوم " اسم زمان ، ونحو : السرر منوم أهل الجنة ، فـ : منوم " اسم مكان .

[٦] ورد في اللغة عن العرب أسماء الزمان أو المكان على وزن مفعّل بكسر العين سماعاً ، وكان القياس فتحها ، وهذه الكلمات وردت في كثير من

~~مراجع كتب اللغة ونسب إليها الشذوذ تارة (١) ، وقالوا تارة أخرى :~~

كسروا هذه الألفاظ والباب فيها الفتح ، ومنها قولهم : المشرق .

قال تعالى : ﴿ والله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله ﴾

وأفرد المشرق والمغرب باعتبار الناحية أو باعتبار المصدر الواقع في الناحية ، وأما الجمع في قوله تعالى : ﴿ والله المشرق والمغرب ﴾ ، فاعتبار اختلاف المشرق والمغرب المطالع كل يوم .

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ، ١٠٨/١ .

وأما التثنية فى قوله تعالى : « رب المشرقين ورب المغربين » فاعتبار
مشرقى الشتاء والصيف .

المؤنث من أسماء المكان ونظرة العلماء إليه :

المتتبع لكتب اللغة يجد أنها أوردت صيغاً كثيرة لأسماء المكان مختومة
بتاء التأنيث للدلالة على تأنيث المعنى المراد ؛ إذ يقصد منها البقعة ، فمن ذلك :
المدينة - المزرعة - المنامة - المشربة - المنزلة - المظنة بفتح الظاء ، وسمع
فيها الكسر .

وقد اختلفت نظرة العلماء لمثل هذه الصيغ فمنهم من يمنع ورود ذلك
لأسماء المكان ولا ينهض لقلة القياس عليه ، وبعض العلماء يجيز القياس على هذه
الصيغ المختومة بتاء التأنيث وهو الرأى السديد ، وذلك لتلك الأسباب :

١- العلماء يقررون أن إلحاق تاء التأنيث بالمشتقات قياسى لتأنيث معناها وأنه
قياس مطرد .

٢- بالنظر فى هذه الأسماء نجد أن عدد الوارد لها من المسموع الصحيح نحو
: ستة وعشرين ومائة . وهذا كاف فى القياس عليه ؛ إذ كيف يوصف
الوارد من هذه الأسماء للمكان بالقلّة ، فالأنسب جواز القياس فى صيغة
مفعلة بفتح العين أو كسرهما ؛ لأن مع ذلك فيه تضيق للغة عن بلوغ
الكمال ؛ لأن فى القياس عليها تكثير لمواد اللغة العربية .

٣- وقد لاحظ ذلك المجمع اللغوى بالقاهرة وأجازه فى دورته الثالثة والثلاثين
التي بدأت فى يناير ١٩٦٧م ، زيادة التاء للتأنيث فى صيغة اسم المكان ،
حيث اقتنع بالعدد الكافى للقياس مما ورد فى كتب اللغة .

الفصل السادس

اسم الآلة واسم التفضيل وصيغ التعجب

[١] اسم الآلة .

- أوزان اسم الآلة .
- الأوزان التي أجازها المجمع اللغوي .
- أحكام خاصة باسم الآلة .

[٢] اسم التفضيل .

- التعريف .
- وزن اسم التفضيل .
- الأوزان التي حذفت فيها همزة "أفعل" .
- شروط صوغ اسم التفضيل .
- طريقة التفضيل مما لم يستوف الشروط .

- مطابقة اسم التفضيل .

- حالات اسم التفضيل .

- أحكام خاصة باسم التفضيل .

[٣] صيغ التعجب .

- التعريف .
- شروط صياغة التعجب من الفعل .
- طريقة التعجب مما لم يستوف الشروط .

[١] اسم الآلة

التعريف:

هو اسم يؤخذ من الفعل الثلاثى المتعدى ليدل على الآلات التى يستخدمها البشر فى صناعتهم وحرفهم ، نحو : مبرد - مخراث - مطرقة .

واسم الآلة : اسم يشتق من الفعل للدلالة على الآلة ، وهو لا يشتق إلا من الفعل الثلاثى المتعدى ، أو هو اسم مصوغ من الفعل أو المصدر للدلالة على الحدث وآلته أو الحدث والأداة التى يقع بها .

أوزان اسم الآلة:

لاسم الآلة ثلاثة أوزان : مِفْعَل - مِفْعَال - مِفْعَلَة ، وإليك التفصيل :

[١] مِفْعَل :

نحو : مِبْرَد - مِغْزَل - مِنجَل - مِغُول - مِقْصَن ،

نحو : الحائك يقص الثوب بالمقص

البدوية تغزل الصوف بالمغزل

الفلاح يحصد الزرع بالمنجل

ونحو : مِشْرَط من الفعل شرط / مِصْنَع من الفعل صعد

مِقْصَن من الفعل قص / مِبْرَد من الفعل برد

مِغْزَل من الفعل غزل

[٢] مِفْعَال :

نحو : مِشْأَر - مِفْأَح - مِسمار - مِحْأَث - مِلْأَط - مِيزَان - مِغْأَف -

مسواك .

نحو : لا يستغنى الفلاح عن المحراث

يحرث الفلاح أرضه بالمحراث

أيها البائع لا تخسر الميزان

يستعمل النجار المنشار في عمله

ونحو : مِفْتَاح من الفعل فَتَحَ / مِزْمَار من الفعل زَمَرَ

مِنْشَار من الفعل نَشَرَ / مِلْقَاط من الفعل لَقَطَ

مِيزَان من الفعل وَزَنَ / مِغْرَاف من الفعل غَرَفَ

مِحْرَاث من الفعل حَرَثَ

[٣] مفعلة :

نحو : مِسْطَرَّة - مِلْعَقَة - مِطْرَقَة - مَحْبَرَة - مِكنَسَة - مَطْبَعَة .

نحو : كتب ابن خلدون مقدمته بالريشة والمحبرة .

ملعقة من عسل النحل عظيمة الفائدة .

يطرق الصانع الحديد بالمطرقة

ونحو : مِسْطَرَّة من الفعل سَطَرَ / مِلْعَقَة من الفعل لَعَقَ

مِبراة من الفعل بَرَى / مَطْبَعَة من الفعل طَبَعَ

مِكنَسَة من الفعل كَنَسَ / مَحْبَرَة من الفعل حَبَرَ

مِطْرَقَة من الفعل طَرَقَ

الأوزان التي أجازها المجمع اللغوي :

وهناك أوزاناً أخرى أجازها المجمع اللغوي منها :

١- فَعَّالَة ، نحو : غَسَّالَة - سَمَّاعَة - ثَلَّاجَة - زَحَّافَة - كَسَّارَة - شَوَّايَة -

فَرَّامَة - خَرَّاطَة - دَبَّابَة .

٢- فَاعِلَة ، نحو : سَاقِيَة - رَافِعَة - كَاسِحَة .

٣- فَاعُول ، نحو : سَاطُور - نَاقُوس - حَاسُوب - صَارُوخ - شَادُوف .

أحكام خاصة باسم الآلة:

[١] وهناك من أسماء الآلة ما هو غير مشتق وإنما هو مما وضعت العرب على غير قياس ، نحو : فأس - سكين - قلم - قدوم - شوكة - فرجار - سيف - رمح - سندان ، ومنه قول المتنبي :
الخيْلُ والليلُ البيداءُ تعرّفني

والسيف والرمح والقرطاس والقلم

وهذه الأسماء غير قياسية لم تشتق من الفعل ، فهي أسماء جامدة لا تتضبط تحت قاعدة معينة ، ونحو : كأس - قدوم - درع - رمح - سوط - حبل - ساعة - عصا - ترس - مسعط .

[٢] اسم الآلة قد يشتق من مصدر غير الثلاثي المجرد ، نحو : منزر - محرك - مرساة - ميساة .

[٣] قد يشتق اسم الآلة من مصدر الفعل اللازم ، نحو : مصباح - مخنة - مزارب - معراج - معزق - ملهى - مذياع .

[٤] قد يصاغ اسم الآلة من الرباعي المجرد على وزن " فَعْلَال " ، نحو : غربال - درباس - قطاس - سربال - تلفاز - كبتار - مغناط - دبلاج - فرجال ، ويحمل عليه ما كان ملحقاتاً ، نحو : سِرْوال - جِلْباب - سِشْوار - فِرْشاة .

[٥] قد يأتي اسم الآلة على وزن " فاعولة " ، نحو : ناعورة - طاحونة - نافورة .

[٦] قد يأتي اسم الآلة على وزن " فَعَّال " ، نحو : جزّار - برّاد - كبّاس .

[٧] قد يأتي اسم الآلة على وزن " مُفَعَّل " ، نحو : مؤلّد - مُحرك - مُنبّه .

[٨] قد يأتي اسم الآلة على وزن " مُفَعَّلة " ، نحو : مسجّلة ، وقد يأتي على وزن " فاعل " نحو : هاتف .

[٢] اسم التفضيل

التعريف:

هو اسم مصوغ على وزن " أفعل " للدلالة على أنّ شيئين اشتركا في صفة فزاد أحدهما على الآخر فيها ، نحو : زيد أفضل من عمرو .

هو اسم يشتق من الفعل ليدل على أنّ شيئين اشتركا في صفات وأن أحدهما زاد على الآخر فيها ، مثل : زيدٌ أكرم من عمرو .

هو اسم مصاغ على وزن " أفعل " يدل على أنّ شيئين قد اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر في هذه الصفة ، والمراد بالزيادة هي الزيادة المطلقة من كمال أو نقص أو حسن أو قبح . يقال : محمد أعظم من زيد - ياسرٌ أحسن من خالد - عليّ أكرم من عمرو - ليلي أقبح من سلوى .

وفى قولك : حاتمٌ أجود العرب ، يدل على أنّ حاتمًا والعرب مشتركون في الجود وأن حاتمًا يفضلهم في ذلك .

وقول الله تعالى : ﴿ وللاخرة خير لك من الأولى ﴾ ^(١) ، يعنى أن الدنيا والآخرة فيهما خير للنبي ﷺ ، ولكن الآخرة تزيد على الدنيا في ذلك ، ولإسم التفضيل باعتبار الدلالات التالية :

١- الدلالة على أنّ شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها كقولنا : الشمس أكبر من الأرض .

٢- الدلالة على أنّ شيئاً زاد في وصفه نفسه على شيء آخر في صفته ، فلا يكون بينهما وصف مشترك ، نحو : العسل أحلى من الخل - الصيف أحرّ من الشتاء ، أى أن العسل في حلاوته أقوى من الخل في حموضته ، والصيف في حرارته أشد من الشتاء في برودته ، وليس هناك اشتراك بينهما .

(١) سورة الضحى : ٤ .

٣- أن يُراد بأفعل ثبوت الوصف لمحله من غير نظر إلى تفضيل ، نحو قوله تعالى : ﴿ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِنَّ يَشَاءُ يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ يَشَاءُ يُعَذِّبْكُمْ ﴾ ، أى ربكم عالم بكم . فمعنى أفعل معنى اسم الفاعل .

- الناقص والأشج أعدلا بنى مروان أى العادلان ولا عدل فى غيرهما
وقول الشاعر :

كَأَنَّ صَغْرَى وَكَبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا

حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

فـ " صغرى ، وكبرى " أى صغيرة وكبيرة ، فمعنى اسم التفضيل معنى الصفة المشبهة .

[٤] أن يراد بأفعل التفضيل ابتعاد الفاضل من المفضول ، نحو قولنا :

- فلانٌ أَعْقَلُ من أن كذب .

- فلانٌ أَجَلُ من الرياء وأعظم من الخيانة .

فليس المعنى فى العبارتين تفضيل فلان من العقل على الكذب ولا فى الجلال على الرياء ، ولا فى العظمة على الخيانة ، وإنما المراد أن فلاناً أبعد الناس من الكذب بسبب عقله ، وأبعد الناس من الرياء بسبب جلاله ، وأبعد من الخيانة بسبب عظمته .

وزن اسم التفضيل :

لأفعل التفضيل وزن واحد ، هو " أفعل " الذى مؤنثه فُعَلَى :

نحو : أعظم : " مؤنثها " عظمى

أكبر : //

كبرى

أصغر : //

صغرى

أجود : //

جودى

أكرم : //

كُرمى

الأوزان التي حذفت فيه همزة "أفعل":

وكل أسماء التفضيل على وزن واحد هو " أفعل " ماعدا ثلاثة منها هي " خير " - " شر " - حب ، فقد سقطت همزاتها لكثرة الاستعمال ، والأصل فيها : أخير - أشر - أحب .

ويجوز استعمالها على الأصل فنقول :

- هذا أخير لك من هذا .
- هذا خير لك من هذا .
- زيد أحب إلى من عمرو .
- زيد حب إلى من عمرو .
- الكذب أشر قولاً .
- الكذب شر قولاً .

وأمثلة حذف الهمزة منها قول الرسول ﷺ : " خير صفوف الرجال أولها - وشرها آخرها - وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها ^(١) .
وقول الشاعر :

مُنِعْتُ شَيْئاً فَأَكْثَرْتُ الْوُلُوعَ بِهِ

وَجِبْتُ شَيْءً إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا

والأصل : أخير صفوف ، أحب شيء .

ويجوز بقاء الهمزة بكثرة في " أحب " ، وبقلة في " أخير - أشر " .
وقول رسول الله ﷺ : " أحبُّ الأعمالِ إلى الله أدومها وإن قلَّ " ^(٢) .

(١) رواه أبو داود ومسلم من حديث أبي هريرة .

(٢) رواه البخاري ومسلم من حديث عائشة رضي الله عنها .

شروط صوغ اسم التفضيل :

يصاغ اسم التفضيل - مباشرة - من الفعل الذى استكمل الشروط التالية :

١- أن يكون الفعل ثلاثياً ، فلا يصاغ اسم التفضيل من غير الثلاثى ، نحو :
دحرج ، أكرم .

٢- أن يكون الفعل تاماً ، فلا يصاغ اسم التفضيل من الفعل الناقص ، مثل كان وأخواتها .

٣- أن يكون الفعل مثبتاً ، فلا يصاغ اسم التفضيل من المنفى ، نحو : ما كتب - لم يجب ...

٤- أن يكون الفعل متصرفاً ، فلا يصاغ اسم التفضيل من الفعل الجامد ، نحو :
عسى - ليس - بئس - نعم .

٥- أن يكون الفعل مبنياً للمعلوم ، فلا يصاغ اسم التفضيل من المبنى للمجهول ،
نحو : ضُربَ - كُسِرَ ... إلخ .

٦- أن يكون الفعل قابلاً للتفاوت أو التفاضل ، فلا يصاغ اسم التفضيل من " مات - هلك - فنى ... " . فلا يقال : زيدٌ أموت من عمرو ؛ لأن كليهما لم يمت إلا موتة واحدة ، ومن المتعذر أن يموت أحدهما عدداً من المرات أكثر من الآخر ، وكذا إذا نجح كلاهما فى امتحان ، فلا يمكن أن يقال :
زيدٌ أنجح من عمرو ، لعدم إمكانية التفاوت بينهما فى عدد مرات النجاح .

٧- أن يكون الفعل ليس الوصف منه على وزن " أفعل " الذى مؤنثه " فعلاء "
فلا يصاغ من " خَضِرَ - عَوِرَ ، فلا يصح أخضر - أعور ؛ لأن المؤنث خضراء - عوراء ، وذلك لئلا تلتبس الصفة المشبهة باسم التفضيل ، فمتى استوفت هذه الشروط السبعة فى فعل صح استخلاصه على صورة أفعل التفضيل ، ومن ذلك قول الله تعالى : ﴿ ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله ﴾ (١)
، فأفعل التفضيل أحسن فعله حسن نجد أن هذا الفعل مستوف للشروط .

(١) سورة فصلت : ٣٣ .

طريقه المصطلح مما لم يستوف الشروط :

إذا أريد التفضيل مما لم يستوف الشروط ، فإنه يؤتى بصيغة تفضيل أخرى مستوفية للشروط من فعل مناسب كأكثر أو أعظم أو أجدر أو نحوها ، ثم يؤتى بعده بمصدر الفعل الأصلي - غير المستوفى - صريحاً أو مؤولاً ، وهو منصوب على أنه تمييز ، ولكن هل نأتى بالمصدر صريحاً أو مؤولاً ؟

[١] إذا كان الفعل غير الثلاثى أو كان الوصف منه على أفعال الذى مؤنثه " فعلاء " فإننا نأتى بالمصدر صريحاً على النحو التالى :

غير الثلاثى : مثل " تفهم " لا يصح استخدام أفعال التفضيل منه مباشرة لفقدانه أحد الشروط هو أنه ليس ثلاثياً ، والاستخدام له بوضع مصدره " مصدر الفعل غير المستوفى " بعد فعل مساعد مستوف للشروط فتقول الطلاب الملتزمون أكثر تفهماً للغة العربية من غيرهم .

[٢] إذا كان الفعل منفيّاً : نحو : لا يترك ، أو مبنياً للمجهول ، نحو : يُنصر ، فيأتى بأفعال التفضيل لهما من فعل آخر مناسب كما تقدم ، ثم يأتى بعده بمصدر الفعل مؤولاً ، والمصدر المؤول هو الفعل المراد به التفضيل مسبقاً بأن وما المصدرية ،

فتقول فى أفعال التفضيل من الفعل الأول المنفى : العاقل أجدر أن لا يترك الصلاة

وتقول فى الثانى المبنى للمجهول : المظلوم أحق أن يُنصر .

[٣] إذا كان الفعل جامداً : والفعل الجامد ، نحو : عسى - ليس - بئس - نعم ... ، أو غير قابل للتفاوت أى للزيادة والنقصان ، نحو : مات - هلك - فنى ، أو ناقصاً ، نحو : كان - صار ، فيمتنع التفضيل منه .

مطابقة اسم التفضيل :

لما كان اسم التفضيل وصفاً كان من المنتظر منه أن يسلك مع موصوفه سلوك الصفات كلها مع موصوفاتها فيطابقه عدداً .

" مفرد - مثنى - جمع " وجنساً ، مذكر - مؤنث ، لكن له في الواقع سلوكاً خاصاً به ، وهذا بيانه :

١- إذا كان اسم التفضيل نكرة ، امتنعت مطابقتها ولزم مع كل الموصوفات صورة واحدة هي صورة المفرد المذكر ، تقول : زيد أكبر من عمرو .

الولدان أكبر من البنيتين .

الأولاد أكبر من البنات

هند أكبر من فاطمة .

البنتان أكبر من الولدين

النساء أكبر من النبات

٢- إذا عرّف اسم التفضيل بالألف واللام وجبت المطابقة جنساً وعدداً ، فتقول :

- جاء الرجل الأفضل .

- جاء الرجلان الأفضلان .

- جاء الرجال الأفاضل .

- جاءت البنت الفضلى .

- جاءت البنتان الفضليان .

- جاءت البنات الفضليات .

٣- إذا عرف اسم التفضيل بإضافته إلى معرفة جازت المطابقة وعدمها ، تقول :

- زيد وعمرو أفضل القوم .

- زيد وعمرو أفضل القوم .

- زيد وعمرو وخالد أفضل القوم .
- زيد وعمرو وخالد أفاضل القوم .
- الأهرام أكبر الصحف .
- أو الأهرام كبرى الصحف .
- الأهرام والجمهورية أكبر الصحف .
- أو الأهرام والجمهورية كبريا الصحف .

حالات اسم التفضيل :

١- أن يكون مجرداً من " أل " والإضافة ، وفي هذه الحالة يلزم حالاً واحدة هي :

الإفراد والتذكير ، ووقع بعده المفضل عليه مجروراً بـ " من " ، نحو :

- زيد أفضل من غيره .
- هند أفضل من غيرها .
- الزيدان أفضل من غيرهما .
- الهندان أفضل من غيرهما .
- الزيدون أفضل من غيرهم .
- الهندات أفضل من غيرهن .

٢- أن يكون مقترناً بـ " أل " وفي هذه الحالة يجب أن يطابق المفضل ، نحو :

- زيد الأفضل خلقاً .
- هند الفضلى خلقاً .
- الزيدان الأفضلان خلقاً .
- الهندان الفضليان خلقاً .
- الزيدون الأفاضل خلقاً .
- الهندات الفضليات خلقاً .

٣- أن يكون مضافاً إلى نكرة : وفي هذه الحالة يلزم الإفراد والتذكير ولا يؤتى بعده بالمفضل عليه مجروراً بمن ، نحو :

- زيد أكرم رجل .
- هند أكرم امرأة .
- الزيدان أكرم رجلين .
- الهندان أكرم امرأتين .
- الزيدون أكرم رجال .
- الهندات أكرم نساء .

٤- أن يكون مضافاً إلى معرفة : وفي هذه الحالة يجوز أن يطابق المفضل ، ويجوز فيه الإفراد والتذكير ، نحو :

- زيد أفضل الطلاب .
- هند أفضل الطالبات .
- هند فضلى الطالبات .
- الزيدان أفضل الطلاب .
- أو الزيدان أفضلا الطلاب .
- الهندان أفضل الطالبات .
- أو الهندان فضليا الطالبات .
- الزيدون أفضل الطلاب .
- أو الزيدون أفضلو الطلاب .
- الهندات أفضل الطالبات .
- أو الهندات فضليات الطالبات .

أحكام خاصة باسم التفضيل :

١- قد يكون التفضيل في صفتين متضادتين ، نحو : الشتاء أبرد من الصيف ،
فليس المراد ههنا أنّ الشتاء والصيف مشتركان في صفة البرد ، والشتاء
يفضله فيها ، وإنما المراد أنّ برد الشتاء شدّ من حر الصيف . وكذلك يقال
في نحو : الليل أشدّ ظلمة من النهار .

٢- قد يراد بالتفضيل البُعد ، نحو : العالمُ أعقل من أن يكذب ، فليس في مثل
هذا تفضيل للعالم على الكذب وإنما ضمّن " أعقل " معنى " أبعد " ،
وحذف المفضل عليه للتعميم ، والمراد : العالمُ أبعد الناس من الكذب ،
ومن هذا أيضاً : الكريمُ أعظم من الخيانة ، وأنت أعجزُ من أن تتكر ،
والظالم أضعف من أن يتصف .

٣- قد يخرج اسم التفضيل عن معناه الأصلي إلى معنى اسم الفاعل أو الصفة
المشبهة ؛ إذ لم يقترن بـ " أل " ولم يضاف إلى نكرة ولم يكن معه
مفضول لفظاً ولا تقديراً ، نحو قوله تعالى : ﴿ ربُّكم أعلم بكم ﴾ .

وقول الشاعر :

إذا غابَ عنكم أسودُ العين كنتمْ

كراماً ، وأنتم ما أقامَ الأثم

والمراد : عليّمْ ، وأنتم لثام

[٤] أجاز المحققون صياغة اسم التفضيل على " أفعل " من مصدر الثلاثي المزيد

في أوله همزة ، نحو :

هذا المكانُ أفقرُ من غيره .

أنت أولى الناس للمعروف

أبوك أعطى الأغنياء للمال .

أخي أسدى منك للنصيحة .

مرضك أوجع من مرضي

ليلنا أظلم من ليلكم

وقول الشاعر :

كلتاها حلب العصير فعاطني

بزجاجة أرخاها للمفضل

[٥] شذ صياغة اسم التفضيل على "فَعَلَّ" في قولهم : خيرٌ - شرٌّ - حبٌّ ، وقد

سمع : أخيرٌ - أشرٌ - أحبُّ ، وهو الأصل فيه وهو القياس .

صيغ التعجب

التعريف:

هو انفعال يحدث للنفس عند استعظام فعل ظاهر المزية بسبب زيادة فيه خفى سببها ، ولا يقال لله متعجب ؛ لأنه لا يخفى عليه شيء ، وهو انفعال يحدث في النفس عند الشعور بما خفى سببه ، فإذا ظهر السبب بطل التعجب .

وللتعجب عبارات كثيرة في اللغة منها :

- سبحان الله ، ومنها : لله دره فارساً .

صيغ التعجب:

للتعجب صيغتين هما :

[١] ما أفعَل ، تتكون من " ما " وفعل على وزن " أفعَل "

[٢] أفعَل به : تتكون من الفعل على وزن " أفعَل " ومعه الجار والمجرور به .

شروط صوغ التعجب من الفعل:

يشترط في صوغ بناء فعل التعجب ما اشترط في بناء أفعَل التفضيل وهذه

الشروط هي :

١- أن يكون الفعل ثلاثياً ، فلا يصاغ من غير الثلاثي ، وقد وردت صيغ

للتعجب من أفعال غير ثلاثية شذوذاً ، مثل :

ما أفقرني إلى الله " الفعل افتقر " .

ما أغناني عن الناس " الفعل استغنى " .

ما أتقاه الله " الفعل أتقى " .

ما أملأ الإناء " الفعل امتلأ " .

٢- أن يكون الفعل تاماً ، فلا يصاغ من الناقص ، نحو : كان وأخواتها .

٣- أن يكون الفعل متصرفاً ، فلا يصاغ من الجامد ، نحو : نعم - بنس - عسى - ليس ، ولا من الأفعال ناقصة التصرف ، نحو : كاد ؛ لأنه لا أمر لها .

٤- أن يكون الفعل مثبتاً ، فلا يصاغ من المنفى .

٥- أن يكون الفعل مبنياً للمعلوم فلا يصاغ من المبنى للمجهول وقد شذ قولهم " ما أخصر الكلام " ؛ لأنه من الفعل " اختصر " المبنى للمجهول " .

٦- أن يكون الفعل قابلاً للتفاوت أو التفاضل كالكرم والبخل والطول والقصر ... إلخ ، وعلى ذلك لا يصاغان من أفعال مثل : مات ، هلك ، فنى ، غرق ، عمى ؛ لأنه لا تفاوت فى شيء منهما .

٧- ألا يأتى الوصف منه على أفعال الذى مؤنثه " فعلاء " فلا يصاغ مما دل على لون ، نحو : خَضِرَ - زَرِقَ - حَمِرَ - صَفِرَ - ... إلخ ، أو عيب ، نحو : عَوَرَ - عَرَجَ - ... إلخ ،

فإذا استوفت هذه الشروط فى فعل صح استخدامه على صورة التعجب ، نحو :

- ما أعظم مكة والمدينة .

- أعظم بمكة والمدينة .

فالفعل " عظم " استوفى الشروط السابقة فصَحَّ استخدامه مباشرة .

طريقة التعجب مما لم يستوف الشروط :

إذا أريد التعجب مما لم يستوف الشروط فإنه يؤتى بصيغة تعجب أخرى مستوفية للشروط من فعل مساعد مناسب ، نحو : ما أعظم - ما أكثر - ما أجدر - ما أحسن ، أو على الصيغة الأخرى أعظم به - أجدر به - أكثر به - أحسن به ، ثم يأتى بعده بمصدر الفعل الأصلى " غير المستوفى " صريحاً أو مؤولاً .

متى يأتى بالمصدر صريحاً ومتى يأتى به مؤولاً ؟

[أ] إذا كان الفعل غير ثلاثى أو كان الوصف منه على " أفعال " الذى مؤنثه فعلاء " ، أو كان ناقصاً .

اتينا بمصدر الفعل المذكور ونصبناه على أنه مفعول به ويسبق هذا

المصدر صيغة تعجب من فعل مستوف للشروط :

* الفعل " اجتهد " غير ثلاثى ، فعند التعجب منه نقول :

- ما أعظم اجتهد محمد .

- أعظم باجتهد محمد ،

ويصح أن يكون المصدر مؤولاً فتقول :

- ما أعظم أن يجتهد محمد

- أعظم بأن يجتهد محمد

الفعل " خضر " الوصف منه على أفعال الذى مؤنثه فعلاء .

نقول عند التعجب منه :

- ما أنضر خضرة الزرع .

- أنضر بخضرة الزرع .

ويصح أن يكون المصدر مؤولاً فتقول :

- ما أجمل أن يخضر الزرع

- أجمل بأن يخضر الزرع

الفعل كان " ناقص " : نقول عند التعجب منه :

- ما أقبح كون الوالى غاشاً لرعيته .

- أقبح بكون الوالى غاشاً لرعيته .

ويصح أن يكون المصدر مؤولاً ، فتقول :

- ما أقبح أن يغش الوالى رعيته .

- أقبح بأن يغش الوالى رعيته .

إذا كان الفعل منفيًا أو مبنياً للمجهول ، فإنه يتوصل إلى التعجب منهما بأشد ونحوهما ، أى بالطريقة السابقة ، غير أن المصدر هنا يجب أن يكون مؤولاً لا صريحاً .

الفعل (لا يصدق) منفى .

وعند التعجب منه نقول :

- ما أقبح أن لا يصدق المحامى

- أقبح بأن لا يصدق المحامى .

الفعل (يسجن) مبنى للمجهول : وعند التعجب منه نقول :

- ما أظلم أن يسجن البرئ .

- أظلم بأن يسجن البرئ .

٣- إذا كان الفعل جامداً ، نحو : عسى - ليس - ... أو غير قابل للتفاوت فلا

يتعجب منهما ؛ لأن الجامد ليس له مصدر والذى لا يقبل التفاوت ، نحو :

فنى - مات - هلك - غرق - عمى ؛ لأنه لا تفاوت فى الفناء ، ولا فى

الموت ، ولا فى الهلاك ، ولا الغرق ، ولا العمى ، ... إلخ .

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٣	الإهداء .
٤	المقدمة .
٨١-٥	الباب الأول : الاشتقاق وقضاياها .
٢٢-٦	الفصل الأول :
٦	توطئة .
٨	تعريف الاشتقاق .
٨	- المعنى اللغوى .
٨	- المعنى الاصطلاحي .
٢٢-١٢	أقسام الاشتقاق .
١٢	أ- الاشتقاق الصغير .
١٣	- سبب تسمية الاشتقاق بالصغير .
١٣	ب- الاشتقاق الكبير .
١٧	- سبب تسميته بالاشتقاق الكبير .
١٧	- كيفية معرفة الأصل والفرع من الاشتقاق الكبير .
١٨	ج- الاشتقاق الأكبر .
٢٠	كيفية التعرف على الأصل من الاشتقاق الأكبر .
٢١	ملاحظات على أقسام الاشتقاق .
٣٢-٢٣	الفصل الثانى :
٢٤	الجامد والمشتق .
٢٧	تعريف المشتق .
٢٧	ما يشمله المشتقات عند الصرفيين .
٢٧	ما يشمله المشتقات عند النحويين .
٢٨	ما يشمله المشتقات عند اللغويين .

٢٨	العلاقة بين المشتقات عند الصرفيين والنحويين واللغويين .
٢٨	سبب تسمية المشتق بالمشتق .
٢٨	شروط المشتق .
٢٩	الاشتقاق والجمود .
٣١	الاشتقاق من أسماء الأعيان والأجناس .
٥١-٣٣	الفصل الثالث :
٣٤	علاقة الاشتقاق بالتصريف .
٣٧	الأصلية والفرعية .
٤٠	أصل المشتقات .
٤٦	الاشتقاق بين مستوى الصرف والمعجم .
٦٤-٥٢	الفصل الرابع .
٥٣	مسلك الاشتقاق فى اللغة .
٥٦	قياسية الاشتقاق .
٥٨	الاشتقاق من فكرة الثنائية .
٦٢	الجذر والاشتقاق .
٨١-٦٥	الفصل الخامس :
٦٦	أثر الصيغة والاشتقاق والجمود باعتبار الوظائف النحوية .
٦٦	أولاً : الوظائف المقتضية للاشتقاق والصيغة .
٧٨	ثانياً : الوظائف التى أصلها أن تؤدى بالجامد .
	الباب الثانى : الجزء التطبيقى .
١٠٥-٨٣	الفصل الأول : اسم الفاعل .
٨٤	توطئة .
٨٦	التعريف .
٨٧	أوزان اسم الفاعل .
٨٧	شروط عمل اسم الفاعل .

٨٨	شروط صوغ اسم الفاعل .
٨٨	صوغ اسم الفاعل .
٨٨	أولاً : صوغ اسم الفاعل من الثلاثى الصحيح .
٨٩	ثانياً : صوغ اسم الفاعل من الثلاثى اللازم .
٩٠	ثالثاً : صوغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثى المتعدى .
٩٠	رابعاً : صوغ اسم الفاعل من الثلاثى المعتل .
٩٣	اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول .
٩٤	فعل وفعيل بمعنى اسم الفاعل .
٩٤	صوغ اسم الفاعل من غير الثلاثى .
٩٥	وظائف صيغة فاعل .
٩٨	أحكام خاصة باسم الفاعل .
٩٩	وجه الشبه بين اسم الفاعل والصفة المشبهة .
١٠١	تطبيقات .
١١٤-١٠٦	الفصل الثانى : صيغ المبالغة .
١٠٧	توطئة .
١٠٨	التعريف .
١٠٨	شروط صيغ المبالغة .
١٠٨	عمل صيغ المبالغة .
١٠٩	أوزان صيغ المبالغة .
١١٣	الأوزان السماعية من صيغ المبالغة .
١١٣	النادر من صيغ المبالغة .
١١٤	وظائف صيغ المبالغة .
١٢٦-١١٥	الفصل الثالث : اسم المفعول .
١١٦	التعريف .
١١٦	صياغة اسم المفعول .
١١٦	أولاً : صياغة اسم المفعول من الثلاثى .

١٢٠	ثانياً : صياغة اسم المفعول من غير الثلاثى .
١٢٢	وظائف اسم المفعول .
١٢٣	أوزان غير قياسية .
١٢٤	استعمال المصدر بمعنى اسم المفعول .
١٢٥	فعل بمعنى اسم المفعول .
١٢٧-١٣٧	الفصل الرابع : الصفة المشبهة .
١٢٨	التعريف .
١٢٩	الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة .
١٣٠	سبب تسميتها بالصفة المشبهة .
١٣١	صياغة الصفة المشبهة .
١٣٥	صياغة الصفة المشبهة من غير الثلاثى .
١٣٦	تحويل اسم الفاعل إلى الصفة المشبهة .
١٣٧	تحويل اسم المفعول إلى الصفة المشبهة .
١٣٨-١٤٧	الفصل الخامس : اسما الزمان والمكان .
١٣٩	التعريف .
١٤٠	الفرق بين اسمى الزمان والمكان وظرفى الزمان والمكان .
١٤١	طريقة صوغ اسمى الزمان والمكان .
١٤١	أولاً : صوغهما من الثلاثى .
١٤٢	ثانياً : صوغهما من غير الثلاثى .
١٤٣	وظائف اسمى الزمان والمكان .
١٤٤	ما يخالف فيه المصدر الميمى اسمى الزمان والمكان .
١٤٤	اتفاق صورة المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان واسم المفعول من غير الثلاثى .
١٤٥	أحكام خاصة باسمى الزمان والمكان .
١٤٧	المؤنث من أسماء المكان ونظرة العلماء إليه .
١٤٨-١٦٥	الفصل السادس : اسم الآلة واسم التفضيل وصيغ التعجب .

١٢٦	[١] اسم الآلة .
١٤٩	التعريف .
١٤٩	أوزان اسم الآلة .
١٥٠	الأوزان التي أجازها المجمع اللغوي .
١٥١	أحكام خاصة باسم الآلة .
١٥٢	[٢] اسم التفضيل .
١٥٢	التعريف .
١٥٣	وزن اسم التفضيل .
١٥٤	الأوزان التي حذفت فيها همزة أفعل .
١٥٥	شروط صوغ اسم التفضيل .
١٥٦	طريقة التفضيل مما لم يستوف الشروط .
١٥٧	مطابقة اسم التفضيل .
١٥٨	حالات اسم التفضيل .
١٦٠	أحكام خاصة باسم التفضيل .
١٦٢	[٣] صيغ التعجب .
١٦٢	التعريف .
١٦٢	شروط صياغة التعجب من الفعل .
١٦٣	طريقة التعجب مما لم يستوف الشروط .
١٧٠-١٦٦	الفهرس .

كتب للمؤلف - نشر دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية

- [١] المؤثرات الإيقاعية فى لغة الشعر .
- [٢] العربية والوظائف النحوية ، دراسة فى اتساع النظام والأساليب .
- [٣] منهج السيوطى للنحوى ، دراسة فى المقاطع .
- [٤] العربية والتطبيقات العروضية .
- [٥] القيمة الوظيفية للصوائت ، دراسة لغوية مقارنة .
- [٦] النحو والفكر والإبداع ، دراسة فى تفكيك النص وتوثيقه .
- [٧] العربية والفكر النحوى ، دراسة فى تكامل العناصر وشمول النظرية .
- [٨] لسان عربى ونظام نحوى .
- [٩] من أصول التحويل فى نحو العربية .
- [١٠] المنظومة النحوية دراسة تحليلية .
- [١١] وظيفة التاء فى النظم والرسم والبناء .
- [١٢] النظم والمجتمع ، دراسة فى اللغة والقواعد والأوزان .
- [١٣] فى التحليل العروضى لأبنية اللغة وتراكيبها .
- [١٤] التوليد العروضى ، بحث فى قدرة العربية وكفاءة الأوزان .
- [١٥] القيمة الحضارية للعقلية العربية فى قوانين التوليد العروضى .
- [١٦] اللحن والإيقاع ، دراسة فى تطور لغة الشعر وموسيقاه .
- [١٧] متانة النسج وجمال التركيب ، بحث فى قيمة الأسلوب الشعرى .
- [١٨] عناصر الإيقاع اللغوية ، المظاهر والوظائف والمستويات .
- [١٩] دراسة متقدمة فى علم العروض .
- [٢٠] دور أنظمة التحليل اللغوى فى درس عروض العربية المعاصر وإيقاعها .

- [٢١] المدخل إلى علم الصرف على ضوء دراسة اللغة والنحو - الجزء الاول
(متطلبات التحليل في النظام الصرفي) .
- [٢٢] خصائص الأفعال وما شابهها من الأسماء .
- [٢٣] الفصائل الصرفية ، النسب والتصغير وتوكيد الفعل والعدد .
- [٢٤] الاشتقاق والمشتقات .
- [٢٥] الإعلال والأسماء المعتلة .
- [٢٦] الإبدال والقلب المكانى وفصيطة الجنس .
- [٢٧] علاقة خصائص الأفعال بتصنيف المصادر وتقاسيمها .
- [٢٨] الانحرافات الصوتية والتركيبية والدالية فى اللهجة السكندرية ، دراسة
مبدئية فى استعمالات أهل كرموز لتركيب النداء .
- [٢٩] التغير اللغوى وعلاقته بما تقدمه وسائل الإعلام من برامج ثقافية
 واجتماعية .
- [٣٠] علاقة درجة الشيوخ ونشاط الوحدات اللغوية بالثلاث السمعى .
- [٣١] معجم ممدوح الألسنى للحقول السياقية والمقامية دراسة تداولية .
- [٣٢] دور الحركة فى عين الفعل الثلاثى المجرد وتصرفه .
- [٣٣] كتب " فعلت وأفعلت " بين نظامى المعجم ونحو الجملة (الزجاج نموذجاً) .
- [٣٤] علاقة الفعل الثلاثى بزوائده فى ضوء علم الصيغ الوظائفى بحث فى
النموذج التركيبى والدالى .
- [٣٥] اسم الفعل فى نحو العربية دراسة فى الخصائص والمصطلح .
- [٣٦] دور حرف الجر فى تحويل التركيب وأثره فى نقل الوظيفة النحوية .
- [٣٧] فى التحليل النحوى وخصائص العربية .
- [٣٨] الإعلال ومظاهر فى استعمالات العربية .
- [٣٩] التعريف والتذكير فى العربية .

- [٤٠] الدرس النحوى بين رصد الظاهرة وحدائة المصطلح الإضافة نموذجاً .
- [٤١] العلاقة بين ظاهرتى النصب والجر فى الدرس النحوى والاستعمال .
- [٤٢] التحليل الصرفى للعربية فى إطار منهجى البحث التقابلى والتقارنى .
- [٤٣] الاتجاهات الحديثة فى علم اللغة " اتجاه التحليل الصرفى ووحداته " .
- [٤٤] رتبة النظام الصرفى ومعايير تحليله .
- [٤٥] الجمل والتراكيب والأساليب " دراسة فى نحو العربية الجمالى " .
- [٤٦] الإضافة بين البنيتين النحوية والمنطقية وحذف عناصر المركب نموذجاً .
- [٤٧] نظرية البدائل فى إطار أساليب العربية وقواعدها .
- [٤٨] الجملة الاسمية غير المقيدة .
- [٤٩] الألسنية والتحليل الوظيفى .
- [٥٠] من خصائص الكلمة إلى نحو الجملة .
- [٥١] الفونولوجيا والمعنى والوظيفة ، عرض ونقد وتحليل .

4/10/1